

۲۲۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب: ۲۹۰
تاریخ ثبت: ۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب: ۲۹۰
تاریخ ثبت: ۱۳۸۲

۶۲۹

بازدید شد
۱۳۸۲

۸-۳
۹۵۵-۵

کتابخانه مجلس شورای ملی
اسم کتاب: التفتة الفوتوغرافية
موضوع کتاب: ...
مؤلف: ...
موضوع تألیف: ...
مؤلف: ...
شماره دفتر: ۱۲۴۳۹
مؤسسه: ۱۳۰۲
۳۰۰۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب: ۸۶۶۸



۲۲۵

کتابخانه ملی
شماره ۲۶۰
تهران ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تهران
دائرة مطبوعات
تاسیس ۱۳۰۲

۶۲۹

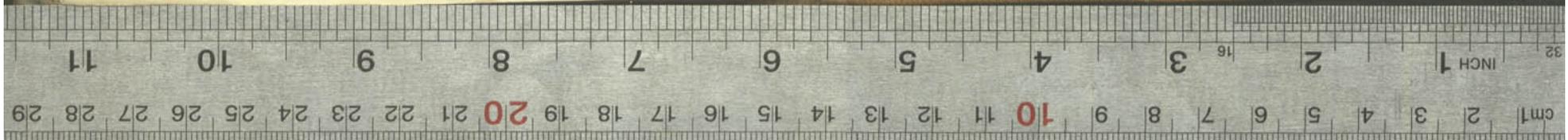
بازدید شد
۱۳۸۳

۸-۲
۱۳۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
اسم کتاب: **التحفة الفوتوغرافية**
مؤلف: _____
موضوع تألیف: _____
شماره دفتر: ۱۳۰۲
۱۲۴۳۶
۴۰۰۹

۸۴۶۸

محقق: نرست شده
۸۴۶۸



کتابخانه
مجلس شریعی
رامی نئی
شماره ۱۳۶

الذخیرة الفوائد فی الفقه الامتدادی

خطه یا طبعه
لشکر الاموال
مجلس شریعی
رامی نئی
شماره ۱۳۶

معنی السلام علیک ما
عنی الحمام بدو مسلم
فالها الصمد و درمها بقله و اچی فضل و تبه السنی علی ابن احمد الحنفی
المحبینی کان الله طهما و بلغهما من فضله املهما و ذلک داوود العقی
من یوم الاثنین لاشتی عشره حلت من شهر ربیع الثانی سنه
بدار الامامان اصبر
حفت بالک
والنص

والامان

کتابخانه مسجد الدین شند
شماره ۱۳۹۷

کتابخانه
۲۸۲۱



الشفقة القوامية في هذه الماظة الفعيرة الى الله افور الدين
محمد الحسيني شيخنا الله على الدين الفوري وادعوا شكرنا الفقيه
منقسمه الى اربع فقاظها باع لا ولا اسماع

واللهها

فالاول

كتاب الظهارة كتاب الصلوة كتاب الزكوة
كتاب الخمس كتاب الصوم كتاب الحج

عدا ابيك كتبنا هذه عند منظوم

والثاني

كتاب الجهاد كتاب القضاء كتاب الشهادة كتاب التوبة
كتاب العتق كتاب المناسك كتاب الدين كتاب التزكوة
كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج
كتاب الجهاد كتاب القضاء كتاب الشهادة كتاب التوبة
كتاب العتق كتاب المناسك كتاب الدين كتاب التزكوة
كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج

عدا ابيك كتبنا هذه عند منظوم

والثالث

كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج
كتاب الجهاد كتاب القضاء كتاب الشهادة كتاب التوبة
كتاب العتق كتاب المناسك كتاب الدين كتاب التزكوة
كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج

عدا ابيك كتبنا هذه عند منظوم

والرابع

كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج
كتاب الجهاد كتاب القضاء كتاب الشهادة كتاب التوبة
كتاب العتق كتاب المناسك كتاب الدين كتاب التزكوة
كتاب الحج كتاب الصوم كتاب الحج

عدا ابيك كتبنا هذه عند منظوم

عند منظوم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا
محمد وآله الاظهار
عليهم الصلوة والسلام
وبعد لعبد فؤاد الدين
باطال العلام يعزير سمعه
يقول للسبصر الامين
عليك بالتحفة نظم اللعنة

لتعرف

لتعرف الحلال والحرام
حتى تنال الفوز والكرامة
ونظما ما فضلكم من الرحمن
شمس آية الجود والفضل
مشهد الملك عظيم الشأن
الشاہ سلطان الحسن

وتحفظ الحدود والامكان
والقرب الى لغة في الفيه
من بركات دولة الخاقان
وكوكب العزة والاقبال
مؤيد الدين بهادر خان
العلوي الفاطمي الموسوي

منذ ارجع عن القتال ح
وما اعطاك ان تقات
لازال يفضي الامن والامان
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم

وانك الاستعمال للظهور
ثم الظهور للماء والثواب
فالماء في دين النبي المبعث
ينجر بالنجس بالانجاس
ان يجري ويطلاق الكوا
وينس القليل والفليب
ويظهر القليل بالذکر
فالكل لسکر او دم الحدث

مشهد ينيذ المأمور
جاءت به السنة والكتاب
مطلع من حدث ومن حيث
يظهر ان زال بلا التباس
اي مائتي رطل الفطرية
ان لغير نجاسة توجب
والبر بالترح على ما فاثر
والثور والبعر في اللحث

الحمد لله الذي هدانا لهذا
والذي كنا لنهتدي لولا
هدانا الله والرحمن الرحيم

للبغل والجمار والبقره
 سبعون من لونها المغنا
 خمسون دلو الدم الكبير
 واربعين انزع لموت الثعلب
 والكلب والمهر وبول الرجل
 وانزع ثلاثين دلو الماء المطر
 للغائط اليابس عشر نزع
 للكلاب حيا واغسال الحنجد
 ولا تنفخ الفار في الخولج
 دلو العصفور ثلاث للورث
 اربعه ذرا وحو اذا اشبع
 ان يغير ماء بوجعها

مسائل

ان مضان الماء ما لا يصد
 ثم المضان ظاهر في اصله
 عرفا على الماء حين يظن
 غير ظهر على القول الاصح

بجس

بجس باضائها ويظهر
 والسور مثل الجوز والقمح
 بكرة سور البغل والجمار
 وسور جلال اكل الجحيف

الشيء

بين البلاء والبع وبه فزرع
 اول افسبعا فاغثر زرا
 في القرب لا يجس باضها

الثالث

ان النجاسة لا تباعش
 والدم والميتة والميت من
 والبول والغائط من حريم
 فضا اذ يطاع شيئا في حرم
 كذا في عمادون درهم عقم
 يغسل ثوبه ثمانين يعصر
 الكلب الخنزيرة الكفرة
 ذي النفس والحرق فقاغ لغير
 يكون ذانفس لئلا يعلم
 والعفوق قرح يسيل فدرود
 في الدم من غير الشارب فلعرف
 بدهم ما بالك لا يكثر

وَصَبَّ صَبَّانٍ عَلَى الْأَيْدِي
 وَمَنْ وَلُوغَ الْكَلْبِ فِي الْإِنَاءِ
 وَيَسْحَبُ السَّبْعَ لِلظَّهْرِ
 فِي غَيْرِهِمَا الثَّلَاثُ لِلرِّوَالَةِ
 مِنْ دَائِفِ قَلِّ كَذَا الْأَوَانِي
 بِمَسْحِ بِلِ التَّرَابِ فِي بِلِ الْمَاءِ
 كَذَا فِي الْفَارِغَةِ وَالْمَخْزُورِ
 وَكَالْحَلِّ فِي بِلِهَا الْغَسَالَةُ

الرابع

مِنْ جَمَلَةِ الْمَظْهَرِ الْمَاءِ
 وَالْأَرْضُ لِلتَّعَدُّوِ اسْفَلِ الْفَدَى
 وَطَاهِرٌ مُشَقَّفٌ مَا زَجَا
 وَالشَّمْسُ مَا قَدْ جَفَفَتْ مِنَ الْحَصْرِ
 وَالتَّارُ مَا تَجَبَّدَ أَحَالُهُ
 ثُمَّ انْقِلَابُ الْحَرِّ وَالْعَصِيرِ
 وَيَطْلُرُ الْأَنْفُ كُلُّ بَاطِنِ
 فَاعْلَمُوا بِسَلَامٍ فِي الرِّكَاءِ
 كَذَا التَّرَابِ فِي الْوَلُوغِ بِلِزَمِهِ
 فِي غَايَةِ الْمَسْجِدِ الْمَخْرَجَا
 وَغَيْرُ مَنْقُولٍ بِحَدِيدٍ دَسْرُ
 وَالزُّرْعُ فِي الْبَرِّ وَالْإِسْتِحَالَةُ
 خَلَا وَنَقَضَ ثَلَاثُ الْأَكْبَرِ
 بَانَ نَزُولُ الْعَيْنِ فِي الْمَوَالِ

ثُمَّ الطَّهَارَاتُ ثَلَاثُ نَقْطَةٍ
 فَهَذَا ثَلَاثُ فُصُولٍ
 وَهِيَ الْوُضُوءُ وَالغُسْلُ وَالنِّمَمَةُ
 وَأَهْلُ الْوُضُوءِ كَمَا أَقُولُ

موتبه

هذا هو الغسل
 وهو غسل الرأس
 واليدين والرجلين
 والوجه والبقية
 من غيرهما
 وهو من جنس الوضوء
 وهو من جنس الطهارة
 وهو من جنس النماء
 وهو من جنس الطهارة
 وهو من جنس النماء

مُوجِبُهُ التَّوَمُّ الدَّيْبِيُّ بِنِجْ
 ثُمَّ مَزْبُورُ الْعَقْلِ كَالْإِعْمَاءِ
 وَالْفَرْضُ فِيهِ نَبِيَّةٌ مَعِينَةٌ
 شَامِلَةٌ لِزَادَةِ الْوُجُوبِ
 وَغَسَلُ مَا بَيْنَ الْفَصَا وَالذَّنَبِ
 كَذَا الْخَيْلُ خَفِيفُ الشَّعْرِ
 فَالغسل لليمني فغسل البسر
 فتحة مفترحة من أسرها
 فالتمسح لليمني من الرجلين
 مرثباً موالياً بحيث لا
 والشحن السواك ثم التيمم
 تثليث الاستنشاق وتبع المضمضة
 وبداء المر بظاهر اليد
 إن شك في الإتيان فاستن
 من شك في البعض أو ما لم
 وَالْبَوْلُ وَالغَايِبُ أَيْمُ الرِّجْلِ
 وَكَهَذَا اسْتِحْضَاةُ الْبَشَاءِ
 بِالغَسْلِ لِلْوَجْهِ أَنْتَ مُفْتَرِّهُ
 وَالْفَرْغُ اسْتِحْضَاةُ الْمَظْلُومِ
 وَمَا حَوَّنَهُ لِاصْبِعَا بِالْفَرْغِ
 أَيْ مَا بَرَأَ مِنْ بِيضِ الْبَشْرِ
 مِنْ مَرَقَةٍ مَا يَمَّا بِحَرْجِي
 سَمِيحِي مَسْحًا لِامْجَرَدِ الْمَاءِ
 كَذَا قَالَ الْبَسْرُ إِلَى الْكَبِيرِ
 بِحِفْظِ عَضْوِ سَابِقِ قِطْلَا
 غَسَلَ الْبِدْنَ سَابِقًا وَأَلَا
 تَشْبَهُ لِلغَسْلِ كَالْمَغْرُضَةِ
 وَهِيَ بَطْنُ الْيَدِ فِي الْمَعْتَدِ
 وَبَعْدَهُ لَمْ يَلْتَمَسَتْ وَبَصْرًا
 لَا يَلْتَمَسُ مِنْ شَكٍّ وَهُوَ

مُطَهَّرٌ مِنْ شَيْءٍ فِي فِعْلِ الْحَدِّثِ
وَهَكَذَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمُؤَمَّرِ
وَمُحَدَّثٌ مِنْ شَيْءٍ فِيهَا إِذِ بَحِثَ
وَأَسْمَعُ اسْتِعْلَامُهُ بِالنَّظَرِ

مسائل

لَيْسَ الْعَوْرَةُ مِنْ نُحْلَى
بِالْمَاءِ غَسَلُ الْبَوْلِ كَالْحَاوِجِ
وَحَبْدُهُ مِنْ دُونِهِ الْجَارُ
وَلَيْسَ الْبُعْدُ عَنْ أَنْظَارِ
وَرُكْبَهُ اسْتِغْبَالُ شَيْءٍ
وَسَنْزُرَاسِيهِ وَبَدَأَ دَاخِلًا
وَأَدْعَى لَدَى الْحَالِ ابْتِدَاءً
بُنْدُوبُ الْإِسْتِغْبَاءِ بِالْبَسَارِ
وَبُكْرَةُ الظُّهْرِ فِي الظُّهْرِ
وَكُرَةُ الْجُلُوسِ فِي الْمَشَارِعِ
وَأَسْتِكْرَةُ الْإِحْدَانِ فِي الْمَثَرَةِ
وَبُكْرَةُ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ
وَلَيْسَ فِيهِ عَنِ الْقَبْلِ الْمَصْلَى
وَعَابِطٌ إِذَا تَعَدَّى الْفَرْجَ
ثَلَاثَةٌ أَوْ شَبَّهَهَا أَظْهَارُ
وَالْمَجْمَعُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْأَجَارِ
وَالرَّيْحُ مَظْلُفًا لِإِطْلَاقِ الْبُرِّ
بِرَجْلِهِ الْبَشْرِيَّ وَعَكْسٌ فَإِذَا
مِنْ بَعْدِ بَوْلٍ وَعَلَى الْبَسْرِ عَمْدٌ
بُكْرَةُ بِالْمَعْنَى فِي الْإِسْتِغْبَاءِ
وَقَائِمًا وَبَوْلُهُ فِي الْمَاءِ
وَفِي فِتَاءِ الذُّورِ وَالشُّوَارِعِ
وَالْفَيْ لِمَنْزِلِ الْوَقْفِ فِي الْحَجْرِ
وَهَكَذَا السَّوَالُ وَالْجَوَابُ

وجايز

وَجَائِزٌ حَكَابَةٌ الْأَذَانِ
وَأَبَةُ الْكُرْبِيِّ ذَاكَ الشَّيْءِ
وَمَسْرُومٌ بِحَسْرِ الدُّبَابِ
إِنْ غَسَرَ الْفُطْنَةَ وَالْمَجَانِبَةَ
أَوْ دَبَّرَ أَخْبَانَهُ أَوْ بَنَزَلَ
وَاللَّبْتُ فِي الْمَسَاجِدِ الْكُرْبِيِّ
كَدَاخُولِ الْمَسْجِدِ بِنِجَابِهَا
كَذَلِكَ اسْمُ اللَّهِ وَالْمَعْمُورُ
فَبَلَّ وَضَوْءٌ وَكَذَلِكَ الْمُنَا
لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ حَيْثُ نَفَسٌ
سَبْعٌ مِنَ الْأَبَاتِ أَيْهَا تَلَا
أَوْ بَعْبَرِ الْمَسْجِدِ فَلْيَحْتَسِبْهَا
وَعَسَلَهُ لِرَأْسِهِ وَالرَّقْبَةَ
فَحَلِيلُهُ الْمَانِعُ حَتَّى يَنْظُرَ
عَسَلٌ ثَلَاثٌ لِلْيَدَيْنِ فَاثْنَيْنِ

يُوجِبُ بِالْحِضْرِ وَبِالْتَفَاهِرِ
وَالْمَوْتِ وَاسْتِحْضَاةٍ مَضَاءً
وَهِيَ بَأَنَّ يَغْتَبُ مَا فَبَلَا
فَنَحْرُ الْعِزَّةِ الْعَظِيمَةِ
وَلَيْسَ فِيهَا وَضَعُ شَيْءٍ جَائِزًا
وَمَنْ خَطَّ الْمَصْحَفَ الْمَرْسُومَ
وَبُكْرَةُ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ
وَبُكْرَةُ الْإِسْتِغْبَاءِ وَالْمَقْضُوفِ
بُكْرُ أَنْ يَفْرَأَ مَا زَادَ عَلَى
وَهَكَذَا بُكْرَةُ أَنْ يَخْتَضِبَا
وَالْفَرْضُ فِيهِ نَبِيَّةٌ مَقْفُورَةٌ
فَعَسَلَهُ الْأَيْمَنُ ثُمَّ الْأَيْسَرَ
بُنْدُوبُ الْإِسْتِغْبَاءِ مِنْهَا وَنَبْدُ

لَمْ تَضْمُرْ بَعْدَهُ وَاسْتَشْفَا
نَعَضُ طَبَقِي فِي لَدَائِمِ
وَوَاجِدٌ لَيْلَةً لَانْتَبَهَتْ
وَدُونَ الْإِسْبِرَاءِ فَلْيَعْتَدِلْ
رُكْبَتُهُ فِي الْأَرْبَاعِ سَنَظْمٍ
وَالْحُضُّ مَا تَرَاهُ بَعْدَ الشَّيْخِ
إِنْ نَلَّكَ مِنْ فَيْشٍ أَوْ مِنْ سَبَطِ
أَفَلَهُ ثَلَاثَةٌ تَوَالِي
أَسْوَدًا وَأَحْمَرًا وَانْدِفَاعِ
بِحُكْمِ بِالْحُضِّ مَعْنَى مَا أَحْتَمَلَا
تَأْخُذُ بِالْعَادَةِ ذَاتُ الْعَادَةِ
وَعَبْرَتُهَا تَأْخُذُ فِي الْبَيْتِ بِهِ
فِي قَفْدِهِ قَدَاتُ الْإِسْبِرَاءِ
وَدُونَهُ بَعَادَةُ الْأَوْجَاهِ
فَتَأْخُذُ أَنْ سَبَعَةَ فِي الشَّهْرِ

وَيَنْدُبُ الْوَلَاءَ فِيهِ فَاسْتَبَقَا
ثَلَاثَةٌ وَفَعَلَهُ بِصَاعِ
مِنْ بَعْدِ الْإِسْبِرَاءِ لَا يَنْتَفِقُ
وَصَحَّ مَا صَدَّاهُ فَبَلَّ الْبَلَدِ
بَعْدَ مَنْ أَحَدَتْ فَبَلَّ أَنْ يَتِيمِ
وَفَتَلَّ سَتِينَ بَعْدَ الْوَسْعِ
أَوْ لَا فَخَسُونَ مَدَى الْمُنْضَبِ
أَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ أَحْتَمَلَا
مُسْتَحْرٌ فِي غَالِبِ الْأَوْضَاعِ
وَإِنْ بَجَاوَزَ عَشْرَةً فَلْيَقْضِ
تَرَى زَمَانَيْنِ بِلَا زِيَادَةٍ
إِنْ لَمْ يَجَاوِزْ طَرَفِيهِ فَإِنَّهُ
بِعَادَةِ الْأَهْلِ فِي الْإِسْبِرَاءِ
وَدُونَهَا كَذَاتِ الْأَضْطِرَاءِ
ثَلَاثَةٌ وَعَشْرَةٌ كَمَا رَوَا

في البيت

علم
بالحق
بالحق

والصوم

وَالصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ بِحَرَمَانِ
وَوَظُفَهَا بِالْبَيْتِ فِي التَّجْدِ
وَبِكْرَةُ الْحَمَلِ وَالْمَسْ وَالْوَرَقَةُ
وَوَظُفُهَا فِي الْفَرْجِ عَدَاةً
فِي الْأَوَّلِ لَدَيْهَا رَضْفٌ ^{فِي الْوَسْطِ}
دُخُولُهَا فِي الْمَسْجِدِ بِنَجْمِ
وَمُخْرَجُ الْعَرَاءِ الْعَظِيمَةِ
بِكْرَةُ الْإِسْتِمَاعِ بِبُرْكَبِ
بِنْدَبَانِ تَذَكُّرِ فِي الْمَصْلُ
تَذَكُّرُ ذَاتِ الْعَادَةِ الْعِبَادَةِ
وَعَبْرَتُهَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ تَرَى
وَبِكْرَةُ الْوُضُوءِ فِي الْعَبْلِ
نَعَضُ صَلَاةٍ أَمْ كُنْتُمْ تَأْتُوا
شَهْرًا اسْتِحْضَاءً مَا أَفْضَلَا
أَوْجَاءَ مِنْ بَعْدِ نَفَاسِ مَرَا

وَلِنَعَضِ الْأَوَّلِ وَنَ الثَّانِي
وَمَسْمَا كَمَا بَدَأَ التَّزْيِيلِ
وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهَا مَطْلَقَةً
فَانْظُرْ بَيْنَ كَيْفِ رَأَوْهُ لِأَزْمَانًا
فِي الْأَخْرِ الرَّابِعِ كَذَا الْكَيْفِ
وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا بَوَاقِي
وَبِكْرَةُ الْبَا فِي مَرَا لِكْرِيمَةِ
وَسِرَّةٌ مِنْهَا وَلَا تَحْتَضِبُ
بَعْدَ الْوُضُوءِ فَكُلُّ مَا يَصِلُ
بِرُوبَةِ اللَّذَمِ وَقَدْ عَادَةُ
وَقَدْ اجْتَبَتْهَا جِبْنِ تَرَى
بَعْدَ نَقْطَاعِ الْحُضْرِ فِي الْغَسْلِ
أَوْ كَعْدَةِ مَعَ الشَّرْطِ لِأَحْقَا
عَنْ عَشْرَةٍ أَوْ بَعْدَ بِلَا أَفْضَلَا
أَوْ جَاوَزَ الْعَادَةَ مَسْمَرًا

اصفر يارد رفق يفض
 فبديل الفطنة ان لم تغير
 وان يكن لغنمها ولو ليل
 وان يسلم منها تزد غسلين
 ولتفعل اما فعلنا السابغ
 اما النفاس فدم الولادة
 افله في الغدر ما يسمى
 اكثره في الجوض قدر العاده
 والنساء حكمها كالحائض
 مع غسلهن بلونه التوضو
 وغسل من الميت بعد ان يرد

افسماها ثلثة سننظر
 لكل فرض ولتوضا نالتي
 ففي صلوة الصبح ختم اغسل
 لك العشاين وللظهيرين
 ولتبدل الحرفة في الحقه
 مفارنا او بعد ما وجاده
 لا غسل لوله يكن المسمو
 وعشره ان لم تكن معناده
 في اكثر الاحكام والفر
 ولبخت قبله فله وضو
 وقبل غسل الوضوء يرد

فضا الى العبد فليولا
 واستحسن قراءة القرآن
 لغنه نداء باكل ما الصراج

والنفل نعله الى المصلو
 لدهم والنكاحين يام بما
 وان يمت لبلادهم اسرج

عبد

القول في الجملة
 في غسل الميت
 والوضوء
 والنفاس
 والنساء
 والجماع

عبد عن حفاه طبق واما
 ويجعل البهيمين باسجلا
 بكرة ان تحضره حائض
 طرح حد يوق بطن الميت

يديه واستره بوق ويدا
 واصبر ثلثة في الاريا
 او جنب حتى ابوب الفايض
 بكرة في من هب اهل البيت

القول في الجملة

واوجب تغسيل ميتا ولو
 بالسد فالكافور فالفرج
 اولى بيمين كان اولى ان يوش
 فيها سوى الزوجين فليسوا
 يغسل من خلف ثياب سايرة
 تجسد المرأة ثلثة
 صل على الميت بعد الاين
 وواجب نظيره عن الميت
 ويقف الغيبص ثم يترع
 وليتحت وضعه على خضب

سقطا له اربعة كاروا
 يبيد نفرن بالصلح
 والزوج اولى ثم يوشها
 ومحرم عند امتناع روبا
 ودونه مكرافا او كافر
 عاربه والمرأة ثلثة
 من غير تغسيل ولا تعين
 من قبل ان يشرع في دفع
 من مخيه نداء باقدا موسع
 مستقبلا وقبل بل هذا

ثَلَاثَةٌ لِلغَلَاظِ جُمْلَةً
وَمَسْحُ بَطْنِ الْمَبْتِ قَبْلَ الْغَسْلِ
وَالْمَاءُ أَوْ سَلَةٌ بِالْإِسْتِجَابِ
وَيُكْرَهُ الْأَفْعَادُ كَالرَّجِيلِ

غَسَلَ يَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ غَسَلٍ
فِي الْأَوَّلِينَ غَيْرَ ذَاتِ الْحَمْلِ
غَيْرَ كَيْفٍ وَبِتَوْبٍ لَيْسَ
وَالغَمِّ وَالرُّكُوبِ فِي الْغَسَلِ

الثلاث

وَأَجِبَهُ الْغَيْضُ وَالْأَذَارُ
وَنَدْبُهُ غَيْرُ يَدٍ مِنْ حَبْرَةٍ
ثُمَّ لَنَا عِمَامَةٌ لِلسَّنَةِ
وَيُنْبَغِي إِسَاسُهُ مَسَاجِدُهُ
وَلْيُخْتَبَرُ كَوْنُهُ إِذْ يُجْبَشَا
وَوَضْعُ مَا يَبْقَى مِنَ الْكَافُورِ
يَكْتَبُ فِي الْأَكْهَانِ بِالرَّزَا
كَدَ الْجَرِيدِ تَانِ تَكْبِيَانِ
بَيْنَ الْغَيْضِ وَالْأَذَارِ النَّسْرُ
بِحَاثِ نَدْبًا بِخُوطِهِ وَلَا

وَمَيَّزُ أَنْ حَصَلَ أَفْدَارُ
حَمْرَاءُ وَالْحَامِسَةُ الْمُسْتَهْرَةُ
وَمَقْنَعٌ مَعَ مَطْهَمَتِهِ
فَوْضًا يَكْفُورُ بِكَوْنِ وَالْبِدَةِ
ثَلَاثٌ تَحْتَرِدُ رَهْمًا أَوْ ثَلَاثًا
فِي صَدْرِهِ لِلْخَيْرِ الْمَأْفُورِ
إِيمَانُهُ بِاللَّهِ وَالْأَنْوَابِ
مِنْ نَحْلِ أَوْ حَلَايِفِ أَوْ رَمَانِ
بَيْنَ الْغَيْضِ وَالرَّزَا فِي الْأَحْوَالِ
يَسْلُ بِالرَّبِّ عَلَى مَا عَمِلَا
وَنُكْرُ

وَتُكْرَهُ الْأَكْهَامُ فِي الْجَدِيدِ
يُكْرَهُ أَنْ يُجْعَلَ كَأَفُورٍ عَلَا
وَلْيَتَوَضَّأْ غَاسِلًا أَوْ يُغْتَسِلَ

وَالْفَطْحُ لِلْأَكْهَانِ بِالْجَدِيدِ
عَبْتُهُ أَوْ إِذْنَهُ غَيْرَ غَسَلَا
مَنْ فَيَكِلُ كَعَيْنٍ فَمَا نَدْبًا جَعَلَا

الغسل

صَلَّ عَلَى ذِي سَنَةِ الْأَعْوَامِ
فَمِنْ أَوْجَابِ أَنْ لَسْتُمْ طَعْرًا سَنَةً
فَأَتَوْهُ وَكَبَّرُوا لَتَشْهَدُ رَاعِيَا
كَبُرَ وَسَلٌ مَغْفِرَةٌ مَنَابِعُهُ
خَامِسَةٌ كَبُرَتْهَا وَوَدَّعَ
لِلطِّفْلِ وَالْمَجْمُولِ الْمُسْتَضْفِ
لَمْ يَشْرُطْ فِيهَا طَهَارَةٌ وَلَا
وَلَيْشَرُّ نَدْبًا بِخَلْفِهَا مَشْبَعَا
أَخْوَانُهُ يَهْوُونَهُ فَلْيَعْمَلُوا
وَقَوْفُهُ فِي وَسْطِ الرِّجَالِ
يُدْبَلُ بِالنُّكْبِ كُلُّهُ أَوْ فَعَا

مِمَّنْ لَهُ حَكْمٌ أَوْ فِي الْأَسْلَامِ
وَرَأْسُهُ إِلَى يَمِينِهِ جَعَلَا
ثُمَّ كَبُرُوا بِالصَّلَاةِ ذَاعِيَا
وَادَّعَى مَنْ مَشَّعْتِ الرِّبَاعِ
وَكَفَّتْ فِي مَنَافِقِ بَارِعِ
أَدْعِيَتُهُ مَا تَوْرَهُ فَلْيُغْرَفْ
لَسَلِمَ الْأَتَى ثَقَا جَعَلَا
أَوْ أَحَدِ الْجَنِينِ وَالرَّبِّيَا
وَيَنْدَبُ الطَّهْرُ لَوْ نَهْمُو
وَصَدْرُهُمَا فِي شَهْرِ الْأَقْوَالِ
وَصَلَّ فِي الْمَعْنَادِ نَدْبًا وَجَعَا

بهم من قدر فانه تكبير
وجاز لو صلى على من لم
ان حضرت جنازة مجنازه
وان يشا يشكرها في التراب

الرجل الميت

ولو على الفبر اذا بصير
عليه ليلته و يومه
انتم واسنانف للجنانه
وبات للارض بالبواني

قواره في الارض مضجعا
بندبان يكون عمفا
والتقل للرجال في ثلاث
وتوضع المرءة عند القبلة
بندبان ينزل عبر الرجم
وحل معافد الاثواب
تلقينه شهادة منعه
ولتخت ان يهيل الاثر
من قبل الرجلين فالتوجه
صب عليه الماء ثم وضع بدا

ايمينه بوجهه مستقبلا
تقوة او فامة معتدلا
يهوون بالزور في الاجداث
تنزل عرضا دفعة في نقل
الامع المرءة وليسترحم
ووضع خده على التراب
وجعل ربه شرفه معه
مسترحما نظره كيف فارغ
وسطح الفبر واربع ارجعا
عليه واسترحم بما قدر

لقنه

لقنه من بعد اضراف
وقبل دفن لبعث الغربة
احكام مبيت كلها كفاية

وشرحه ففدائه للماء
وواجب في فقهه ان يطلبها
في سكة علوة سهلين طلب
وليتيم بزاي طيب
بكرة بالبنج والرمال
والفرض فيه نية ومقارنة
والمسح من فضا شعرة الي
مسح بمناه بطن اليسر
للغسل مرتين حتما فاصوب
في النية الايد والقرن
ثم الولا واجب عليه

مستقبلا تكون او مستقبلا
وبعد ايضا الدنيا الشبهة
من فرض اذ تدب على الزواجر

والخوف في استعمل الميت
في حرة علوة سهلا طلبا
من اربع الجهات هو قدر
او حجر لا معدن كالذهب
ولتخت الفصد العوال
ضرب البدن مرة بالثاكنة
اول انف باد ناعما على
فتح لسه بطن الارض
بستان فرض غير الخجب
والوجه واستباحة قد خجب
ولتخت النقص عن بدنه

الفصل في

كتاب الصلاة
في العبادات
كتاب الصلاة
في العبادات

كتاب الصلاة
في العبادات
كتاب الصلاة
في العبادات

إيقاعه في آخر الوقت
تفضله المكنة لو وجد

والواجب السبع بلدان
وبعدهما الطوائف الأربعة

لا حصر للتدبير لكن أفضله
للظهر كما لعصر ثمانين

وذكر عثمان جالساً بعد العشاء
ثمانين لكل بعدها الشفق ورد

في سفره نصف ذات الأربع
ركنين نافذة تشهد

صلاة الأعرابي بالبراءة
فالوقت للظهر والجملة

والوقت للعصر على ما أخبرنا
وأغدهمها ولو تفقدوا

إن أملا الماء والأخبج
من بعد تكبير آخر ما قصد

الجنس والجمعة والعيدان
وما به التزمت والأموات

رؤايب اليوم كما فصله
وأربع المغرب بعد الأضحية

وجاز أن تقوم جثماناً
والوزن قبل ركنين في بعد

وتفاهها بقطنا فضر أبع
فكل سلام ولو يربض

كالصبح والظهرين في البراءة
من زبد ظل بعد نقص نفهم

وأغدهمها ولو تفقدوا
والأفضل

وأفضل التأخير للعصر
ثم ذهاب حمرة في المشرق

وبعدهما العشاء آخرهم
لصباح طلوع فجر رشان

وفت العشاء بين إلى النصف
نافذة الر والتمتد إلى

أربعة الأقدام للعصر
نافذة العشاء كالعرض إلى

والليل من نصف إلى الفجر
والثقل بعد الصبح والعصر

وعند ما تغرب وتقوم
وعند عذر فدلح الليل

وأول الوقت ليعجل أفضل
وهكذا الصلاة منظر

عول على الظن إذا غدا
الرغم

مصدر ظل مثل شخص فبلا
في الشرح وقت المغرب المحفوظ

لفضله إلى ذهاب حمرة
إلى الغروب امتدت الظهران

والصبح حتى مطلع الشمس
مصدر في قدمين مجلا

نافذة المغرب حمرة نفى
منصف الليل ثم سبلا

وسبحة الفجر إلى الحمرار
وعند ما نطلع شمس فليل

في غير يوم جمعته روم
أفضل منه فعلمها مفصية

إلا العذر دفعة يوم
وفي العشاء بين لنا وهي المشعر

علمك بالوقت الذي نقرأ
عول على الظن إذا غدا

الثالثة

فان نجى وانت فيها مضر وان يوتر فاعد للفرص

والفيلة الكعبة للشاهد
علامته العرا جعل المغز
للساج جعل الجح كلف الاية
للمغرب الجوف والنجم المصو
يبنى على صحه فيلة البلد
ان فقد الامارة المضية
وله بعد من الجرائ وقعا
وفيها في الوقت فلنعاذا

وعورة المر ائتنا هفتد
وليس منها الوجه والكفا
يجوز كنف الراس بالروية
طهارة السائر ووضوح

كذلك

الثالثة

كذلك عن نجاسة الميتة
وغسله في كل يوم مرة
كذلك عما امتنع ان الله
وخير المختار في المرسو
يفرض كون التبر من عشر
واستثنى الخرم مع السحاب
كذلك في الميتة والجرير
وفي الذي سخر ظهر القدم
وسدب الصلوة في التعليل
سدب ترك السود الا في الكا
وترك ما رقى من النياب
بكرة ترك الخنك العمامة
وبكرة الثياب للنسوة
تكره في المشدود من قباء
وذى التماثيل في ثوب المنام

ذات لباس احد للزينة
في بضة نازم مسنمه
فاضطر للصلوة وهي حاله
او الصلوة عاريا فهو
او جلد او صوف عن ايمون
تطل في المعصوب من شاة
للرء والخنثى بلا التقدير
ولم يكن ساق له فبلغه
فاسبا بيد الكونين
او خف او عمامة ان لبسا
والشملة الصماء كالاولاد
والترك للرداء في العمامة
والكتم عند ما يعقيران
الا لمن يتدف في الطباخة
بغصن نجاسة فيلبسهم

فيلبسهم

السنن

السنن
السنن

فرض المكان كونه لم يقصد
 وظاهر المنجد ثم المنجد
 والمنجد الحرام طاب اقدم
 والنبوي عشرة الالاف
 والالف في الكوفي وفي
 في فعلها في مسجد القبية
 ثم اثنا عشرة بالاطلاق
 ومسجد النساء بيده
 يندب لا يتخذ للمساجد
 في بابها البيضاة للظهور
 لها هذا التعلد قدم جابها
 قبل الجلوس قدم النجبة
 ولا تخرقها ولا تصورا
 بحرم اخراج حصاها قلند

وظاهرهما انما انعكس فارغب
 افضل للصلاة فهو يقصد
 مائة الف وكذا زاد
 كما به الحق في الاطراف
 ومائة في جامع ان يقصه
 خمس وعشرون من الفضيلة
 تعد في مساجد الاسواق
 يجرن في ذلك فضل السنة
 مكشوفة وهو من الاذكار
 صاحبة حائطها المنارة
 بمناك والبسرها اخرج العبا
 مفردة ونجوي اليوم
 ولا ينجت بها فكل حظرا
 بكرة اعلاء بناها فوق حد

والفعل

والنفل فيهن وفنل النفل
 يمكن مجنون وطفيل كهما
 وبكرة التعريف للصوال
 وبكرة الصلوة في الحمام
 وفي بيوت النار والمجوس
 تكرة في المعصن والظرفي
 واستكرهت في الثلج بالخير
 كذا الى الفير بغير حائل
 وهكذا اتجاه نار حجرة
 او حائط بئر او باب فنج
 تكرة في مرايض الانعام
 لا باس بالبعد والكبيسة
 بكرة في المزة ان تقدمها
 ومنعه بجابل بجرول
 وان يجاز موضع السجود

والنفع للصون وروحي
 والحكم والصنعة بلكرها
 والشعر واللعوب المعال
 داخل المسح المقام
 وفي بيوت الغائط المنجوس
 وفي فرج التمل على الخفيف
 وفي سبلح الاضد الجار
 او بعد عشر اذرع للفاصل
 او صورة لم تك بالستره
 او مصحف او وجه شخص
 الا التي تكون للاغنام
 ان عدت بخاسه حبيسة
 على امرئ وان تحادقها
 او بعد عشر اذرع بول
 اقدمه جاز بلا ورود

نومه

في مسجد الجهاد انا الارض
وعن ملبوس بما يعتاد
يجوز فطام من التبت الخ

الكتاب
الاصلي

ما انبتت من غير مطعوم
ويجمع المعدن والرماد
وبكره المكتوب في عرفنا اخذ

واشترطت طهارة الحديث
كما مضى في بابها ومن خشي

والقول والسكون بالزيادة
والكف الا لانفاء الكره
والالنفات مدبر افر جمع
في غير وفلم يرد الصوم

لبزك الفعل الكثير عادة
بكال للذنبات وحمل الفهمه
وليدع الطيبين حين ركع
والاكل والشرب بفتوى

وان علبه افترضت مراده
غير المبرين للافعال
في سبب اوسج لكسب العاده

ما صح من كافر العباده
ولا من المجنون والاطفال
يمرن الطفل على العباده

الكتاب
الاصلي

الكتاب
الاصلي

ويهدب

ويهدب الاذان والاقامة
كبر لتشهد بهما وجمعلا
واشبهها مشق وكبر ابعبا
ومرارة اخر ثان هلالا
وتكن معنفدا الشريعة
كمثال ان تشهد بالولاية
فقد يد بالجامع ومنفرد
وبعضهم اوجب في الجماعة
واكد في صلوات الحجر
فقد استجبا للبناء سرا
ان يسبا فكتب ذلك
فد سقطا عن اجتماع ثان
وليسقط الاذان عصر عرفة
ترتبها وحدها قد يد با
بوزن الاسباب في مرتفع

ينبت للفعل مستدامة
ثلاثة فكبرن وهلالا
في اول الاذان حتى تنبعا
وثق فامت بعد ان جعللا
في غير ما مر من المروية
وان انت صرحت في الابه
في المحسن لو فضاها بطرد
وقيل يعني في ثواب الطاعة
لا سيما مخربها والفجر
وسبب لا يهتم بجوز
ما لم يصبر بالانجاء والعبا
ما بقي الاول في المكان
وجمعة وفي عشا المرديف
وللد كور رفع صوت حسبا
وعبده بقصر عند فانبج

شعر

والفصل بالسكنة والتجدة
وأخذ لهما وكعبين إن نؤد
سندب الاستقبال للأحوال
وكسخت فيهما الظهارة
وبفرض القيام باستغلال
وعند عجز فاعندهم أقد
نوحى الركوع والتجود
إن بعدد ربيعيتك أشهر
ونفرض النيئة بالأخلاق
والوجه والأداء والفضاء
بكبيرة الأجر معهما وجب
في الأدلبيين الحمد ثم السورة
وبجزى الحمد والتسبيح في
وجاء بالأربع وأثنى عشر
أو لنا المغرب والعشاء

لشبكة أو حلبة نداء رورا
في ما سوا المغرب فهو بطرد
وبكرة الكلام في الخلال
وليجد من سمع العبارة
ولو يتبع بعض لضعف الحال
ثم اضطلع فاستلق فولا
بالأسر عند العجز في الوجود
معضا وفاقا كما أثر
معيبة للفرض باختصاص
ولسندم حكما إلى الأداء
في كل ذكر واجبة لفظ العرب
والجبة الأمام الضرورة
عبرها والحمد بالفضل ^{صطفى}
والسبح والعشرون مختبرا
والصبح بجمه لا على التبا

وبلزمة الاخفات في البواقي
رنا وقف ظهر الأجر بال
في الظهر والعشاء فاقوا وطا
في العصر والمغرب فصر السورة
وكهل آلى وكهل نال كالدند
واقل المنا فبين بعد المع
في صبحها الجمعة والنوم
وفي العشاء بين ليوم الجمعة
نحرم في الفريضة الغزبية
وسندب الاخفات بالتقليد
ولسعلم جاهل المحرفان
من غيرهما بقران لم يجز
وبالصحة والعبد قانون ما لا
وفي الركوع ينحني حتى تضل
فتح الرب العظيم وأعدا

ويخبر الخنثى بالاستيقاظ في
سلا وتعود عنده استجابا
وصولن في الصبح نداء أو كبطا
وعند خوف الضيق الضرورة
في اشين والحمدن صحا واستجد
في ظهرها وعصرها والجمعة
وفيل كما ظهر قبل الخيد
نفر يسبح اسم بعد الجمعة
وجاز في التا فلكة الكريمة
في اليوم والجمادى بالليل
ضاق الزمان نيل منها ^{نظن}
ويذكر الله إذا لم يمكن
حين نصلى واحيا وسبلا
كفاه وكينيتة فالنجم
أوسبح الله ثلاثا عدا

وَمَطْلُقُ الذِّكْرِ فِي الْإِحْتِرَادِ
 وَرَفْعُ رَأْسٍ مُطْمَئِنِّينًا
 وَأَدْعَاءُ الْأَمَامِ الذِّكْرِ مُسْتَزِيدًا
 فَتَحَ يَدَيْكَ لِحَدِيثِ عَلِيِّ الرَّكْبِ
 كَبْرَهُ وَرَفَعَا الْيَدَيْنِ
 فِي رَفْعِهِ فَلَسَمِعَ اللَّهُ كَلِمًا
 بَكَرَ أَنْ يَرْكَعَ وَالْبِدَانَ
 فَلَفِيهَا سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى
 فَاسْتَجَلَ عَلَى السَّبْعَةِ وَالطُّيُنِ
 بِسْمِ اللَّهِ الْأَجْمِينَ أَعْبَادُ النَّبِيِّ
 وَأَرْبَعًا كَبْرًا لِرَفْعِهِ وَهُوَ
 وَيُنْحَتُ الذِّكْرُ التَّخْوِيهِ
 وَضَعْتُ يَدَيَّ حَقِيقَةَ الثَّانِيَةِ
 فَاشْهَدُ بِمَوْجِبِدٍ بِالرَّسَالَةِ
 وَلَطَمْتُمْ خَالَسًا وَكُنْحَتُ

وَقَدَرْتُ وَضَعْتُ يَدَيَّ مِنَ الْفَادِ
 تَشَلَّتْ ذِكْرِي مَسْحَتٌ فَارْتَعَبَا
 جَمْعُ سَوْ الظُّهْرِ وَتَدْبِجًا
 وَأَبْدًا بِمَيْمَنِكَ فَكُلُّ مَسْحَتٍ
 تَدْبًا إِلَى الشَّحْمِيِّ الْأَذْيَانِ
 أَخَذَ اللَّهُ عَلَى مَا أَخَذَا
 لِحَقِّ الثَّيَابِ سَجْدَانِ
 أَوْ الذِّكْرِ قَدْرًا فِيهَا مَبْنِيًا
 ثُمَّ أَدْعَى النَّاسَ مُطْمَئِنِّينًا
 مُؤَكَّدًا وَالذِّكْرُ قَوْلُ الْكَلَامِ
 وَأَرْفَعُ يَدَيْكَ هُوَ تَدْبًا قَدْرًا
 وَلِتَوَرُّكٍ وَبِحَيْ بِالْأَدْعِيَةِ
 وَرُكْعَةً تَلُو الصَّلَاةَ الْإِسْبِيَّةَ
 وَصَلَّ وَأَقْرَنَ بِالنَّبِيِّ اللَّهِ
 تَوَرُّكٌ كَذَلِكَ الدُّعَاءُ مُسْتَحَبٌّ

فر

تَدْبِجًا أَوْ عَلَيَّكُمْ سَلَامًا
 يُوْحِي إِلَى الْغَيْبَةِ بِالْمَوْجِبِ
 بِصَفْحَةِ الْوَجْهِ بِمَيْمَنًا يُوْحِي
 وَإِنْ بَكَرَ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ
 وَتَقْصِدُ الرَّسُلُ وَالْإِنْبِيَاءُ
 وَتَقْصِدُ الرَّسُلُ عَلَى الْأَمَامِ
 وَقِيلَ التَّكْبِيرُ وَأَرْفَعُ الْيَدَ
 مَبْسُوطَةً بِمَجْمُوعَةِ الْأَصَابِعِ
 وَحِي لَيْسَتْ لِإِفْتِنَاخِ الْعِيَا
 وَبَعْدَ الْأُخْرَى فَادْعُ وَالتَّوْبَةَ
 وَمَنْ يُصَلِّ فَأَعْدَا زَجْعًا
 تَوَرُّكًا الْعَابِدَ إِذْ تَشَهَّدَا
 وَقَامًا فِي الْمَسْجِدِ أَنْظُرْ إِلَى
 وَأَنْظُرْ إِلَى نَفْسِكَ حِينَ تَسْجُدُ

وَالْفَرْضُ أَيُّ مَهْمَا قَدْرًا
 بِمَيْمَنِهِ مُنْفَرِدًا عَلَى السَّنَنِ
 تَدْبًا بِأَمَامِ الْفَوْحِ كَمَا مَأْمُورًا
 سَلَّمَ أُخْرَى الْخَوْفِ كَمَا وَرَدَ
 وَالْأَيْسَرُ وَالْحَيْثُ وَالْأَوْسَبَاءُ
 وَبَدَبُ الشُّهُورِ مِنْ سَلَامٍ
 مُسْتَقْبِلًا بِيَدَيْهَا كَمَا بَدَا
 فَارِقًا الْأَطْفَامِ عَدْبًا جَامِعًا
 لِعَدْبَاتِهِ وَأَشْتَبِينَ رَاجِعًا
 مِنْ بَعْدِ تَوْبَتِهَا بِوَجْهِ
 فِيهَا وَرَجَلَيْهِ تَحِي إِذْ رَكْعًا
 إِنْ قَامَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ قَعْدًا
 مَا بَيْنَ رَجَلَيْكَ رُكُوعًا مُقْبِلًا
 وَالْمَخِ إِلَى الْحُرُوكِ إِذْ تَشَهَّدُ

الفصل الثاني في ذكر ما يجب في الصلاة

وَالْبَدُّ صَعْبُهَا فَأَمَّا عَلَى الْفَخْدِ
 وَرَأْسِهَا فِي رُكْبَةٍ مُمْسَكَةٍ
 وَقَاعِدًا أَوْ مَسْتَهْدًا عَلَى
 وَأَنْتَ بِمَرْسُومٍ عَقِيبِ الثَّانِيَةِ
 خَصَّتْ بِفَضْلِ كَلِمَاتِ الْفَرْجِ
 وَلَبَدُّعِ اللَّدِينِ وَمَا لَمْ يَخُومِ
 وَبَعْدَ مَا تَمَّ الصَّلَاةُ عَقِبًا
 كَبْرَ ثَلَاثًا وَأَقْبَا وَهَدَلِ
 كَبْرَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعًا نَعْدُ
 سَبْعَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ نَعْدُ
 ثُمَّ اسْتَجِدَّ لِلشُّكْرِ سَبْعِينَ

مَضْمُومَةٌ حَذَاءٌ رُكْبَةٍ فَحَذِ
 وَسَاجِدًا حَذَاءً أُذُنِ مَنْ
 فَحَذِ لَكَ كَالْقِيَامِ فِيهَا فَضْلًا
 بَعْدَ فَوَاءٍ عَلَى الْعَالِيَةِ
 وَيُجْرَى الشُّبْحُ خَسَاءً إِذْ
 يُبْطَلُهَا السُّوَالُ لِلْحَسْرِ
 لِقَوْلِهِ إِذَا فَرَغْتَ فَأَنْصَبْ
 سَبْعَ سَبْعٍ الْبَيْتِ الْوَالِ
 وَأَمْدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَعَدُ
 ثُمَّ أَدْعُ بِالْمَقُولِ أَوْ بِمَا وَرَدَ
 وَعَقْمِ الْجَبِينِ وَالْحَدِيثِ

وَالْبَدُّ صَعْبُهَا

وَالْبَدُّ صَعْبُهَا

وَأَجِبَ الرُّوُكُ مَا قَدْ سَبَقَا
 وَالطَّرْحُ لِلْوَالِجِدِ مُبْطَلُ
 فَأَوْوَمُ رُكْبًا وَكَبْرًا وَرُكْبًا

وَيُبْطَلُ الثَّانِيَةُ لِأَنَّ التَّحِي
 وَرُكْبَةٍ رُكْنٌ مُطْلَقًا إِذْ يُفْصَلُ
 وَأَسْجِدُهُمَا وَأَجْعَلُهُمَا رُكْبًا مَعًا

والنزل

وَالذُّرُكُ لِلْإِحْدَاثِ فِيهَا الزُّمَارُ
 وَجَازَعَدُ الرُّكْعَاتِ بِالْحَيْضِ
 جَازَعَدُ عَلَى كِرَاهِيَةِ نَبَسِهِ
 وَبُكْرَةُ الثَّقَانَةِ لِأَمْدٍ بِرَا
 فَوَاءٌ بِالْحَرْفِ وَالْأَيْدِي بِهِ

وَقَطْعُهَا حَالُ اخْتِيَارٍ وَمَا
 وَقَدْ لَمْ يَخْرُجْ حَيْثُ نَبْضًا
 وَأَسْنَدُوه التَّلْعَابُ لِلتَّحْمِ
 كَذَلِكَ تَطَى وَتَشَاوَى وَطَرَا
 دِفَاعُ الْأَجْسَادِ وَالرَّيْحُ كَرَاهِيَةُ

وَالْبَدُّ صَعْبُهَا

يُنْدَبُ لِلتَّرْتِيبِ أَنْ يَجْمَعَ فِي
 فِي الْمَرْبُوعِ شَيْئًا فِي فَرْجِ
 بِحَسْنِ نَدْبِهَا صَمَّهَا الثَّقَانِ
 وَكَيْفَ وَضَعَهَا بِدَيْهَا
 وَهِيَ عَلَى الْأَيْدِي تَبْجِي الْفَعْدَةَ
 نَظْمٌ فَحَذِّهَا وَرُفْعُ الرُّكْبِ

حَالِ الْقِيَامِ الْفَدِينِ كَيْفَ
 وَدُونَهُ فَلَمْ تَكُنْ تَفْرَجُ
 إِلَى عِظَامِ الصَّدْرِ بِالْيَدَيْنِ
 وَالْكَعْبَةِ مِنْ فَوْقِ رُكْبَيْهَا
 تَبَدُّ بِالْعَفْوِ قَبْلَ الْجَدِّ
 تَنْسَلُ فِي الْمَوْضِعِ هُوَ سَجْدٌ

وَالْبَدُّ صَعْبُهَا

وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي رُكْعَاتِي
 وَأَجِبَ تَقْدِيمُ نَبْطِينَ قَدِ

كَالضَّبْحِ عَنْ ظَهْرِ نَعْوَانِ
 صَمْنًا الْحَدَّ وَنَجْدًا الْأَحَدَ

وفيها الصلوة والصلوة
بندب في خطبها الفضا
والاعتمام في الشدا والصب
تعقد بالامام او من يصبا
بشرط ان يمكن ان يجمعوا
ليست على الاعوج والاعوج
كما على من زاد بعد وطنة
ولا يجوز جمعان في اقل
والمحز لمن بها فدل كلفا
واربعاني فبها قد الحفو
وعند ظهر ركعتان فاب
فان ينزل ثابثة الامام

منها
منها

على شرط الجمعة العيدان
كبيرها الزايد بالعدائنة

وسورة خفيفة فصحة
والحفظ للاوقات الصا
معمدا على عصا او سيف
ولو وقعها جامعاً اذ غيبا
والعدد الخمسة اذ يجمع
والعدد والاشقي ومن لم ينم
عن وسنتين ثابرا بمسكنه
من وسين كل بحضور في محل
بعد الزوال رجلة فليقفا
تقرىها سدا سدا باوثق
ومن برأه عن سجود يلقى
نوي بها الاولى على النظام

وضر بعد الفرض طبتان
خمسة في الاولى ربع في الثانية

بينهما

وبينها الفتوى فرض لهما
وعندما انزل الشرط
من مطلع الشمس الى الزوال
وبندب الاصحار والاف الحرم
بطعم بعد العود بما قويا
بكرة نفل بعد لها فليزغ
في الفطر تكبير عقيب اربع
ناسك الاضحى بعد خمسة
فاربعا كبر وهليل في الوسط
للفروي جاز ترك الجمعة

فرض للخوف والكسوف
ووضها التينة والشمعة
وبعد لها ركع ثم ترفع
والتجدد بين اسجد لهما فقم

ولنخت بالذي قدر سها
منفرد او باجتماع فغلا
والافضا في شهر الاضوال
فالفضل في مسجد المحترم
وقبلها في الفطر فاطم ثابرا
وقبلها الا بمسجد النبي
اخرها صلوة عيد فاشع
من ظهره سوا بعد العشرة
ومس التيكبير في الاضحى فقط
بعد حضور العيد يوم الجمعة

منها
منها

والسج والرفعة والخوف
والحمد ثم سورة كريمة
بثلوها كذا كذا صانع
ثابثة كما صنعت ولا

وَجَازَانِ بِفَرَايَةِ وَمَا
فَلَا رَةَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَمْ
وَأَنْ يُشَافِي رُكْعَةً أَمْ
كَذَا يَجُوزُ أَنْ أَمَّ السُّورَةَ
وَقَدْ عَقِبَ كُلَّ رُكْعَةٍ نَدِيًا
سَمِعَ لَهُ فِي خَامِسٍ وَغَايِرِهَا
وَأَجْمَعُهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
أَنْ جَامِعَتْ حَاضِرَةٌ مُؤَقَّتَةً
أَنْ ضَاقَ شَيْءٌ فَلَمْ يَلْتَمِثْهَا
جَازَتْ عَلَى التَّرْكَوبِ أَنْ عَدَرَ
تُفَضُّ رُجُوبًا مَعَ عَدْلِ التَّرْكَوبِ
وَلَسَّخَتْ الْعَسَلُ أَنْ نَعَمَدًا
وَالْعَسَلُ لِلْجَمْعَةِ وَالْعَيْدِ
لَيْلَةَ فِطْرِ الْبَيْتِ نَضِيفٌ رَجِيءٌ
وَيَوْمِي الْمَبْعَثِ وَالْعَدْبِ

بَلَدَهُ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مَا
أَكْمَالَ سُورَةَ مُحَمَّدٍ مَلَانِيَةً
بَعْضَ فِي الْأُخْرَى كَمَا اسْتَمَّا
فِي بَعْضِهَا فَاَعْمَلْ بِكُلِّ صُورَةٍ
كَبْرًا لِرَفْعِ الرُّؤْيَى مَسْخُورًا
وَأَقْلَ الطَّوَالِ فِي التَّسْلِيحِ ظَاهِرًا
كَالْعَبْدِ وَالْجَمْعَةِ بِالْمَحَارِدِ
فَدَمَّ مَا شَاءَ بِأَلَا ضَائِقَةً
حَاضِرَةٌ فَلَمْ أَنْ نَضِيفًا
كَعَبْرَتِهَا مِنْ صَلَاةٍ تَقْدِرُ
لَسْبَانَهُ أَوْ مَعَ الْبَعَادِ وَرَا
وَأَسْتَوْعَبَ الْفَرَصُ قَدْ نَاكَدًا
وَبِي فَرَادَى مَضَانِ فَانْتَدَبَ
وَنَضِيفُ شَجْعَانِ كُلِّ مُسْخَبٍ
وَيَوْمِ الْإِبْتِهَالِ وَالْتَحْدِيرِ

ويوم

ويوم بَرَزِ رُكُوعِ عَرَفَةَ
وَالْعَسَلُ لِلْبَيْتِ وَالصَّلَاةِ
وَالتَّوْبِ وَالْحَاجَةِ وَالشَّجَارَةِ
وَكُنْتِ الْغَسْلُ لِلدَّخُولِ
وَالْبَلَدِ الْأَمِينِ وَالْمَدِينَةِ

ويوم دَخَا الْأَرْضَ فَاعْرِفْ
بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ
وَالطَّوْفِ وَالْحَرَامِ وَالزِّيَارَةِ
فِي حَرَمِ اللَّهِ أَوْ الرَّسُولِ
وَالْمَسْجِدِينَ فَالْمَدِينَةِ وَالْمَسْجِدِ

منها ما كان

مِنْهَا صَلَاةُ النَّدْبِ وَالنِّيَابَةِ
صَلَاةُ الْأَسْتِغْفَارِ كَالْعَيْدِ
تَمَّ مِنَ الْبَيْتِ إِلَى الْبَيْتِ
بَعْدَ ثَلَاثَةِ بَصُومٍ مِنْ مَعَدَةٍ
عَقِبَ تَوْبَةٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ

عَنْ أَبِي أَوْسَانَ جَرَانَةَ
وَضَعِ وَأَصْحَارَ رُكُوعِ
بِحَوْلِ الرَّدَاءِ لِلْبَيْتِ
نَحْمُ بِالْأَشْيَاءِ أَوْ بِالْجَمْعَةِ
وَالرُّكُوعِ لِلْحَقُوفِ وَالْمَظَالِمِ

منها ما كان

منها ما كان

وَتَلَّكَ الْفَرْ رُكْعَةً عَشْرًا
مِنْهَا اثْنَا عَشَرَ مِنَ الْعَشَاءِ

فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى الْعَشِيرِ
وَالْبَاقِ بَعْدَ مَحْرَبِ الْغَيْثِ

في كل لبك من الاخير
وكل لبك من الثلاث
او اقصر فيها علمها اذ تقع

بفضي تكتون بلا غير
زدما نة واظهر من الاخير
وقرني الباقي منها في الجمع

وتدرب الصلوة للزيادة

والشكر والحاجة استخاره

والخلل الواقع لم ينفك
ينظر بالاخلال في العقد
وليس معدود الجهل المسئلة
والسهو في الاركان ينظر
لانكفت في الشك من بعد
فان تذكر وهو ركن بطلا
ان نفس غير الركن لم تنفك
كذلك الركن الذي قد يسا
نفضي من المنسبة السجدة

عن عميد او عن سهو او عن
كان بشرط او بغيره تبنا
في غير اخفان وبغيره
ذكوت من بعد محل اخذ
وفي المحل انت به لا تخل
تلك والايك من ركن فلا
وانت بذلك في المحل المثبتة
فان به حيث محل يعنى
صلوة او تشهد كما رووا

وسجدنا

بلك
وعلمك

الفصل في
الصلوة

وسجدنا التهورها وحيتها
كذلك لكل زيد او نقصان
والقباح ما سبها والعكس
وتفرض النبيه فيها وما
سم وبالله استعين وصل او
فذلك ذكر السجدين فاعلم
تعبد فوضا عند شك موقع
كذا اذا لم تجز او شكك في
او قبل ان تكمل سجدين
وان شك بعد ان تكتملا
بين اثنين والثلاث فاسمع
فان على الاكثر واكرع فاعدا
وبين اثنين واربعة فاعدا
في اثنين والثلاث ثم الاربعة
واخطله وكعبين فاعدا

كلم او سلم سهوا فاحكما
ما لم يؤخر بال الى البطلان
والشك بين اربع وخمس
في سجدة الصلوة فوضا
سلم وبارك راها كما رووا
ثم تشهد جالساً وسلاماً
في الاوليين من ذوات الاربعة
ذات اثنين او ثلاث فاقف
فيما له ربط بالاوليين
فالصور المحس هناك فخل
او الثلاث مطلقاً والاربعة
تشرين او ركعة ثم عابدا
فانما ركعتين استنوا
فان على الاربعة فيها شئ
ثم اثنين من جلوس دائماً

وهكذا ان شك بين ربيع وبين خمسين وهو لم يتبع

الراعيه

ابن الجندب خير المصلي جوز ان يبنى على الاقل
ان شك في ثلثه واربعه لم يستد عارضه ما دفعه

الخمس

قال ابن بابويه فبين شك بين اثنين والثلاث
ان ذهب الوهم الى الاخير انه وخطا بل لا يعبر
وان مضى الى اثنين استند وبعده كل ركعه لم يهدا
وبعد ما سجدا في سهو ان وسبت في الوهم عند ال
يبنى على المشهور وعلى الاقل مكررا الشهد متى انقلد

السادس

لا حكم في السهوم مع الاكثار ولا له في السهو باختيار
ولا له من ايام حفظا مما مومه ولا لعكس ما حفظا

السابع

ان شك في الثلاث والظن في اربع قبل سجوده وجب

وقبل صل ركعة فيما
وهو فبثمة اخرى خمس
وحكم هذا الشك ما لم يركع
وسجدنا السهو اذا كان ركع
والاصوب الصحة اذ فلا ردا
ان ما اعادها فبثمة ابدا

مسائل

يبنى على الظن متى ما غلبا بعد الزوي حيث شك
ومن يكن قبل الثلاث في احدنا الى به من بعد دفع حدثا
وان ابان الحال بعد ما بعد الا اذا احدث قبل فليعد

الثامن

ابطلها الصدوق ان ردا في اثنين والاربع مما وردا
وقدر واه الظان في التقفي في مضمر مسؤله لم يعرف

الثالث

واخطا طبا لسائر ركعتين ان شك في المغرب في
وفي ثلث غلبت في النظر لبطل عماد وله يعشبر

وهكذا

الفصل الثاني في القضاء

والأمر في حديث استخفى نفل

في كل فرض وعلى الترتيب

وَصُفَاءُ الْحَمِيمِ فَإِنْ فَاتَتْ
وَالْبُرْءِ مِنْ بَعْضِ مَنَافِسٍ
وَيُفْرَضُ لِلزَّكَاةِ إِنْ عَلِمَ
بُيُوتُ بَيْتِهِ وَيَبْنِي الْحَامِيَّةَ
إِنْ جَمَلَ الْفَأْتِ صَلَّى الزَّيْبَا
وَإِنْ بَكَرَ مَسَاوِئَ مَغْرِبَا
وَلْيُفْرَضْ مَرَّةً مَانِ رِيَّتِهِ
وَيُقْبَلُ إِنْ عَارِ بِأَيْعِيدُ
وَيُنْدَبُ الْفَضَاءُ لِلتَّوَابِلِ
بِقَضَى الْوَلِيِّ كُلِّ مَا فَاتَ الْآبَا
وَقَبِلَ مَا فَاتَ آبَاهُ مُطْلَقًا
إِنْ فَاتَ مَا لَمْ يُحْصَرْ لِحَقِّي
بَعْدَ لَيْعِنَ لِاحْفَافِهِ وَإِنْ مَضَى

حَالِ بُلُوغٍ مَعَ عَقْلِ كَمَالِ
وَالكُفْرِ الْأَصْلِيِّ بِالْأَيَّامِ
وَإِنْ بَكَرَ بِجَهْدِكَ مَا لَمْ يَمْ
وَلَيْسَ قَرْضًا فَدَعِ الْمُنَافِقَةَ
مُطْلَقَةً وَمَغْرِبًا صَحِيحًا مَعَا
وَرَكْعَتَيْنِ نَاوِيًا مَا وَجِبَا
وَقَافِدُ الظُّهُورِ عِنْدَ عِدَا
إِنْ بَكَرَ فِي الْوَقْفِ وَذَابَعِيدُ
وَلْيُصَدَّقْ عِنْدَ عَجْرٍ حَالِ
فِي مَرَضِ الْمَوْتِ قَضَاءً وَجِبَا
وَأَنَّهُ أَحْوَضُ فَلْيُحْفَفْ مَا
بَنَى عَلَى مَا ضَرَّكَ كَيْ يَبْرَأَ
مَحَلَّةً أَيْمَهُاتِهِ قَضَى

المرضى

مسائل

المرضى وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْجِبَا
وَالشَّيْءُ فِي أَوَّلِ فَرَسٍ جَوْزَا
فَأَجْزِي الْعُدَّ لِصَبْوٍ وَجِبَا
وَقَوْلُهُ أَوْبٌ فَلْيَجْزُوا

الثانية

فَدَجَاءَ فِي الْجَوْنِ أَنْ يَطَهَّرَ
وَالْأَقْرَبُ كَوَلِّ دَعَّ الْحَبْرُ
ثُمَّ بَنَى وَقَوْلُهُ أَنْ كَرُوا
وَأَشْهَرُ الْفَوَلِ بِقَلْبِ عَيْبَرُ

الثالثة

وَيُنْدَبُ التَّجَمُّلُ لِلْفَضَاءِ
وَإِنْ بَكَرَ نَافِلَةً لَمْ يَنْظُرْ
فِي الْفَرْضِ النَّقْلَ عَلَى السَّوَاءِ
فَوْلَانِ فِي النَّقْلِ لَنْ قَدْ يَجِبُ
مِثْلَ زَمَانٍ فَوْنَهَا فِي الْمَغْبَرِ
عَلَيْهِ فَرْضُ الْجَوَازِ أَوْبُ

الفصل الثاني في القضاء

مَقْصُورَةٌ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرٍ
إِنْ أَمَكَنَ أَفْرَاقُ أَهْلِ الْمَلَّةِ
صَلَّى الْإِمَامُ رُكْعَةً بَيْنَ قَضِي
يَهْمُ بِصَلَّى رُكْعَةً فَيَنْظُرُ
جَمَاعَةً أَوْ غَيْرَهَا فِي الْأَشْهُرِ
وَالْخَصْمُ فِي خِلَافِ شَطْرِ الْقِبْلَةِ
يَهْمُونَ قِيَامِي مَنْ مَضَى
حَقِّي يَهْمُونَ مَعَهُ كَمَا أَمَرَ

الفصل في الصلاة
عند الصلاة
والصلاة
عند الصلاة

وبعد فرض سبح الأربعة
تدب في الفريضة الجماعة
في العيد فرض بالشروط
التي لا يشترطها والمعاذ
بدرها إن أدرك الإمام
وشروط البلوغ والذكورة
بأن لا يفتقر لها والحنث
ولا يفتح عند جبهه حائل
ولا إذا كان الإمام أرفعا
بكره أن يفرغ في الجهرية
وحسب لا يسمع في الجهر ولو
ولبنو الأيم نام بالمعين
وقيل ليحسن قطع الفرض
والوجه أن يتمها بل بانتم

تدباً ثلثين لتفص ورفعا
وأكدت في الخمس للإطاعة
ومعينة وبدعة في التوافقة
والعيد والعدو وذو العادة
حال الركوع فأغرى المقام
والعقل والعدالة المشهورة
ما جاز أن تؤم غير الأئمة
إلا لا يفتقر خلف مرة عاد
بما به بعد عرفا فاسمعا
إن سمع القرآن لا السيرة
فهممة بقر مدبا ذروا
ويقطع التفل لها إذ يفتقر
إن خيف فوت فضله في بعض
يقطعها إذا الإمام الأصل

ركعة المغرب خص البعض
في شدة صلى كما يسرا
بالأوقات الصالحات
عن كل ركعة إذا الوضوء

الفصل في الصلاة
عند الصلاة

الفرد راع فاصدا أماونا
وهكذا بشرط أن لا يقطعها
أو يمتنع الشهر بغير نية
منزله من ملك أو ما تزل
مثل البرد والخبز والكرو
وأن يغيب عن جدار القبلة
فيها سوى أربع ركعة
وجا برح منته معروفة
ومنع من نفاه بالصن
في كل منة لهم قد ورد
أنه كالمذكور بعد السفر

وتشرطها التند والنعوا
أو نصفها لقاصد بجمعا
بأن يفيم عشرة منونه
أو أن يمر في طريقه على
ولا بعد من كثير السفر
ولا يكون عاجبا بالمفصد
ففرضها حينئذ غرمة
المسجد بن والذبا كونه
فلا فضل الإمام فيها إذ
والمرفعي وابن جسد طردا
إن دخل الوقت على الصلاة

ان يدرك الامام بعد ان كان
يخرجي ان يدركه بعد ما
فرض على المأموم ان يتبع
في سبقتهم هو يعود اذا
ويؤدى الاسماع للإمام
بكرة ان يفقدى المسافر
وبكرة المحدث والمحدث
كذلك الاعرابي بالمهاجر
وبكرة استنباطه المسنون
ان يتكثف ان لبس هذا الثوب
وليسنبت للمانع الإمام
ومن يصلي خلفه ان يفقد
وليفترض عند تدبير على
ولا يثبته فاعديها ثم
لأنهم الأئمة بالفارسي لا

بمجد وثنايف يذنب نفع
وفيها ما يدرك فصل ما قصد
امامه مفارنا او ثابعا
وعامدا اياته لكن يمتنع
وبكرة العكس عند الاعلام
بما حضر كذا بياض حاضر
والبرص والعمى فلا يفوضوا
وظاهر المال بغير الظاهر
عند عرض ما يفسدون
وان يكن بعد الفرائض بعد
وتعد فامت بكرة الكلام
اذن ندبا واقام فامتنع
فد فامت الصلوة حتى تملأ
كذلك من صلى بوضع الثوب
مؤف نطق بالصحيح مقولا
وذم

وقدم الاوثانم الاقفها
فقدم الاسن ثم الامتعا
وصاحب المنزل في العمارة
ان زكاة المال فرضها على
وتلك في التقدين والاعلام
وتدب الزكاة فيما تبنا
كذلك في مال تجارة وقد
وفي اثار الحجاب ديناران
لا تندب الزكاة في الرقيق
ثم يضام الابل اثنا عشر
في البت والعشرين بالاعلام
بين لبون بعد عشر
جدد من بعد خمس عشر
احد وتسعون بلا نقضا

ثم القديم هجرة فلبفها
ورائب المسجد اول فانها
وصاحب الامرة في العمارة
ممكن بالبع قد عفا
واربع العلام بالاقسام
ذا كمل اوزن بعرف تبنا
او يحها فيه الصدوق المنعم
عقبها في البان دينارين
والنعل والحار بالخضوق
فخمسة في الخمس شاة قد يروى
بينت محاضر دخلت في القنا
وحققت من بعد عشر
بينت لبون بعد اخرى مظهر
مفروضها في الشرح حفتان

في نصب
الاعلام
في النصب
في النصب
في النصب

وفي التي كانت بغير خطه
 بنتا يكون عند ريعنا
 وفي ثلثين بعد في البقر
 مسنة في أربعين والغنم
 أحد وعشرون نضاف للمائة
 ثلث ثلث من شاة ثلث
 ثلث ثلث مائة وواحد
 وبعد نقرض في كل مائة
 يعفى عن الناض من نضاف
 والحول ان يعفى أحد عشر
 وللتنحال حوطها منفردة
 ان تلم النضاب قبل الحول
 يجزى في الشاة من الثمان
 لا تؤخذ التي ولا التي
 تؤخذ منها ان تكن معلولة

أحد وعشرون نضاف للمائة
 او حقة نقرض في خمسين
 ثلث او ثلث بعد قد استقر
 شاة لأربعين منها الثلث
 وكوظا شاة ان دون
 واحد بالمائة يجمع
 فربع على الاصح واردة
 شاة اذا ما بلغت اربعائة
 وشرطها الصوم بلا اربائة
 شهرا ههنا كما نقرضا
 بعد عني رعيها على
 لثقت ولو فاقوى القول
 كما من المغز التي فليطع
 ولا معبته ولا ذات السقم
 ولا بعد الفحل والاكولة

ويجزي

ويجزي القيمة بالاطلاق
 لا يجمع المفروق في الملك
 بشرط النضاب في النقد
 عشرون دينار نضاف للمائة
 والمائة الدرهم اول الورق
 يجمع ربع العشر في النقد
 والشرطي الغلاب ملك
 نضابها خمسة او سق نفق
 والمخرج العشر اذا استجسغ
 ونصف عشر ان بدو شربا
 ثلاثة الارباع من عشر اذا

والفصل في العين للانفاق
 لا يفرق المجموع فيه محكما
 والحول والسكة فوق العين
 وبعده اربعة في المذهب
 والثاني منها اربعون بلخو
 ويجزي القيمة مثل العين
 بربع او ثقل ولما تعقد
 والعقود فيما زاد عن مسغ
 او بعلا او عد بابعث معذرا
 وفي اجتماع فاعينها غلبا
 لساو با من غير فصل اخذ

ان قام رأس المال طول الحول
 وحكم باقي الزرع حكم الاربع
 فنلزم الاثم به ونضمننا

تندب في المخر فحفظت
 كالتفقد فلد او نضابا مانع
 ولا تؤخر دفعها ان امكنا

الفصل في العين
 والفقير
 والفقير
 والفقير
 والفقير

في النجف
الفصل الثاني

ولا تُنفذ بها على وقت نجف
ان كان فيه فابض على الصفة
ولا يجوز عن محل تنفق
فضمن التافل ان لم يعوز

وكبيل الفقير مع ذي المشكنة
وجاء في الصحيح المكي
والدار والعبد من المونة
يمنع ذو الصفة اخذ الصفة
والعابون الفرف السعاة
ثم الموكفون فوهم كفسره
ولبعضهم قد عم المؤلفه
وفي الزمان العبد تحت الشدة
والغارم المدب لاني معصية
جاز فضا من غارم بالصدق

الا يفرض ثمة في الوقت اجنب
اولى فاجزها على المذنبه
الا اذا اعوز فيه المستحق
في الاثم فاولان ولكن يجزى

من ليس مالكا مونة السنة
اسوا حالا فهو كيتكين
بمقتضى الابن في المعونة
ياخذ ان نقصر ثمة التفتة
تحصيلها وحفظها المصير
قد اسميوا الجهاد العجزة
لبعض من اسلم من اولى الصفة
كذا مكانت بغير عدة
وجاء في المحول ان لا يعطيه
وان مضى او لم يملك التفتة

وفي سبيل الله

وفي سبيل الله كل فريسة
وليس ما نعاغناه حين لا
والصنف منه فاحد شئ
وعاصبا بالشر من مطلقا
وقيل من يجنب الكبره
يعيدها مخالف اعطاهما
ويبغى ان لا يكون المعطي
لا يوثقها السادة من سولهم
ورفعها الى الامام ان عتد
وصرفها اليهما بالبنداء
بصدق المالك في الامن
نفسه بالتدب على الاصناف
يجوز دفعها الى منصرف
اقل ما يعطاه ندما ما يجب
يدعو له الامام او من نابا

وابن السبيل المبني في الغربة
يمكنه في الحال ان يبتدلا
والعدل شرط من عدل المؤلفه
واعطى طفلا ابواه فسقا
يعطى ولا يمنع بالصغيره
لمثله لاطاعة سواها
عيا له الواجب حتى يعطى
ان وجد في النجف ما كفاهم
وقيل والفقير ان يعطى
اولى وقيل والجب الخاء
ليس الى الخلف من الخراج
ولبعض كجمع من اول الاضنا
وجاز اغناء بلا تعبد
في اول التفتة بن واسمع
من ساع او فقير استنجابا

الفصل في
الزكاة
والفطر

لأساعى إلا أن ولا مؤلفه
يُحصَرُ نداءً بركة النعم
بندب أن يوصلها هديته

إلا لمن يحتاج من ذي معرفة
أولو المروان أهل الكرم
إلى من استحق من العطينة

ونفرض الفطرة في الشرح
بملك ثوبت علمه نوسعا
نفرض في الكفر ويطل العمل
ولنحتب لو نجد السبب
وقد لها صاع من الخطبة
أو أظ أو لبن أو الأرز
أفضل تلك التمر فالرنت
وصالحها نبعة أو طال أو
وجاز نفوم بغير يعرف
من عمل الزكوة من عد ولا
ومصرف الفطرة بالعدا

حر يكون بالغافد عفلا
عن كل من حال ولو نبرعا
والاعتيار بالشرط إذا هدا
بكر الهلال والزوال فليج
شعير أو زبيب أو تمر أو
وجبرها إن لم يعود لم يجز
فقال الفون كما يصيد
من لبن على اصح ما أو
ونفرض النية حين تصرف
بظمتها في نكفان حصلا
ما مر من أصناف الثمانية

بندب

بندب أن لا يفصر التوال
ولنحتب أن نخص المنحق
إن بان أن لم ينحق من
إن يمنع اجتر أن كان كنهده

عن ضاع إلا أن يضيق المال
من رجم أدنى وجار المنصف
أو يجمع بينهما أو بالعوض
وإن يكن عبد لمن أعطى بعد

من غنيمته

والخرفي سبعة أشباه نفو
والغوص المعدن والأرباح
وفي حلال شيب بالمحرم
والكز من عشرين ديناراً
والحلبى لعنبر الدنياراً
وأرض خمي اليه ينقل
وأوجب النفى خمساني ليه
وقوله متعة في الظاهر
واعتبر المقيد في الغنيمه
كذلك في العنبر والغوص اعنبر

غنيمته بعد مؤنة نفى
من كل مكسب من المباح
مشبههما ما الكره يعلم
فقبل كذا المعدن والتنج
كالغوص في المعدن حيث اختار
من مسلم وذاكر له يقبل
والأرباح ذلك نوع مكسبه
وردده الحلي في السرار
عشرين ديناراً ولو بغيره
ونفى ذلك في الغنيمه اشتمن

والمس في الأرباح بعد النفقة
 يُقسم سنة من الأقسام
 لحفظ العين أو تعطى لمن
 والباقي لليتيم والفقير
 واعتبر السيد من قبل النسب
 والفقير في غير الإمام شرط
 يُعتبر الأيمان لا العدة الله
 وذلك أرض أهلها أعما الجلو
 ومنها الأجر ويطن الواد
 كما أصواتي القوم إذ أبدوا
 غيبة لمن بها اذن وقع

لعمامة على أفضا حقفه
 ثلاثة منهم للإمام
 بنوب عنه من فقير مؤمن
 وابن السبيل من أوى الظهر
 طهارة ولو يوم دون آب
 وابن السبيل فقره ههنا شرط
 وبالإمام خصصوا أنفاله
 أو هلكوا أو طأ عوادما علوا
 والغاب والورس للأطواد
 وارت من وارته فصيد
 والتاس في المعدن كل شرع

الصوم كره عن المفطر
 ومطلق الجماع والبغاء
 والعود في التوم على الخنازير

من أكل أو شرب وصل العشر
 على جنازة ولا استمناة
 بعد أنبا هتئين في الأصابع
 من

كتاب

فمن أني بواحد مما مضوا
 وأن بعد بعد انشاء الفاع
 وهكذا أن يرمى بعد
 فيمكن حين خطاه خطي
 وقيل لا يقضى العدة إذا فطر
 ويقض من قبله اللد خل
 وتاجر لأمره أو أحد
 وإن نوى فالأوب الكفارة
 أو ليس فاصرا عن استمناة
 بكرة التكفير بالذكور
 أو باختلاف الجنس أو أيام
 من أكره الزوجة فالتكفير
 فعر الخمين والخثارة
 القول في شروطه ويعتبر
 والسقم والحض أو التفاسر

تعد الكفر فضا وفضي
 يقض كذا إن يحقن بما يبع
 أو يئنا أول دون أن ينفدا
 في آخر النهار أو في الأول
 لظلمة ظن لها أن أدرا
 أو هو باق قول ذود فاكل
 يبنى به يقضى إذ لم يقصد
 لا سيما إن شاهدت منه
 والبيع عمد موجب القضاء
 للوحي أو تخلل التكفير
 ودورها يفرد بالالزام
 لجله بالكره والتعزير
 بلزهما التعزير والكفارة
 في فوضه خلوه من السفر
 والعقل والبلاغ بالقباس

في الصخرة التي يبرزها الخلو من
 يصح شرعا صومه مستحبا
 وصح من مسافر في الدم في
 وتدره مفيدا بالسفر
 يبرن الطفل به للسهل
 وليد بعن ظنه من مرضا
 والعرض فصد الوجه للفرج
 لكل ليلة من الليالي
 والافدمون سئلوا في الامر
 والمرضى الاجماع فيغلا
 كشرط التعيين للصبا
 وعلمه بربوبية الهلال او
 او عد شعبان ثلثين ولا
 ولا علو وانفراج وعلا
 لا يثبت الحسونة في الصوم

كفر وحيض ونفاس مفترق
 ان فعلت اغسال الاشفا
 تمتع ومبدل في الموفيق
 وفي جراه الصبد قول فاحد
 والكثير في هامة للمشح
 فان يصم مع ظنه الصوم
 وصح ان يفرق بصبغ فاطل
 ويقصد التاسع الى الزوال
 حيث كنفوا بينه للشهر
 كالشيخ والاول اولى قبل
 في غير شهر الله ذي الاكرام
 عدلين او شيئا مما اجن
 عبدة بالطوف فلا يعولا
 والمحو ليلتين في فقد
 يثبت بالواحد حين اقبل
 من

من كان في المجلس نوحى له
 والكف من طلوع فجر ثان
 ان قدموا او برا السقام
 وادع زوال العذر قبل
 والحض النفاس للبناء
 يفضيه كل بارك وان سما
 من كافر اصلي او مجنون
 والجمع في الفضا مندوب
 فان بدأ فيه نفاذ بعد
 الى هاب حمره المكان
 قبل الزوال اجر الصيام
 في كافر اسلم حيث الاجر
 والطفل المجنون والعماء
 او كان عذر غير من نوحها
 او طفل او مغمى على الفان
 حديث عما خلافة اصطفو

مسائل

ان نسي الحنج غسله فضا
 صلواته وصومه مفترضا
 يفطر فاضي رمضان بود
 قبل الزوال الجناح لا بود
 وبعده يطعم عشرة فان
 يعجز يصم ثلثة كما ذكر

الثانية

كفر جهدا وليد عينا
 بالحق او شهر من موصولين
 او رمضان بالحق بدينا
 اطعام سنين فغير اقل

كفارة الجمع على من أخطأ على الحرام مطلقاً مفرراً

الثالثة

لبس على المريض من قضاء إن كان حول الحول له الماء
لكنه على الأصح يفيد عن كل يوم واجباً بمقد
في يوم مع غيره القضاء ودونه القضاء والغذاء

الرابعة

بفضي غير الميت إن تمكنا أكبر ولد الذكور فإوكتنا
وقيل بل بفضي الولد مطلقاً والخلف في مسأوفتحققا
ولبرع ممكنة من الطعام في الدار والقضاء للصيام
لا تقضي إلا نفي ولكن يفيد من ماله عن يومه بمقد
وجاز في الشهرين في التتابع فداء شهر وصيام التتابع

الخامسة

بعينه مسأوفمبصر لأجاهل والتاسيس ليس بعدد
قصر الصلاة فصره ويلزم خروج قبل زوال يعلم

السادسة

الخ

التخفيف عاجزاً بمقد وذو العطاء عند ابن بعد
ولم يجب عليهما قضاء إلا الأخير إن في الشفاء

السابعة

المريض الغلبت اللبأ والحامل المفرد يفيدان
لا يفرض التدرج بالشروع بل بكونه بعد الظهر بقضاء العمل
الإلزام بدعي إلى الطعام فقطرة أولى من الصيام

الثامنة

بنايع الصيام الأربعة التدرج مطلقاً وما قد تبعه
قضاء فرض سجدة الصبي وسبعة الطهيد بخبر زيد
بني الذي حل بالنوال إلى عدد دون العدد قبله إلى
فيما سوا شهر ويوم صاماً إن وجب الشهر إن أن يصاماً
وصوم خمسة عشر يوماً إن يفترض عليهما شهر صوما
والصوم في ثلثة المنع يومين والثالث عبد الجمع

التاسعة

لا يفيد المص الحائمه ولا مصنع ولا زق لطير مثلاً

بكره لئلا تم ان يكفرا
والبل للثوب على الحميم
والدم ان يضعف الانفا
ومضعف الختام والنطوبما
وبكره الجلوس للبتوان

بما يده مسك على ما انفلا
بكره لمس مره فليحكما
بجامد وبكره الرنجان
لبث له فائدة لبسها
في الماء كما لمسوخ من خصبا

الاشهر

يندب في الشهر للافتداء
ومولد النبى النبى
والفقوى صوم يوم عرفه
والصوم للبيض بالامس
وصومه خميسه والجمعه
اول ذى الحجه ايضا بنجد

صوم الخميس والاربعاء
والمبعث الشريف والغدیر
ان عرف اهل الالحق المرفة
وتوه دجو الارض والمباهل
وتسنة لعبد صر متبعه
وصوم شعبان تماما واجب

الاشهر الحرام

بمسك نديا بزوال العذر
او بعد ما افطر والباقونا

بالبر والحضور بعد الشهر
بالرفع في الاثناء بمسكونا

لاضم

العشرون

لا تضم المرءه والعبد اذا
والضيفت ان اذن من اضافة
او ولد يدون ذن الوالد
ولا تعفاد عند منع واريد

لم ياذن الزوج ومولى اخذ
فبذل كذا العكس قدح خلاف
ولا تعفاد عند منع واريد

الثالثه

وحرم العبدان فاطمونا
وكعضنا فبئس من نكاح
وان يصم بنسبه النفل كفو
والاوثب الاخر اعني التردد
وصومه والصمت والواصل

وصوم نزلوا على من يصم
ونسبه الفرض لصوم يوم
ان يتكفف من رمضان فافوا
بحرم نذر الدينب بالثا كيد
والفرض للسفر سو ما فاولا

الاشهر

عز من في رمضان افطر
عز من عاد فان عاد فقل
ان كان مولودا ابنا ففطره

من غير عذر عاملا اقل بصرا
وحل في الاول فقل المشط
وليسنت ان لم يكن عن فطره

العشرون

الحسنه

وَيَبْلُغُ الْإِنْسَانَ وَالْأَنْثَى
كَمَا إِذَا أَكْمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ
وَقَالَ فِي السَّرَابِ الْإِجْمَاعُ

بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ بِنَتْنِ الْعَائِلَةِ
أَوْ أَكْمَلَ ثَلَاثًا وَقَبْلَ عَشْرَةٍ
فِي الشَّيْءِ فَلْيَبْرُكْ لَهُ التَّرَاعُ

فَلْيَبْرُكْ لَهُ
بِالْإِحْتِلَامِ

نَدَبٌ وَقَدْ كَرِهَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ
وَالشَّرْطُ فِي الصَّوْمِ فَلْيَعْتَكِفِ
فِي زَمَنِ بَصَلِ اللَّصْبَاءِ
وَالْمَسْجِدِ الْجَامِعِ شَرْطًا
وَالْمَكْتُوبِ فِي مَوْضِعِهِ فَإِنْ طَلَعَ
أَوْ طَاعَ عِزَّ اللَّهِ كَالْعِيَادَةِ
لَا يَجْلِسُ فِي الْحَوْجِ الظَّاهِرِ
وَلَا يَصِلُ فِي سَوَاءِ الْمُعْتَكِفِ
بَلَرَمَ بِالْإِيمَانِ وَالتَّنْذِيرِ
وَقَالَ فِي الْمَبْسُوطِ بِالشَّرْطِ
لَمْ يَقْضَ بِالْحَوْجِ حَيْثُ شَرَطَ

مِنْ رَمَضَانَ فَأَعْتَكِفِ بِالْآخِرِ
مَنْ صَحَّ مِنْهُ الصَّوْمُ مِنْ مَكْتَفٍ
أَقَلُّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ
وَالْحَصْرُ فِي الْخَمْسَةِ مَا حَقَّقَا
يُظَلُّ الْأَلْضُرُودُ تَقَعُ
لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ أَوْ الشَّهَادَةِ
لَا يَمْسُ نَحْوُ الظِّلِّ بِإِحْيَادِ
فِيهَا سَوْمُ مَكَّةَ ذَاتِ الشَّرَفِ
وَيَعْدُ يَوْمَيْنِ عَلَى التَّنْهَوِزِ
وَلَيْسَ بِالشَّرْطِ لِلْحَوْجِ
أَلَّا يَبْعُدَ أَشْبَهَ أَنْ لَمْ يَشْرَطْ

حَرَّمَ

حَرَّمَ عَلَيْكَ فِي النَّهَارِ
وَفِي حَمِيحِ الْوَقْتِ الْأَسْمَانِ
تَقْبِلُ مَقْبَلًا صَوْمًا وَأَفْرُضُ
كَهَارًا وَإِنْ فِي جَمَاعِ الْمُعْتَكِفِ
وَاحِدًا بِاللَّيْلِ فَادْرُدْ مَعْرِفَةَ

مَا يَجْعَلُ الصَّامَ فِي الْفَطْرِ
بِمَرْءَةٍ وَالصَّبِيحِ الْجَمَاعِ
تَكْفِيرُهُ إِنْ أَقْدَمَ الْكَلْبُ وَضُ
فِي رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ فَغَيْرُ
وَأَرْبَعٌ إِنْ كَرِهَ الْمُعْتَكِفُ

فَلْيَبْرُكْ لَهُ
بِالْإِحْتِلَامِ

مَرَّةً يُفْرَضُ بِالشَّرْعِيَّةِ
وَرُبَّمَا أَنْ يَمَّ بِإِحْتِيَادِ
يُنْدَبُ لِلْفَائِدِ لِشَرْطِ وَلَا
شَرْطُ جُوبِ الْحَجِّ بِالنَّبِيْرِ
وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْحُرِّيَّةِ
وَالشَّرْطُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ
فِي فِعْلِهِ النَّبِيْرِ شَرْطُ الْوَلِيِّ
لِشَرْطِ فِي صِحَّةِ حَجِّ الْعَبْدِ
وَالشَّرْطُ فِي الْمُنْذَرِ لِلنِّسَاءِ

فَوْرًا عَلَى مَنْ كَانَ مُسْتَطِيعَةً
بِالتَّنْذِيرِ وَالْإِفْسَادِ وَالْإِهْلَادِ
بِحُرِّيَّةِ وَالتَّنْكَرِ أَوْ تَدْبِ فَعَلًا
تَمَكَّنَ الشَّخْصُ مِنَ الْمَسِيرِ
وَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ لِلرَّعِيَّةِ
وَكَا فَوْرَ يَبْرُكُ بِهِ بِلَا مِ
بِحَرَمِ عَمَّنْ لَمْ يَمْسُ بِرُؤْيَى
إِذَنْ الَّذِي يَمْلِكُ فِي الْعَقْدِ
أَنْ يَأْذَنَ الزَّوْجُ بِبِلَا آبَاءِ

وَالْعَوُّ قَبْلَ الْمَشْرِحِ حَرَامٌ
كَذَلِكَ بَلُوغُ الطُّفْلِ وَالْإِقَانَةُ
وَالْبَدَلُ كَافٍ فِي رُجُوبِهِ
فَجَمْعُ الْحَجِّ مِنْ أَنْفَقًا
وَشَرْطُهُ وَجُودٌ مَا يَمُونُ
فَوَلَانٌ فِي رُجُوبِ الْإِسْتِنَابَةِ
وَعَنْ عَلِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَإِنْ بَدَأَ مَا بَعْدَهُ فَلَا يَضُرُّ
وَلَيْسَ شَرْطُ الْعَوْمِ الْإِبَةِ
وَلَا طَهْرُ الْحَرَمِ وَالْكَرَامَةُ
لِلْمُسْتَطِيعِ بِحُجْرِي الشُّكْرِ
الْإِمَامِ الضَّعِيفِ عَنِ الْعِبَادَةِ
فَأَحْسَنُ السُّبُطِ مَشِيءُ الرَّأْيِ
وَأَنْ يَمُتَ مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَمَرَ
وَأَنْ تُوْفَى قَبْلَهُ جَبِينٌ سَمْفَرٌ

مَصْحُوحٌ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ
بَعْدَ تَلَيْسَ عَلَى الْوُثَاقَةِ
لَشَرْطِ الصَّبْغَةِ مِمَّنْ بَدَلًا
أَجْرَاهُ عَنْ وَضِيهِ مُحَقَّقًا
عَبَّأَهُ إِلَى الرُّجُوعِ فَأَيْبَهُ
لِمَا يَجِبُ أَوْ مَرَضٍ صَابَهُ
بِذَلِكَ يَنْتَهَى لَمْ يُضْفِئْ مِنْ كَبْرٍ
وَأَنْ يَأْتِيَ فَحَجٌّ أَنْ زَالَ الْعَدُّ
رُجُوعٌ مِنْ حَجٍّ إِلَى كَفَائَةِ
وَلَيْكُنْفَى بِالْبَطْنِ لِلْمَسْلُومِ
وَأَلْحَقَ مَشِيءًا فِي الْكَمَالِ أَدْعُ
فَعَنِ الرُّكُوبِ الْفَضْلُ وَالزِّيَادَةُ
نَوْحِي لَهُ الْمَحَامِلُ الْخِيَارًا
أَجْرَاهُ أَنْ كَانَ وَفِي الْحَوْمَا
فَلْيَقْضَ مِنْ بَلَدِهِ عَلَى الْخَيْرِ

وَأَنْ

وَأَنْ يَصُونَ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ
لَوْحٌ تَمَّ أَرْنَدَتْهُ أَسْلَمَا
إِنْ حَجَّ فِي الْخِلَافِ تَمَّ سَبْتُهُ
وَأَنْ يَكُنْ بِرُكْنِهِ أَحْسَلًا

وَلَوْ مِنْ الْبَيْتَاتِ الْخَيْرِ الْمَحَلِّ
لَمْ يَعْجَلْ بِقَوْلِ أَسْلَمَا
بُنْدَابٌ بَعْدَهُ مُسْتَبْتَرٌ
أَعَادَهُ وَضًا كَذَا مَا صَلَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ أَطْلَقَ التَّذْرِيكَ فِي الْمَرَّةِ لَا
وَقَبْلَ نَجْرِي أَنْ تَوَى الْمُنْدَرَّةُ
أَنْ تَبْدَأَ التَّذْرِيكَ لِلْعَاهِدَةِ
أَوْ يَسُوْبُهَا هُضْمًا أَسْنَانِ
إِنْ تَذَرَّ حَجَّ يَمْتَنِي لَزْمًا
وَرَأَى الْبَعْضَ أَوْ التَّمَامَ
وَعَاجِزٌ لَمْ يَرُوحَ أَوْ خَصَّ السَّنَةَ
فِي التَّمَامِ الْإِسْلَامِ وَالْعَقْلَ
وَأَشْرَطَ الْخَلْقَ مِنْ حَجِّ لَوْحٍ
وَلَيْسَ عَنْ مَعِينٍ وَبُنْدَابٌ

لَشَفِطَ إِسْلَامِيَّةً فَلْيَنْفَعَلَا
وَالتَّذْرِيكَ فِي الْبَعْدِ الصَّوْبِ
بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ هِيَ وَاحِدَةٌ
كَذَلِكَ حَكْمُ الْعَهْدِ وَالْإِيمَانِ
وَقَامَ فِي الْغَيْبِ حَيْثُ الزَّمَانِ
بِقَضِيهِ مَا شَبَّ بِالْإِلْتِزَامِ
بِرُكْنِهِمَا وَسُوقَ الْبِدْنَةِ
وَدَبْنٌ مِنْ عَيْنِ نَبْوَبٍ مَعْرَبٍ
بِمَكْنَةٍ لَوْ يَمْتَنِي مُنْتَظَمٌ
لَفَظًا لَكَ الْأَفْعَالُ هُوَ وَرُغْبٌ

ان محرماً بعد دخول الحرم
لو مات قبل ذلك استعبد
اياه بكل شرط مفروض
وليس للثائب الاستئابة
او مع ايقاعها للعقد
والحج مؤسماً لا شئ
يصف الاصح بالبطان
يجوز ان يئاب في الطواف
والحج للطواف والسجدة
كفارة نكزة في الاحرام
ان افسد الحج فضى والاوت
بندب ان يعيد فصل الاجرة
تكره للنسابة الضرورة
شرط الاجير فله على
لانامتن فاسفامعوا

مات كهي وان ناهى عن حرم
من اجرة الباني كما استعبد
حتى الطرفين ان تعلق الفرض
الامع الاذن بلا استئابة
يعقد الاطلاق بلا عقد
وان له استئابة عن شخصين
ويطل الكل في الاقتران
والسجدة الرمي الحجر وافر
في مكنته وعنه ما قل فحسب
فرض على الاجير بالالزام
الجزاة فاجرة كتوجب
وان ينهم في انفاص اجرة
ان لم يكن توصف بالذكورة
وعلمه وعدله فلا اشك
لكنه يجزئ ان حجاً

بصرف

بصرف الايضاً بالحج الا
تكفي اذ اطلقه فعبدا
ان عين الثائب المغذرا
وان تعين كل عام مبلغا
وان يرد فليسب شخصين
لسائر المودع عن ودا
ان يمنع وارثه عن لايه
وان تكرر عليه حجتان
ثلثة لمن حج بكنة
ثمانياً واربعين ميلاً
قدم على الحجة في العرة
وبعد الاواد والفران
مخبر من طلق الدرر كن
ومن عليه نوعه تعينا
بحرم بالعمرة للمتنع

اجرة مثل شائع ان تبدلا
حرة ان لم يرد الشكروا
تعيناً فاحسن لعبارة
احمل من سواه ان لم يبلغا
في سنة ليقضيا حجتين
وان يكونا رجلين ورجعا
وقيل مشروط باذن الحاكم
احداهما نذر فخر جان
تمنع لمن ناهى عن مكنته
من كل جانب على ما قبلا
وان تمتعاً واحل امره
وض الله يد توبه المكان
حج تدباً والتمتع الحسن
بحرم ان تبدله ما امكننا
والحج في شهر الحج فانه

وَنَلَيْتُوا الْكَذَابَ وَالْفِعْدَةَ
 وَالشَّرْطِيَّ الْأَوَّلَ مَعَ الْعُمْرَةِ
 بِحَجٍّ مِنْ مَكَّةَ الْأَحْرَامِ
 وَكَهْ حَجْرٍ أَحْرَامٍ مَرَّمْتَعَا
 إِنْ بَعِدَ رَأَى بَيْنَهُمُ الْعُمْرَةَ
 وَبَعْدَ مَا أَحْمَلُ حَجَّةً إِلَى
 وَالشَّرْطِيَّ لِأَفْرَادٍ فَصِيدَهُ
 بِشَرْطِيٍّ الْحَجِّ الْفَرَانِ مَا نَظَّمَ
 إِشْعَارُهُ الْبَدَنَ وَنَقَلِيذَهُ

وَعَشْرَتِي الْحَجَّةَ نَالِي بَعْدَهُ
 وَالْحَجَّ فِي عَامٍ فَإِنْ أَسْرَهُ
 وَالْأَفْضَلَ الْمَسْجِدَ فَاَلْمَقَامُ
 بَعِيْرَهُمَا إِلَّا الْعِدَّةَ وَمَنْعَا
 بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْأَفْرَادِ فَاَقْبَلْ عِدَّتَهُ
 بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ لَيْتَشِبَا
 بِحَجْرٍ بِالْمَيْتَقَاتِ أَوْ أَدَّى وَنَهَى
 وَعَقْدُهُ لِيَوْمٍ هَدَى نَدَى
 لَعَلَّابِ صَلَّى وَهَذَا الثَّانِي عُمَةَ

مسائل

جَازِلِينَ حَجَّ نَدَى بِأَمْفَرَدًا
 وَلَا يَلْبَسِي بَعْدَ مَا سَعَى وَتَوَلَّى
 وَأَعْتَبِرِ الْعَجَلِيَّ فَضْدَهُ وَلَا
 وَفِيْلَ بِلِ الْمَفْرَدِ الْعِدَّةَ

عَدُوْلَهُ إِلَى أَمْتَمَعِ بَدَلًا
 لِي لِعَادَةِ حَجَّةٍ كَمَا رَوَى
 بِحُجُورِ الْفَارِزِينَ أَنْ يَنْفَعِلَا
 عَنْ وَاجِبٍ إِذَا مَرَّ الرَّسُولُ

الثاني

بِحُجُورِ الْفَارِزِينَ وَالْمَفْرَدَانِ
 لَكِنْ هُمَا بِحَدِّ إِذَا تَلَبَّسَا
 فَلَوْ أَحْلَا لِأَحْلَا مَطْلَقًا

بِصَوْفٍ وَلَسَعِبًا عَلَى التَّنْزِ
 بَعْدَ صَلَاةِ الطُّلُوعِ فِي حَجْرِهِ
 وَفِيْلَ بِلِ الْفَيْضِ الْخَفِيفَا

الثالث

بِحُجْرَةٍ مَكِّيَّةٍ مِنَ الْمَيْتَقَاتِ إِنْ
 إِنْ عَلِمْتَ قَامَةَ الْأَفَاقِ
 وَإِنْ تَسَاوَى الْمَنْزِلَانِ خَيْرًا
 وَمَنْ جَاوَزَ سَنَيْنَ يَنْفَعِلُ
 لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ مَمْنَعَا

حَجَّ عَلَيْهِ حَبْتٌ بِالْبَعْدِ
 تَمْنَعُ الْمَكِّيَّ بِالسُّنْحَانِ
 فِي مَنَعَةٍ وَغَيْرِهَا أَحْبَبُ
 فِي ثَابِتٍ عَنْ مَنَعَةٍ كَمَا نَقَلَ
 هَدَى وَجُوبًا وَهُوَ لَسَنَانَا

الرابع

وَلَا يَحُجُّونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ
 لَا يَدْخُلُ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ فَلَوْ
 إِذَا دَخَلَ الْحَجَّ وَوَيْمَ بَكَرٍ سَجِي
 وَفِيْلَ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ مَفْرَدًا
 وَإِنْ بَكَرَ سَهْوًا بَصَلَ الثَّلَاثَةَ

وَالْحَجَّ فِي التَّنْزِ فَاعْرِفْ
 إِذَا خَلَّاهُ لَمْ يَنْفَعِ كَمَا رَوَى
 يَنْبُطُ حَجْرٍ لَفْخٍ وَقَعَا
 إِنْ كَانَ عَمَلًا أَيْضًا رَوَى
 وَكُنْ حَبَّ الشَّاةِ لِلْحَبْرِ إِنْ

لا يجزئ الأجره سابقا
ان كان في شهر الحج
ولكن الأشهر شرطا
وان يضيء لعمرة شهر
ولا يجاوزه بلا اجرام
ان يبعد رجل عن مكة
وان انى مكة فليخرج
اجرم من الموضع ان تعد
اما المواقيت فيجد الشجر
وللتشاي حفنة ولليمن
والعراق العقيق المشك
مبقات حج متعمرة الفقه
وكل من حج على مبقات
من لم يهر منه فليحاذ

مبقاته الا لندرجعلا
ان يكسح او يكر بمسحا
لعمرة مضرده فليبتا
فدم والتجد يد فيه ما وجب
فان يحجر يرجع الى المقام
ودونه اجرم حيث استملا
اقرب جلي ان يكر محملا
وارجع الى المبقات ان يبتا
للمد يمين ومن به عذر
يلزم والفرن للظاهر عن
فعمرة فذات عرفي برشح
لغيره منزله كما جرى
هو له حتما بلا فوائد
وقدر اذ ناهها بل الحاذ

اطرس لعمرة هياج
اجرم وطف واسع وقصر
وجاز فيها الحلق بالنوشع
او اذن حطر سطر وحج
طوف النساء بعده ان
وله يحجر في عمرة المنع

الفصل في الاجرام

وليتجد لم يبد الحج
اول ذي القعدة وهو ابد
ونقص الاظفار كما يشاء
والاظهار دون خمس عشرة
والغسل والصلوة والاجرام
والفرض فيه يتيسر معينه
هو بلسي اربعا محببا
ويكسبي يتولى الاجرام
ويعقد الفارن بالمد كورد
وجاز للنساء في المخط

تؤتى شعر الرأس بالترج
هلال اذى الحج قد ناكدا
واخذ شارب الاطلاء
الحج به الستة المطهرة
عقب فرض ان يكن يقام
بالثلثيات فذات مضمونه
معدوما بنعمه منيا
جمنا فصل فيه ذوالمقام
اشعار او تقليد فعل قد ورد
وفي حرير ليس بالخلط

يُجْرَى السَّرَادِيلُ بِالصُّبُورِ
 وَحَسَبُهُمْ أَنْ تُفْعَلَ الرَّوَاءُ
 يُنْدَبُ رُفْعُ الصُّوْتِ لِلرَّجَالِ
 وَأَنْ يُضَافَ التَّدْبِيحُ لِلدَّيَاجِ
 يُقَطَّعُهَا ذُو مَنَعَةٍ مُعْتَمِرًا
 وَحُجْرَةُ الْحَجِّ بِحُكْمِ جَامِعٍ
 وَمُضَرَّدُ بَعْمَرَةٍ إِذَا دَخَلَ
 وَإِنْ بَكَرَ الْحَرَمَ مِنْ عِنْدِ الْحَوْفِ
 يُنْدَبُ الْأَشْرَاطُ فِي الْأَحْوَامِ
 وَكَرِهَتْ بَلْبِنَةُ الْمَسَادِكِ
 وَبُكَرَةُ الْأَحْوَامِ فِي الْمَلُونَةِ

أَنْ فُعِلَ الْأَزَادُ لِلذِّكْرِ
 أَنْ يَقْبَلُوا الْغَمِيضَ وَالْقَبَاءُ
 وَالْعَوْدُ فِي خُتْلَفِ الْأَحْوَالِ
 لِأَسْمَاءِ بَيْتِكَ فِي الْعُلَاجِ
 حِينَ يَرَى الْبُوتَ مِنْ أَمِّ الْقَرْيَةِ
 يُقَطَّعُهَا عِنْدَ رِوَالِ النَّاسِجِ
 فِي حَوْفٍ إِنْ بَالُوا فِيهَا هَلْ
 يُقَطَّعُ إِذَا رَأَى بُوتَ الْمُخْرَفِ
 وَبُكَرَةُ الدُّخُولِ فِي الْحَمَامِ
 وَالْفُرْشَةُ فِي الْأَحْوَامِ فِي السُّوَادِ
 مُشَبَّحَةٌ وَهَكَذَا فِي الدَّرِينَةِ

الغزوة المحرمة

يُحْرَمُ صَيْدُ الْبَرِّ بِاللَّيْلِ
 لِأَصْبَدِ حَجْرٍ وَهُوَ مَا يَسْقِي فِي
 يَمْنَعُ الْأَسْمَانُ وَالنِّسَاءُ

أَوْ بِإِشَارَةٍ وَتَصَبُّحُ اللَّيْلِ
 مَا يَكُونُ الْبَيْضُ فِي مَنَافِعِ
 حَتَّى شَهْرٍ الْعَقْدُ الْأَدْوَى

واللبس

وَاللَّبْسُ الْمَجْتَمِعُ وَالشَّيْبَةُ
 وَالْعَقْدُ لِلرَّوَاءِ لَا الْأَزَادِ
 وَالْحَمْلُ بِالسُّوَادِ وَالطَّبِيْبُ
 وَحُرْمَةُ الْيَمِينِ بِالْحَدَالِ
 يُخَطُّ فِي الْمَرَاةِ الْعِلَاءُ النَّظْرُ
 يُجَدُّ رُجُلُ الْوَجْهِ الدَّمِ الْخِيَارُ
 تُنَكَّرُ سُرَّةُ الرِّجْلِ لِلرَّجَالِ
 وَجَائِزُ سِدْرٍ فَبِنَا حَمَالًا
 وَحُرْمَةُ الْحَتَاءِ لِلزَّيْنَةِ أَوْ
 وَتَبْتُهُمَا مَالٌ نَعُودٌ مِنْ حَلِي
 وَتَبْتُهُ سَائِرُ ظَهْرِ الْعَدَةِ
 وَحُرْمَةُ السَّلَاحِ لِلخِيَارِ
 إِلَّا الَّذِي فِي الْمَلِكِ لِأَحَالِهِ
 وَجَائِزُ قَطْعِ شَجَرِ الْأَشْمَارِ
 وَلَمْ يَجْعَلْهُ هَوَامُ الْحَيْدِ

وَالطَّبِيْبُ الْعَبْضُ مِنَ الْكِبَرِ
 وَالْأَزَاهَارُ عِنْدَ الْخِيَارِ
 وَجَائِزُ أَكْلِ الدَّهْنِ لَمْ يُطْبِيبُ
 وَالسَّبَبُ وَالصُّوْتُ فِي الْمَقَالِ
 وَفَضْلُ ظَفْرِ وَأَزَالَةُ الشَّعْرِ
 وَقَلْعَةُ الصُّرْسِ إِذَا مَا خُتِلَ
 وَالْوَحْجَةُ لِلْمَرْءِ فِي الْأَحْوَالِ
 إِصَابَةُ الْوَحْجِ وَخَيْرٌ شُكْلًا
 نَعْمٌ بِفَصْدِهَا كَأَنَّ رَوَا
 وَكَشْفُ مَا نَعْنَادُهُ لِلرَّجُلِ
 وَالسَّبْرُ فِي مِظَالِ أَنْ يَسْلَمَ
 وَقَطْعُ نَيْبٍ مِنْ ذِي الْخِيَارِ
 وَإِذْخَرُ أَوْ عَوْدِي الْمَحَالِ
 وَالْحَكْمُ فِي الْحَمْلِ بِالصَّبَابِ
 وَحَلُّ نَقْلِهَا بِنَيْصِ مُسَدِّ

فصل في الطواف

والشرط في الطواف رفع الحذية
وفي الرجال بشرط الختان
وبذرة وختمه بالحجر
والطواف بين اليدين والمقام
وإدخال الحجر وسبعة أكمل
وصل ركعتين في المقام
يبطل بالفضح للردن أربعة
إن ذكر النقصان وهو
لا يكتف من شك بعد
وإن على الأقل أن يشكك
والشك في النعل متى لم يقف
والسنن الدخول من أعلى البله
والموضع للأذخر بالأسنان
وليدخل المسجد من باب
ويستحب

ويستحب أن يوفى عند الحجر
ويستحب الذكر في الطواف
والمشي في سبكنة منى فعد
في كل شوط من سبع الحج
يبدأ من باب البيت حيث كانا
والمسجدين سابعاً فإخدا
ويكره الكلام في الأثناء
ويبدأ باليمين ثم يمشي
وسورة الفذير بالأحاديث
وقيل بل يمشي ثلاثاً بالقدم
مقبلاً وفي الأضحية فليشر
ويستحب مسح الأركان
الصق والبطن وذيئاً
من غير و إن ولادعاء

مسائل

كل طواف فهو ركع يبطل
فيرجع الناس إذا بشر
ليس طوافهن وكذا فاستبد
بذكر محمد ولو أذبح
ويستحب فيه أن تعد
فيها غيباً وإن سببت

الثانية

يجوز نقض طواف الفرد
ولا يجوز للذمى تمتعاً
ولا نقض ما طوافها
وسحب على وفوف المشهد
ذلك إلا لا يضطر أو قفا
إلا أنه عدو يكون همتاً

وَرُفِضَهُ فِي كُلِّ نِيكَ مَوْعٍ وَلَمْ يَجِبْ فِي عِمْرَةِ النَّمْنَعِ
وَقَبِلَ بِالْوَجُوبِ فَمَا وَصَعَفَ وَبَعْدَ سَعْيٍ لِلنِّسَاءِ فَلْيُظَفْ

الثَّانِي

وَفِي الطَّوَائِفِ حَرَمُ الْبُطْلَانِ لِلتَّهْمِ عَنْهَا مُتَّبِعًا بِالْعِلَّةِ
وَقَبِلَ بَلْ يَخْتَصُّ خَطَرُهَا بِمَا يَحْرَمُ سِوَا الرِّاسِ فِيهِ فَاكْمَلَا

الرَّابِعُ

فَدَجَاءَ فِي نَائِزَةِ الطَّوَائِفِ بِأَرْبَعِ تَثْبِيهِ الطَّوَائِفِ
تَقَابُلًا فَدَخَّرَ الْحَكْمَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي الرِّجَالِ ابْطِلَا
وَقَبِلَ فِي الْجَمِيعِ بِالْبُطْلَانِ وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ بِالْبَيَانِ

الْمُفَصَّلُ

أَكْثَرُ مِنَ الطَّوَائِفِ أَوْ كَمَوِ انْفَعِ لَوَارِدٍ مِمَّا بِهِ يُطَوَّعُ
فَطَفَّ عَلَى مَقْدَارِ أَيَّامِ الشَّنَدِ أَوْ سَطَّ لَدَى الْعَجْرَيْنِ الشَّنَدِ

الْحَادِي

وَيُظَلُّ الْفِرَانُ فِي الْوَجْهِ نَقْلٌ وَإِنْ بَيَّرَ كَانَ فَضْلًا

بَدَب

والنقصير
الشعر
الاقواق

يُنْدَبُ فَبَدَلَهُ اسْتِئْذَانُ حَجْرٍ وَتَصَدَّ زَمْرَةٌ وَإِنْ بَطَّحُوا
وَيُنْدَبُ بِخُرُوجِ مِزَابِ الصَّفَا وَتُوفُّهُ عَلَى الصَّفَا كَمَا لَمْ يَطْفُ

مُسْتَقْبِلُ الْكَبَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالِدُعَاءِ وَالْحَمْدُ
وَلْيَتَوَّأَجِبًا وَيَبْدَأُ بِالصَّفَا مُكْمَلًا بِسَبْعَةٍ عَلَى الْوَفَا
يَبْطُلُ إِنْ زَادَ عَلَيْهَا عَابِدًا وَيُنَابِتُ بِالتَّائِقِينَ مِنْهَا أَصْدًا

إِنْ زَادَ سَهْوًا أَلْهَدَى الزَّائِدُ أَكْمَلَ اسْبُوعَيْنِ هَكَذَا رَوَدَا
كَذَلِكَ الطَّوَائِفُ وَالثَّانِي تَبَدُّدٌ وَلَيْسَ سَعْيٌ عَمْرًا ذَلِكَ اسْتَجِبَ
وَالسَّعْيُ كَنْ يَبْطُلُ الشَّنَدُ لِعَمَدِ النَّزْكَ لَدَى فَلْيُؤَخِّدَا

مَنْ ظَنَّ أَنْ أَكْمَلَهُ فَقَلَا ثُمَّ اسْتَبَانَ النَّفْصَيْنِ مِمَّا
وَكَفَرِ الدَّبِّ بِذِيحِ الْبَقْرَةِ كَذَلِكَ اللَّهُ وَأَفْعَلُهُ أَدْرَكَهُ
وَجَارَ فِطْعُهُ وَالْأَسْبَاطُ خَدَّالَهُ مُطْلَقَةً مُبَاهَاةً

وَعِبَدِ النَّفْصِيرِ لِلْعَمْرِ تَمْتَعًا مِنْ شَعْرٍ أَوْ ظَفِيرٍ
وَيَحْصُلُ الْأَحْلَالُ بِالنَّفْصِيرِ وَالشَّاهُ عِنْدَ الْخَلْقِ لِلتَّكْفِيرِ

وَإِنْ يَجَامَعُ قَبْلَ أَنْ يَفْصَلَ عَمْدًا يَجِبُ بَدَنُهُ إِنْ أَسْرَا
وَرُفِضَهُ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَقْرَهُ وَالشَّاهُ فِي عِبَادِهِ مُكْفَرُهُ

الفصل الثاني في فروع الصيام

في فروع الصيام

وَلْيُشْبَهَ بَعْدَهُ بِالْمَحْرَمِ

أَحْرَمَ بِهِ فَيُفْطِنُهَا وَأَنْتَ مِنْهَا

وَبَعْدَ مَا فَضَرَ مِنْ مَمْنَعِيهَا

يُنْدَبُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ النَّوْزِ

ثُمَّ لِيُفْفَ بِبَيْتِي عَرَفَةَ

وَدُوَّ الْجَاوِزَ وَالْأَرَاكَ عَرَفَةَ

يُحْرَمُ مِنْ أَفَاضٍ قَبْلَ عَامِدِهَا

فِي عَجْرَةِ صَوْمِهَا مَالِي عَمْرَةَ

وَبُكْرَةَ الْوُفُوفِ فَوْقَ الْجَيْلِ

وَكَيْسَجَةَ أَنْ يَبْتَئَ فِي مَوْتِهَا

وَلَا يُجَاوِزُ مِنْهَا حَيْثُ حَمْرَةَ

وَيُخْرِجُ الْأَمَامُ أَوْدَادَ الْعَدْرِ

وَيُنْدَبُ الدُّعَاءُ عِنْدَ مَا خَرَجَ

نَدْبًا كَذَلِكَ الْمَلِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ

طُفَّ وَأَسْعَطُ طُفَّ طُفَّ وَأَزِمَ

يُحْرَمُ بِالْحَجِّ وَجُوبًا فَانْتَعَا

بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ عِنْدَ النَّوْزِ

مِنْ ظُهُرِهَا إِلَى غَرْبِ الشَّرْفِ

ثَوْبَةٌ حُدُودُهَا الْمُنْتَهَى

بَدَنَةٌ أَنْ لَمْ يَرْتَجِعْ عَائِدًا

بِصَوْمِهَا سَفَرًا أَوْ حَضْرًا

وَفَاعِدًا أَوْ رَاكِبًا فَلْيَنْتَرَلِ

إِلَى صَبَاحِ نَاسِجِ مَهْمَبِنَا

فَبَلَّ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَلْيَنْتَظِرِ

إِلَى مَعْنَى قَبْلِ صَلَاةِ الظُّهْرِ

إِلَيْهَا وَمِنْهُ وَفِيهِ لِلْفَرَجِ

وَالْحَدِّ

وَالْحَدِّ فِي الْمَوْفِقِ وَالشَّنَاءِ

وَلْيَدْعُ فِي حَيْدِ الْكَيْفِ الْأَحْمَرِ

وَالْوَالِجِبُ الْكُونَ بِبَيْتِهَا إِلَى

يُنْدَبُ فِي بَيْتِهَا الْأَجْنَاءِ

وَرِجَالُهَا أَنْ يَطَّأَ الضَّرُورَةَ

وَيُنْدَبُ الصُّعُودُ لَيْلًا فِي فَرَجِهَا

وَالذِّكْرُ لِلْأَخْوَانِ وَالذُّعَاءِ

نَاسِبَاتُهُ لِيُفْفَ بِالْمَشْرِ

وَالذِّكْرُ وَالْقُرْآنُ وَالذُّعَاءُ

بِرَجْلِ الْمَشْرِ لِأَصْرُورَةَ

وَالذِّكْرُ عَلَيْهِ عَلَى مَا قَدْ دَخَلَ

مسائل

كُلُّ مَنْ الْوَقْفَ بَرَكَنَ فَسَدَّ

وَسَهْوُهُ عَنْ وَاحِدٍ لِيُطَّلِ

فِي لَيْلَةِ النَّخْرِ اضْطِرَّ عَرَفَةَ

وَيُخْرِجُ الْأَنْفَامَ فَاعْرِضْ شَاهِدًا

وَمَنْ أَفَاضَ قَبْلَ فَحَجْرٍ عَمَدًا

وَحَازَ لِلْحَائِثِ وَالنَّبَاتِ

مَا بَيْنَ مَا وَرَيْنَ مَعَ مَحْرَمِ

حَجِّ الذِّكْرِ لِيُزَكِّيَ عَمَدًا

وَأَنْ سَهَا عَنْ الْجَمِيعِ يَطَّلِ

لِظَهْرِهَا اضْطِرَّ رِجْلِي الْمَرْكَبِ

إِلَّا اضْطِرَّ أَوْ يَأْتِي بِيَوْمٍ وَاحِدًا

بِلَزْمَةِ الْحَجْرِ لِيُشَافِقَ نَهْدًا

مَنْ عَنَدَ حَاجِئَةً إِلَى فِدَاءِ

وَمَنْ هِيَ الْحَيَاضُ حُدَّ الشَّعْرِ

التفويض في الحج والعمرة

وَيَبْغِي التَّقَاطُفَ مَسْنُونًا
وَيُدْبِرُ الْإِسْرَاعَ فِي مُحْسِرٍ
وَأَنَّكَ رَحَى حَمْرَةَ لِلْعَقَبَةِ
بِأَنَّهُ مِنْ خِجَالِ الْفَرْدِ ثَابِتًا
وَتَفْرُضُ النِّيَّةَ فِي الرَّحَى وَإِنْ
يَفْعَلُهُ بِمَا يَسْمَى حَجْرًا
وَالدَّبَّانُ تَكُونُ مِمَّا يَلْتَفِظُ
وَيُدْبِرُ الدَّعَاءَ وَالنَّكْبَرِ
وَبَعْدَ مَسِّ عَشْرٍ مِنْ ذِرَاعٍ
وَأَسْتَقْبِلُ الْحَجْرَةَ مِنْدُوبًا هُنَا
يُفْرَضُ فِي الذَّبْحِ مِنَ الصَّائِلِ الْبَيْتِ
وَعَبْرَ مَهْرٍ ذَلِيلٍ وَفِيهِ يَكْتَفَى
بُدْبَانًا يَكُونُ فَلْيَعْرِفْ
وَلْيَسْتَحَبَّ مَنْ ذَكَرَ الْعَنَمَ

مِنَ الْحَصَى فَلْيَسْبِعُوا
وَلْيَدْعُ عِنْدَهُ بِمَا فِي الْأَثَرِ
فَالذَّبْحُ فَالْحَلْقُ أَنْتَ مَرْتَبَةً
عَمْدًا وَبِحَجْرٍ فَاعْبُرْ مُصِيبًا
يَلِيهَا مَا سَبْعًا نَصَبْتَ بِاللَّحْنِ
وَلَيْتَكَ يَكُرُّ أَحْرَمِيًّا مَوْثِرًا
يَفْدُرُ أَمَلٌ عَلَيْهِمْ مِنْ فَعْفٍ
كُلَّ حِصَاةٍ وَطَهَارَةٍ تُفَعِّعُ
وَالْمَشَى وَالْحَذْفُ لِلِاتِّبَاعِ
وَفِيهِمَا الْفَيْدَةُ لِحَجِّي السَّنَا
مِنْ عِبْرَةِ الشَّيْءِ لَا لِنَقْصِ
بِالظَّنِّ لِالْإِتْمَانِ إِذَا اسْتَفْحَى
يَنْظُرُ مَيْتِي فِي سَوَادِ ثَنِينِ
وَمِنْ إِيَّاتِ مَا سَوَّيْتُهَا فَأَعْلَمُ

بنوي

بِنُوي اللّٰه يَدْبِحُهُ طَرْدًا
وَلَوْزَةُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الصَّدَقَاتِ
وَلْيَسْتَحَبَّ الضَّعْفُ مِنْ مَيْتِي الْإِبِلِ
أَوْ رِبَطَاتِ أَخْفَانِهَا إِلَى الرَّكْبَةِ
وَبِحَجْرِي النَّافِضِ وَالْمَهْرُورِ
إِنْ يَجِدُ الْفَيْدَةَ يُوَدِّعُهَا اللّٰهَ
وَعَاجِرٌ عَنِ مَيْتِ الْأَهْدَاءِ
فِي حَجَّةٍ بَعْدَ تَلْبَسٍ وَقَعِ
طَهْرًا مِمَّا ذُوْنَ مَوْلَاهُ وَإِنْ
لَا يَجْرِي الْوَاحِدُ نَفْسًا يَلُوفُ
وَيَخْرُجُ الْهَدْيُ بِلَا تَلْوُصٍ
وَإِنْ مَاتَ فَافْدُ وَكَمْ يَصُمُّ
وَيُقْبَلُ بِلِثَلَاثَةِ مَعْجَنَةٍ
لِلذَّبْحِ وَالْحَلْقِ مَيْتِي ذَا مَيْتِ
وَالذَّبْحُ فِي الْقُرْآنِ فَرَضٌ بَاقٍ

وَلْيَسْتَحَبَّ وَضْعَ نَاسِكَ بِلَا
وَالْأَكْلَ وَالطَّهْرَةَ الْمُحْفَقَةَ
فَأَمَّةٌ فَدَعْفَلَتْ كَمَا نَقِلُ
مِنَ الْبَدِينِ وَاللَّعْنَاءُ لِيَسْتَحَبَّ
فِي حَجْرِهِ فَعَدْرُهُ مَقْبُولٌ
طَهْرًا يَدِينِي فِي حَجْرٍ فَلْيُوَدِّعْ
ثَلَاثَةَ بَصُومٍ بِالْوَلَاءِ
وَسَبْعَةَ فِي أَهْلِ الْإِرْبِجِ
بِأَمْرِهِ بِالصَّوْمِ بِحَجْرٍ كَمَا أَدْنُ
عِنْدَ صُرُورَةٍ عَلَى مَا فَدَّرُوا
مِنْ صُلْبِهَا لِدَوَانِ لَمْ يُوَصِّ
صَامَ الْوَلِيَّ عَشْرَةَ عِنْدَ نَوْمٍ
وَالْوَجْهَ أَنْ يَغْيِرَ وَأَمَّا كُنْدُ
وَحَدُّهُ مُحْسِرٌ وَالْعَقَبَةُ
إِنْ عَقِدَ الْأَحْرَامَ بِالسِّيَاقِ

ولم يجز بدله ان يهلكا
 ويجازي ببع هكذبت اذا انكر
 لوصل في القران ما الهداه
 وليس بحزبي ذبح من ذبحنا
 محله ام القرى ان فرنا
 ويجزى هكذبت عن الاضحية
 وليست الشترى للضحية
 ايامها ثلثة وفي مبي
 ان تعد بصدق بالتمن
 بكونه اخذ الجلد وان يعطيه
 جيز بين الحلق والتقصير
 والا افضل الحلق وقال الكذا
 ان يتعد فعل ذلك في
 يتبع الشعر التي بالثقة
 والواجب بقدم افعال الله

واذبح واعلم الخ اذ ذكرا
 مصدقا بالتمن الله استقر
 اخر ان يدبح من الفناء
 في شعته اذ لم يعين ابدا
 بعزوة وان يحج فسنى
 وان جمعت ثلث الامنية
 بكونه ما رايه هي مفسية
 اربعة من يوم عيد عينا
 وفي اختلاف بلورع بالسند
 يجازر وليصدقن توفية
 وانتصت المرأة بالانجيد
 على صرورة ومن ذل ابدا
 باث به في عبته مومنا
 وفاقد الشعر عمر المخلفه
 على طواف الحج وضا عينا

ولبعد

ولبعد الطواف من يقده
 اجل بالنقص الامر بنا
 والطيب بعد السج بالاداء
 وبكره المخرط مما لم يطف

وان يكن عمدا فاشاء فلو لم
 والطيب والصند على ما
 وكهن بعد الطوف للنساء
 والطيب بل طوفهن فالطف

الطواف في العتق
 الطواف في العتق
 الطواف في العتق

يند بان يجعل العود الى
 وجازرنا خير يوم فاشعنا
 وقيل لا اتم بغير حجة
 كيفية الجميع كالله ذكر

مكة يوم النحر فليحجلا
 وبعده باثم من تمنعنا
 ويجزى الرجوع في ذي الحجة
 لكنه يقصد محافدا امر

الطواف في العتق
 الطواف في العتق
 الطواف في العتق

فعدي البه باثنا بجمارا
 شاه على من بات في عبته
 الا الله ادركه السعادة
 ويدرك الواجب بالتوفيق
 والحجرة الاولى ردها عتبه

وارم الحمار واجبا لشارا
 عن كل لينة على ما عينا
 قيات في مكة بالعبادة
 ان يرض نصف الليل في التمس
 فالحجرة الوسطى ارم تم العتبه

والعكر نباتا وعمداً يبطئ
وإن نبتت جرة بعد على
وإزم على الجمع واحد إذا
في الأولين لتختلج الرمي عن
وليدع مندوباً بالغك الرفعة
من التفر التناج والصدقة
وإن نبتت شمس في مخرج
وليرة في البوهة جاز لو نبت
دوقته من مطلع الشمس إلى
من فانه الرمي فضاة في المحل
وإن يكن رجوعه بعد
ويبدب النفر الأخير وأجيد
كدا دخول الكعبة المعمورة
صل على الزخامة الحمراء
وإدع لله الحظم بين الباب

رئيسه بأربع محصد
جميعها إن لم نغيب عملاً
نبتت منها حجر أما يبدأ
أبمنه والوقف فيهما حن
ولا روف بعد رخي العفنة
إن شاء بعد الظهر في القاب
صار صبت نالت معينا
قبل الزوال بعد رخي نغيز
مغرها والليل وقت المنيلا
قبل الأداة ولبعد من رطل
فلم نبت في قابل مفتر
عود لطوف لوداع قد نبت
وأكد الندب على الضرورة
وفي زواياها على الوفاء
والحجر الأسود باستجاب

فانه

فانه خير البقاع وأسلم
وأشرب بماء زمزمه أوجيا
وسمخ بهنك لثري بدتهم
وصل في مسجد خيف كبرا
وحولها وحد الأتباع
صنوع على جانبيه قد جا
ولم يجر آخر أجد فان حيا

أزكاهوا والمشجار فالزوم
من باب حناطين وأسلكم
والخزعة على العود إليها سلم
لا يسمعا عند منارة زرو
نحو ثلثين من الذراع
في مطعم ومشراب كمشرا
في حرم فوبل فيه مثنيا

بدنه في الصبد للنعام
يطعمه سنين والفاصل
فصوم سنين فان نعدا
وقدر ما بدفع للسكين
بقرة في بئر الوحش وفي
والشاة في الأرنب الغزاله
وبكرة في بيضة النعام

ففض فميه على الطعام
وله نجب في نفضه بكل
أجزاء صوم ثمانى عشر
نصف من الصاع على البعير
جماره فالفض والنصف نخب
فالفض والتدس كذا تعال
إن حرك الفرح ولا كرامه

الفصل الثاني في الكفارة
والصلاة
والصيام
والزكاة
والحج
والعمرة
والفدية
والنكاح
والطلاق
والطلاق
والطلاق

يفد رها فاهدا بناجا بول
 فصوله ثلثة عمما كثر
 كيصنة الدراج والفظاخي
 في عنم يفد ربيض ابلا
 بالشاة فالاطعام القيام
 والظوق اوعت لها علامه
 من صادها في حرمه محلا
 يفد بشاة واجبا ودرهم
 في الجمع والتوزيع يفتل
 فيه وفي حال انفراد وروعا
 منقطه قد صار يوحى في الحلال
 حد على المروي في السموم
 فبره او صعوه كما روي
 وقيل كف من طعام حاده
 لاشي ان لم يمكن التقاد
 في فملا

في الفرج نصف درهم والحل
 في البيض درهم وربع معجا
 في الفخ والدراج والفظاخي
 في الضب والنفق والربوع
 مد من الطعام في العضفوا
 ومثله نلوم في جراده
 والشاة في الكثير من جراد

في فملا كف من الطعام
 شاة لتغير حمام الحرم
 ومغلو الباب كمثل الثلث
 وان يباشر فوه او تسبوا
 في كسره لفرق الغزال
 وليفد بالقيمة في عبيده
 لا يملك الحرمه صندا جانه
 ولينصدق سبها الجرم
 وموضع الجراء في الحج
 بدنه في الوطي قبل المنجر
 بيم حجه ويقضى فابلا
 كذا على حان عيزو لبطحا
 ووض الافراق في حج النضا
 وان يكن اكرهها المحلا

لاشي في البرغوث بالارام
 ان عاد او لافلكل فاغرم
 مع جهل حال او يقين الثلث
 كان على كل يد ايج
 نصف من القيمة بالكمال
 كذا في يد يد او رجليه
 بالعضه او بالارث او خبانه
 فانف ريش من حمامه الحرم
 مكر في العره جثما حو

نعمداني قبل اود و
 فضا وان كان بفعل عاملا
 بثالث من موضع فلا ذنبا
 وقيل في الفاسد ايضا وضا
 بدنه لا غيرها فليقبلا

اوله فارسل ابلا في ابل
 في عجزه شاة فاطعامه حشر
 في بصة الفيد صغير الغنم
 ان حرك الفرج والا ارسل
 في عجزه كيصنة النعام
 شاة على الحرمه للجمامه
 ان صاد في الحلال درهم
 واجبه ما الحرمه في الحرم
 في الفرج نصف درهم والحل
 في البيض درهم وربع معجا
 في الفخ والدراج والفظاخي
 في الضب والنفق والربوع
 مد من الطعام في العضفوا
 ومثله نلوم في جراده
 والشاة في الكثير من جراد

في الفرج نصف درهم والحل
 في البيض درهم وربع معجا
 في الفخ والدراج والفظاخي
 في الضب والنفق والربوع
 مد من الطعام في العضفوا
 ومثله نلوم في جراده
 والشاة في الكثير من جراد

بدنه من بعد شعر الى
في العرق قبل صوف حج تكفه
وشاة او بقرة او بدنة
من اميد محرمة والشاة
بدنة كويسر امي اذا
بقرة على اليد بوسطا
لناظر الزوجة باسمها
شاة على من مسها بالشهوة
في بوسها الشهوة حرور
بدنة ان يمن باسمها
ان يعقد المحرم او يعقد حمل
فليعقد كل منهما بالبدنة
باني فضاء عمرة الاواد
في الطيب المحوط شاة تعبير
في الفم الاطفال في حليل

اربعه من صوفين فاعقلا
عن اثم بالشاة او بالبقرة
على محل والحي من اذنه
صوم ثلاثة ليل العجروا
شاهد اجنبية فليوخذ
شاة على المعسر فليبتط
بدنة تلزم في الامناء
لاشي في المس غير شهوة
بغيرها شاة كذا المأثور
او غيره من علة الامناء
لمحرمه بعمرة دخيل
ومن ترى العضل شهيرة
بعد انقضاء الشهر في الانسا
كالخفق والشمشك فطلق
بدنه او رجليه شاة فلدروا

اولا قد عتد كل ظفر
او تنف اصبه معا لطبما
شاة على المفني بقبليما
وكون مغن محرما لم يحب
وفي تلك من جد الصدفا
وفي اثنين كاذبا معتنه
بقرة في الفلح لكبيرة
بالعجر عن شاة في الاطباء
فان يكن بعجر عن اطعام
وخبروا في الخلق بين الشاة
كف طعام لسقوط الشعر
تكرر الكف في الصيد
وكررت كفارة الملايين
وكررت كفارة الخلق اذا
لبت على الناسي ولا من جملا

والشاة عند فاعل الشعر
في واحد لثثة ورحما
ادحي اللذ يقول له فلأخذ
والشاة في اللذهيين بالحب
او مرة في الكذب شاة انقفا
بقرة وفي تلك بدنه
من حرة والشاة للصعيرة
يطعم عشرة على الامداد
صام ثلث من الايام
اطعامهم او صومها كادروا
بمسرة لا في الوصوة فاشعر
كررة عمد او سهوا فالثبات
ان كرت اللباس في مجالس
كررت في ازمنا فليوخذ
كفارة في غير صيد فلا

الفصل في الحج والعمرة

وجاز أن يجلي الجبالا

لرعيها في حرمة رسالا

وحجر من مرض قد اجبر
بعت ما فدا سافر أو هدا
بعلو حين يبلغ الهد الجبل
حتى الحج بعد ان كان يجب
ثم جعل الهد في الحج معنى
لا يسقط الهد بالابتزاز
ان بان ترك ذبحه لم يبطل
ولم يجب على الطريق الاقوى
وان بزل ما بعد بلوغ حل
من صد بالحصر ولا سبلا
ومحصر عن مشغرا تحللا

عن موقف الحج واه القوي
ان لم يسق او ثما مهيأ
من كل شئ ما عدا التنا
او يوقع الطوفان ان يند
مكة في العرفة فاعتق مؤنا
يجعل الخليل ان شاء العجل
تخلل وانعت بي في المغبل
امساك في بعته بالثغوي
بعرة مفردة ان لم يند
بذبح ويخلق ويبدل غنلا
يجل منهم بقول فضلا

شروطها كالحج وليفقد ما

حجا اذا لم يمتنع فاغرمها

لم يمتنع

الحج

لم يمتنع بزمان واستحب
في كل شهر مرة وقبل لا

ابفاعها بعد قضاء ما يجب
حد وهذا القول جاء اجلا

كالحج

بها وهم فرض على الكفاية
اقل ذلك مرة كل سنة
او هم العدد تحسبا على
وشروط البلوغ والذكورة
ليس على المريض والاعرج
ولا يقيم في دار شرك من حبر
للابوين جاز منع الولد
وجاز للدين منع المومر
ثم الرباط منحت ابدا
اقل ايام رباط الخضرة
وان يمين بالعبدا وما الفرض
ان نذر الرباط او مالا اعلا

بمقتضى الحاجة العنانية
ان حضر الامام او من عينه
ببضه الاسلام فجاهدا
والعقل والحرية المذكورة
ولا الذي يعني بغير اعرج
ان يبصر الاسلام فهو الحبر
ان لم يكن معينا كما اطرد
عند حلول دينه لا المعسر
ان حضر الامام او لا فاشهدا
ثلثة واربعون اكثره
اثاب الله على الملتزم
اصحابه بليز ما ان يفعلا

الربيع

وهنا فصول
في بيان
الاعتقاد
والفقه
والسنة
والعقائد
والأصول

بِقَائِلِ الْحَرْبِ فَرَضًا بَعْدَ مَا
كَذَلِكَ الْكَلْبَانِي إِذْ لَمْ يَلْتَزِمَ
مَنْ بَدَلَ جَرِيئَةً وَإِنْ يَلْتَزِمَا
وَالْكَفَّ عَنْ تَعْرِضِ الْمُؤْمِنِ
وَالْقَطْعَ لِلطَّرِيقِ وَالْإِبْرَاءِ
وَكَشَفَ مَا يَنْكَرُ فِي الْإِسْلَامِ
تَقَدَّرَ بِجَرِيئَةٍ إِلَى السُّلْطَانِ
وَلَيْكُنَ التَّغَدُّ بِرِيٍّ الْجَنَابَةِ
بِقَائِلِ الْأَقْرَبِ دَعَا لِلضَّرَرِ
وَبِحَرَمِ الْفِرَارِ إِنْ لَمْ يَرِدِ
الْأَمِينُ أَمْ بِهِ الضَّرْفَانَا
وَجَازَ بِالْهَدْمِ وَمَجْبِيئِ
بُكْرَهُ بِالْقَطْعِ وَبِالْإِرْسَالِ
وَبُكْرَهُ الْإِلْفَاءَ لِلتَّمُومِ

بُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى يُنْبَأَ
شَرِيطِ الدِّمَةِ حَسَبَ مَا لَزِمَ
أَحْكَامَنَا بِرِجْمِ مُسْلِمًا
بَيْنَهُمَا وَمُؤْمِنٍ أَنْ يَفْسُدَ
لِعَيْنِ أَهْلِ الشَّرْكِ وَالْإِعْرَافِ
مِثْلَ الرِّبَا وَالشَّرْبِ لِلدِّمَةِ
بِفَرْضِهَا بِمُقَضَى الزَّمَانِ
وَلِعَطِّ صَاغِرِ الْحُكْمِ الْإِبْرَةِ
إِلَّا إِذَا اخْتَصَّ الْبَعِيدَ بِالْخَطَرِ
عَدُوَّهُمْ عَنْ ضَعْفِهِمْ فِي الْعَدُوِّ
لِلْحَرْبِ أَنْ يُخْبَرَ أَنْ لَقَطْنَا
وَالْقَطْعَ لِلْأَشْجَارِ وَالشَّرْقِ
بِلَاءٍ أَوْ لِنَتَارِ بِالْحَدَالِ
إِذْ وَرَدَ التَّمَهُيُّ عَنِ الْعَصُومِ

لَا تُفْتَلُ

لَا تُفْتَلُ النَّسَاءُ وَالصَّبَابُ
إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ كَذَلِكَ لَا يُفْتَلُ
وَيُفْتَلُ الرَّاهِبُ كَمَا لِكَبِيرِ
وَهَلَّتِ النَّوَسُ إِنْ نَدَسُوا
إِنْ تَبَعَدَ زُفْتَلُوا أَوْلَادِهِ
وَبُكْرَهُ النَّبْتُ بِالْفِشَالِ
وَكُرْهُوَ الْعَارَانُ بِعَرَفِيَا
بُكْرَهُ أَنْ يَبَارِزَ الْمُحَاحِي
بِحَرَمِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهَا وَبِحَبِ
وَأَرِ مُسْلِمًا فَإِنْ لَمْ يَطْفُرْ

وَالْمَجَابِينُ وَإِنْ أَعَانُوا
شَيْخَ لَهْمٍ فَإِنْ وَخْتَى شَيْخًا
إِنْ كَانَ ذَا قِتَالٍ أَوْ بَدِيدٍ
بِالْمُسْلِمِينَ بِمَعْنَى أَنْ يُحْرَسُوا
وَالْإِضَاعُ وَالْبُكْرَةُ تَقْدِيرُ
وَالْحَرْبُ بِلِ سَاعَةِ الزَّوَالِ
مُرْكُوبَةٍ وَإِنْ وَهَّ مُنْعَبَا
مِنْ دُونَ رُخْصَةٍ مِنَ الْأَمَامِ
عَبْنًا مَعْنَى بَلُورَةٍ بِهَا قَلْبُهَا
وَلِشَبْهِهَ فَادِنْ كَيْفِشَ الذِّكْرِ

الفصل الثاني
في بيان
الاعتقاد

وَبِالْأَمَانِ تَفْرُكَ الْحَرْبِ لَوْ
وَبِوَمِنْ الْأَمَامِ أَهْلَ الْبِلَادِ
وَالشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْأَمَامِ
وَهَكَذَا أَتَرَكَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَا

مِنْ وَاحِدٍ لَوْ أَحَدٌ كَارُوا
وَهَكَذَا أَنَا سَبِيَّةٌ فَلْيُعْقَدِ
وَالْأُورَى فِيهِ فِسَادٌ كَبِيرٌ
حُكُومَةُ الْأَمَامِ وَمَنْ جَعَلَا

تَحْكُمُهُ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْجَمْعِ
وَيُزَكِّي الْقَتْلَ بِالْإِسْلَامِ
وَهَكَذَا يُجَدِّدُ مَعْقُودَهُ
أَكْثَرَهَا عَشْرَ سِنِينَ مُصَلِّئَةً

مَا لَهُ يَكُنْ خَالِقًا لِلشَّرْعِ
وَيَبْدُلُ حَرْبَهُ مَعَ اسْتِئْذَانِهِ
لِذَلِكَ حَرْبٌ مَلَّةٌ مَعْدُودَةٌ
وَسُوءُ عَمَلِهَا شَرْطُهَا الْمَصْلَحَةُ

الفصل الثاني
في بيان ما يفتن به

وَمَلَكَ النَّبَاءَ وَالصَّبَابَ
فَقُلُ الدُّكُورِ الْبَالِغِينَ حُجْمًا
وَبَعْدَهَا التَّخِيرُ لِلْإِمَامِ
فَيَدْخُلُ الْمَاخُودُ فِي مَا عَمِلَا
وَالْأَبْجُوزُ الْقَتْلُ لِلْمَأْسُورِ
وَعَبْرًا مَا يَنْفَعُ مِمَّا عَمِلَا
وَالْمَعْدِلُ وَالْوَصْحُ وَحَسْرَةُ الْقَتْلِ
وَلَيْسَ الْبَاقِي عَلَى مَنْ قَتَلَ
بَعْدَ حَبَازَةٍ وَقَبْلَ الْقِسْمِ
سَهْمَانِ لِلْفَارِسِ فِي الْمَشْهُورِ

بِالسَّبْحِ خَالَ الْكُفْرِ حَتَّى كَانُوا
إِذَا أُجِزَ فِي حَرْبٍ مَا مِثْلُوا
فِي الْمَنِّ وَالْفِدَاءِ وَأَسْتَعْدِمُوا
وَلَعَرَفَ الْبَلُوغُ مِنْ شَعْرَتَيْهَا
بِالْحَجْرِ عَنْ مَشْيِ عَلَى الْمَأْتُورِ
لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ مُسَلِّمًا
وَمَا اصْطَفَى مَخْرَجًا مِمَّا يَنْفَعُ
فِي الْحَرْبِ حَتَّى ذَكَرْنَا مِنْهَا مَوْلِدَ
وَالْمَدَدُ الْوَأَصْلُ يُعْطَى شَمْسَهُ
لِغَيْرِهِ سَهْمًا بِدِ الْفُضُورِ

ثلاثة

ثَلَاثَةٌ لِصَاحِبِ الْأَوَائِسِ
لِاسْتِئْذَانِهِ مِنَ الْخَوْفِ
كَذَلِكَ لِاسْتِئْذَانِهِمْ لِحُطْمِ

وَأَنْ غَزَا فِي الْفَلَاحِ بِالْفِيَاهِ
وَلَا تَلْمِزُ أَهْلَهُ دَكْبَاهُ فَاغْرِبْ
وَرِزْقِ أَوْضَرَ فِيمَا عَنَّمْ

الفصل الثالث
في بيان ما يفتن به

وَرِزْقِ فِتْنَالِ خَارِجٍ عَلَى
ذَوِيهِ يَنْبَغُ مِنْهُمْ مَنْ يَفْرَهُ
وَعَبْرُهُمْ بِقُرُونِ وَالْأَصْحَاحِ

إِمَامٍ عَدْلٍ يَفْعَى مُقْبِلًا
وَيُقْتَلُ الْمَجْرُوحُ وَاللَّذَائِرُ
ذَلِكَ إِفْتِسَامُ مَا لَهُمْ مَهْرُوحِ

الفصل الرابع
في بيان ما يفتن به

هَذَا فِي فُرْصَاتِ عَلَى الْكَهَابِ
وَكَيْتَبِ الْأَمْرِ بِالْمُنْدُوبِ
وَالْفُرْصَةُ فِي الْعِلْمِ وَاجْرَاءُهَا
وَلَيْسَ رِجٌّ مِنْكُمْ مِظْهَرُ
لَمْ لَمْ يُعْلَظْ الْمَفَالَا
فِي الْحَرْجِ وَالْقَتْلُ لَهُ قَوْلَانِ
لِلْفَقْهَاءِ فِي زَمَانِ الْعَيْبَةِ

بِالْعَقْدِ وَالْفُرَانِ وَالرُّوَابِ
وَالنَّهْيِ عَنِ مَسْئَلَةِ مَرْوَانَ
وَأَمِنْ اجْرَاءِ رِجْوَانِ الْأَثَرِ
كَوَالْمَهْرَةِ لَيْلِنِ إِذْ يَنْتَهَرُ
وَبَعْدَهُ بَصْرَةُ نِكَاحِ لَا
وَبَلَرُهُ الْأَنْكَارُ بِالْحِجَابِ
اجْرَاءُ حَدِّ مَعَ أَمِنْ الرِّبَا



كفارة الجمع لفنيل المسلم
 وبأثم الخالف بالبراءة
 وقيل كالظهار ولا يكفر
 وجاء في التوقيع للصغار
 في حرها الشعر في المصاب
 والتخ بالخيبر في الثمابه
 في سنفها كفارة اليمين
 كذا الشق المر في موت الولد
 وقيل من فروج المثرة في
 مكفر عنه على الخفيف
 من نامه عن عشائه حتى انصف
 وضارب العبد فور الحد
 كفارة الابلا من نساء
 بلز مخوف بوجود الرقبة
 وشرحها الاسلام والحلون

محمد اكا فطار على محرم
 من ربه ونعظم الاساءة
 كفارة اليمين ان لم يقدر
 اطعام عشرة بالاستغفار
 كفارة الظهار بالانجاب
 مستند امير الى روايه
 كحدثها الوصير على النعين
 او وجه التوب عما قد ورد
 عدتها فارفها ان يعرف
 خمسة اصوع من اللؤلؤ
 اصح صائما الامر قد سلف
 بندب عتق لذلك العبد
 كفارة اليمين بالسواء
 بالملك والتب في المرتبة
 معوض من نبي قد تقفون

بما على المفتح عن الاوصاف
 والعلم بالاحكام بالذلال
 ومن يرد حكمهم يؤتم
 كسب العبد او امته
 وكل من يضطره والى اللذ
 جاز عدا القتل فلا اثمته
 او خطاء في قتل نفس طار
 العتق فالشهران فالسنوات
 من رمضان بعد ظهر اليوم
 فصومه ثلثة الايام
 في رمضان وهو كالظهار
 كفارة الصيد خلاف الفقه
 بلبس او يعق رقبا لداو
 صوم ثلثة من الايام
 كفارة

والحكم في الناس مع اضافة
 وذلك الايمان والعدالة
 وقع حاجته اليهم لمزم
 وجاز للزوج حد زوجته
 وهكذا الوالد حد الولد
 لحد اوصاص او قضية
 فرئت كفان الظهار
 خصا طها في الشرع اذ بانوا
 والفرض في افطار فاضي الصوم
 اشباع العشرة بالاطعام
 وخبرت كفارة الافطار
 كذا خلف التذرع والعهد
 وفي اليمين عشرة بطعم او
 وعبد عجزه عن التمام

كتاب الفقه

فقه

وَكُونُ لَيْسَ بِمُعَدِّ وَلَا
وَعِنْدَ مَجْرُوعَةٍ شَهْرَيْنِ وَقَعَ
بِحُرْمَةِ نِي كُونِ تَوْبَةٍ وَلَا
مِنْ صِيَامٍ عَنْ شَهْرٍ بِعَشْرٍ
وَأَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَفْرًا

أَعْمَى وَلَا أَجْذَمٌ أَوْ مُتَكَلِّمًا
عَجْرَقَتُونَ بَعْدَ أَوْ شَيْعٍ
مَغْسُولًا إِنْ لَمْ يَخْرُجْ حَارِدًا
أَجْرَاهُ صَوْمُهُ ثَمَانِي عَشْرًا
مُدًّا وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتَنْفَرًا

كَلِمَاتُ
بِالْبَدَنِ
وَالْبَدَنِ
وَالْبَدَنِ

شَرْطًا نَادِرًا عَمَّا لَمْ يَخْتَارُوا
وَالْفَصْلُ وَالْإِسْلَامُ وَالْحُرْمَةُ
أَوْ جَوْرَ السَّبْدِ نَدْرًا لِلْمَوْلَى
صِيغَةً أَنْ وَقَعَ اللَّهُ ذِكْرًا
وَلَيْتَكَ فَعَلْ طَاعَةً مُنْدَرًا
وَأَلْفَرِبُ الْبَعْدَاءُ بِتَرْعَا
لَا بَدَّ مِنْ كَوْنِ جَرَاءٍ فَلَنْدَرًا
وَالشَّرْطِي الرَّجْعِي يَكُونُ مَعْصِيَةً
وَالْعَهْدُ كَالنَّدْرِ بِإِلَافَةِ الْوَاهِ

الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْخِيَارُ
وَجَادِ حَيْثُ وَاللَّاتُ الرَّبِيَّةُ
وَأَذِنَ ذَوْجٍ مِثْلَ أَذِنَ لِلْمَوْلَى
شَرْطًا فَلِلَّهِ عَلَى مَا نَدَرَ
أَوْ مُسْتَبَاحًا أَوْ حَامِقًا مُنْدَرًا
وَاللَّفْظُ بِالصِّيغَةِ حَتَّى يَنْفَعَا
الطَّاعَةَ وَالشَّرْطِي حَالًا إِنْ شَكَرَ
أَوْ بَاحٍ الْمَنْعِ بِتَرْبِئَتِهِ
صِيغَةً عَلَى عَهْدِ اللَّهِ

والحلف

وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ بِالْإِسْتِيفَاءِ
كَدَا حَلَفْتُ بِاللَّهِ الْحَلْفُ
أَوْ بِاسْمِهِ كَقَوْلِهِ يَا رَبِّ
وَبِالْقُدْرَةِ وَاللَّهُ لَا أَوْلَى
لَا حَلْفَ بِالْمَوْجُودِ وَاللَّطِيفِ
وَيَمْنَعُ الْبَعْدَاءُ إِنْ يَنْبَغَا
يَجْبَسُ إِنْ بَاخَرَ شَخْصًا عَلَفَا

بِحَوْ حَلَفْتُ بِاللَّهِ أَحْيَاذِ
وَأَنشَا الْإِنْسَانَ وَالْحَبْثُ كَلْفُ
وَأَلَّهِ تَأَلَّهَ وَأَسْمُ اللَّهِ
لِكُونِهِ وَالْأَوْلَى ذِي الْعَلَا
وَلَا يَجْلُوفُ لَدَى شَرِيْفٍ
مِثْبَنَةً اللَّهُ كَعَا فَا نَبَغَا
وَهُوَ كَذَرِيْفٍ اللَّهُ كَعَلَفَا

كَلِمَاتُ
بِالْبَدَنِ
وَالْبَدَنِ
وَالْبَدَنِ

الْحَكْمُ لِلْإِمَامِ أَوْ مَنْ تَابَا
فَمَنْ يَمْلِكُ عَنْهُ لَدَى التَّوْبَةِ
وَيَنْبَغُ التَّعْبِيبُ بِالسَّبْعِ
شَرْطُ الْكَلَامِ وَالذِّكْرُ
وَيَلْزِمُ الْإِبْصَارُ وَالْكَاتِبَةُ
لَا فِي اللَّهِ حَكْمٌ بِالْتَّرَاخُ
بِرُتْرُ الْقَطْعِ مَعَ الْأَعْوَاذِ

أَوْ الْفَقِيهُ جَامِعًا إِذْ غَابَا
كَانَ حُكْمًا إِلَى الطَّلَعِ
أَوْ قَوْلِ عَدْلَيْنِ بِلَا نَزَاعٍ
وَالْفَقْدُ وَالْعَدَاكَةُ الْمَشْهُورَةُ
هَذِهِ شَرَايِطُ النِّيَابَةِ
فَحَكْمٌ عَلَى الْخِصْمِ مَا ضَوْ
وَبِحُرْمَةِ الْجَعْلِ بِإِلْجَازِ





وهكذا يرتون المؤذن
معلم القرآن والآداب
وهكذا الوالي البيت المال
فرض على الحاكم في الاستلام
والخط والكلام والافشاء
وجازر نع مسلم في المجلس
وله يجب شوية الخصام
ان يبادر واحد بالمدح
وان يكون ابتداء للسمع
ان سكتنا عم في التخصيص
بحر ان يلفظ اللدا
بقره الحكم اذا كان وضع
بندب الحاكم ان برعنا
نكره ان يشفع او يتخذ
ونكره القضاء والقلب شغل

وفاسهم وكاتب يدون
وصاحب الديوان والحساب
ياخذ رزقه من الاموال
لشوية الخصمين في السلام
والبشر والافشاء في المال
وان يقوم كافر ان يمين
في الميل بالقلب بلا كلام
فكلم مع الحاكم ما قد ادعى
من الذي على يمين المدح
ونكره الخطاب بالتخصيص
ونخرم الرشوة فلنعاذا
ان يلمسه من له كما اتضح
في الصلح قبل الحكم فله برعنا
وفت القضاء حاجبا فقد
لهم او نعايس ارجوع شغل

المدح

المدح
المدح
المدح

المدح هو اللسان تركا
توجواب الظرف الاقرار
اقراره بمضي مع الكمال
ان يلمس كتابه الاقرار
بان يكون عارفا او يعرفه
ان ادعى الاقرار والحضمة
او نيت الصدق بقول يمينه
حتى سبيله والاحسنه
بالعلم في انكاره ببلحكم
فان بقل اعجز عنه عرفه
يتخلف الحاكم ان يطلب ولا
وهكذا الاجلحف العريم
ويقطع الاخلاق دعواه
وبعد ما احلفه لا نسمع

خصوصة بتركه فالاعتراك
بالجح او سكوت او انكار
بالعقل والبلوغ والسفلال
يكذب ويشهد مع الاستظهار
عدلان او يضطد سماعه
او كان دعوى عمير ال حلف
للباطن الامر انك مبيت
حتى تبين الحالة الملبسته
ولطلب الشاهد ان يعلم
ان له في حقه ان يحلف
يحلف ان له يكن قد سالا
من دون اذن حاكم يقيم
بباج اخذ ماله ان حصل
بينه يقيمها بل قد فع

ان رد حلفا حلف الذاد على
ان نكل المنكر رد القسم
ان قال لي بينة افساد
فان يفل غاب شهود خبره
لبس له الالزام بالكفيل
ان احضر للشهود وهو كفي
بذره ان عرف التعقيب
فيسئل الخصم عن المرج فان
ان طلب المصلحة للاتمام
ان لم يجز بجارج في التماس
ان يرتب الحكم بالشهود
فان راعى مخالف الاخبار
بكره ان كانوا اولي الخفيف
ومحرم الادخال التعقيب
ولا يفتي عن غيرهم ان يفتي

واسفقت دعواه حين
وقيل يفضي نكول يعلم
ان له الاجناد ان اراد
في الصبر والاجل بالمفزة
ولا لزوم بلا سبيل
عدا الذي يفتي بما قد رصفوا
وعند جهل يطلب التوثيقا
اقر بالفتي فضى كما ركن
امهله ثلثة الايام
بحكم عليه بعد الاتمام
فرمهم نداء الوجود
اسفط فوههم عن اعتبار
اعتناهم بالفحص والتفتي
بالقول والنزهد والزعيم
في غير حق الله فالغفوانظر

لما اوز

لما اتى في ما خرج حين اقر
وفي السكوت بان يكن لانه
وان يكن سكوتة عن اداء
وقيل بل يحكم بالتكول
باب حلف مسلم ومكره
يحسن ان تد الحلف الثوي
وان راعى الردع لم يلزم فعل
ويفتي التخليط في اليمين
ان لم يكن يفتي بالبدع
يندب للحاكم وعظ الحالف
وتعي الاستحفا في كلف الحالف
في تعبد وتوك الحلف على
وحلفه يفتي بفعل الغير

عند النبي بان قال كما استمر
جاهد حتى يفهم اعترافه
يجنس الى ان يفهم المراد
عليه بعد العزم للسؤل
للتفي والاثبات من دون
خالق الاشياء لانها لغو
ان لم يكن على المحرم اشتمل
بالقول والزمان والمكان
عن ربيع دينار لده يظعا
لعدله بتركه للصادق
وان اجاب بالانحصار فان
تطع كفعل غيره ان تعلا
ينفي عليه بغير ضمير

بالتصريح

بالتصريح

بَيِّنُ الشَّاهِدِ الْبَيِّنِ مَا
 وَهُوَ كَمَا تَقَرَّرَ الْأَمْوَالُ
 كَالذَّبِّ وَالْعَصَبِ وَالْمَعَاوِظِ
 وَفِيهِ لِبَيْتِهَا مِنْ قَوْلِ
 وَقَتْلُ كَافِرٍ وَقَتْلُ الْعَبْدِ
 وَالْكَبِيرِ لِأَعْظَمِ الْمَأْمُورِ
 لِأَشَدِّ الْعُبُوبِ لِلنِّسَاءِ
 وَالْحَلَعِ وَالظَّلَاوِ وَالْوَصِيهِ
 وَالْعَشْقِ وَالنَّدْبِ وَالْكَتَابِ
 قَوْلَانِ فِي التَّكْلِيفِ وَالْقَبُولِ
 إِنْ أَدْعَى جَمْعٌ وَوَاحِدٌ شَهِدَ
 شَهَادَةَ الشَّاهِدِ بِلَا
 يَمُ حُكْمُهَا فَإِنْ رَجَعَ
 وَالْمَدْعَى أَنْ جَاءَ بِالرَّجُوعِ
 يَفْضَى عَلَى الْبَيْتِ بِالشُّهُودِ

لشاهدٍ وأمرين الزمان
 أو الذي المنقوض من المال
 كالبيع والصدقة كما مضت
 كمثل قتل والد الولد
 والنخاط المحض وشبه العبد
 وهكذا الجائفة المعلومه
 بالحلف والشاهد في دعاه
 البدر والرجوع في الرجوع
 وهكذا التوكيل والأنساب
 من مرة عن بعض منقوض
 كان على كل يمين منفرد
 ثم يمين بعد أن بعد لا
 شاهده أعز نصف ما دفع
 كان عليه العزم مجموع
 والحلف للبقاء باليهود
 كذا

كذالك في الحكم على الخبوة
 إن ادعى شخصاً ما تصرفاً
 وهكذا إذا أقامه بئنه
 إن حرجاً فالمال بالتعيين
 وإن أقامها بترك الادعاء
 إن يثبت واحد بالحلف
 وإن أقامه خارج ودخل
 إن أخذه وأدعاه واحد
 أفئتهما بعد حلف المدعي
 إن شهد فهو الخارج على
 بينهما يقسمه من رجحان
 وإن يكن في يد ثالث وقد
 فحان ففصل مضمي فليتبع
 وقدت بئنه فقد ما

والطفل والغائب بالقانون
 أفئتهما بعد أن يحلفا
 وليعطيها ذات يد معبته
 لم يثبتا يأتي مع اليمين
 وبعده الأكثر ثم يفرغ
 لتعطي بئنه بها اصطفا
 بئنه فالملف فيه حاصل
 والأخر النصف والشاهد
 للبصيف إن كان مشاعاً بدعي
 ثم يجبر أي يدعيه مكتملاً
 بئنه الذي أدخل حين اصطفا
 صدق واحد بصر صاحب يد
 وكان أحدهما المدعي
 فأيها منسحباً فليعلمها

الشاهد
 النصف
 من

التعدي في القسمة

وقد التصيد فيهم ولا تعد
ويجوز القربك ان اراد
وان يكن رد فلينسج
كالسيف والجوه والحواد
بلوه الاجنصاص ان يجمعها
وتبطل القسمة ان بان الخطا
ان ادعاه واحد يخلف
ان ظهر استحقاق لبعضها
وان يكن مستويا تمت ولا

العقل والبلوغ شرط اول
ان بلغوا العتق كانوا على
بشرط الاسلام وان كانت
ويقبل الذمي في الوصية

كأن يشهد بالدين

بيعا يفتونا وان كانت
شريكه القسمة فليقتادا
وهكذا ان كان فيهما رد
وجازت القسمة بالزمان
من بعد بعد بل الا اوغا
فيها فبناها على ان يسطا
منكرة فان اباه يخلف
لا بالنساء ونقصت معينا
بنته لو كان مشاعا فقبلا

في الحج غير بالغ كما نفل
على مباح ثم لم ينفروا
ذمي الكفر في الاصحى قبلا
ان عدم المسلم في القسمة

والدين

والدين والغدل بالكبير
ونزك مروة مراده
ونفي الايهام فالشريك
واطعت شهادة الوصي
ورد للفقير الغريم
والغيث عاقله في حرج
والغنم شر وطها وقت
عداوة في غير دين نصر
قبيل ان يشهد له الا اذا
ورد من يكثر سهوا فانبه
من يتبرع بافامه يرد
ان بان الحاكم سبق الفادح
يشهد بالقطع والابصار
او يسمع قوله وهو يروي
واشهد على المرء فاعرف

برول والاضرار في الصغرة
وتدفع ظهارة الولادة
قبيل في مشترك فليقبلا
في مفضض ابصانه المفض
وسيد لعده يقم
لشاهد بالفضل وبالجم
لا وقت حملها على ما ورد
بان ليراد لئلا الطرف
نضمن الشعاء نفاخدا
لحيث لا يضطما بشهادة
في غير حو الله حثما ورد
فضاءه بنقص الفادح
فيما له يكفي كفعل طار
في مثل ايقاع وعقد فدر
معرفة ان عاقلان عرفا

ولسفر المرأة عنها الزرع
 ثبت باستيفاضه فحقق
 ولاية الفاضل كذا والتب
 بالظن ان ناسخه علميا يكتفي
 ومحلها وض كفاية على
 وعند فقد غيره تعينا
 تحمل الاخرس والشهادة
 اراؤها وض كفاية اذا
 ولا يفهم الامع العلم ولا
 ومن حكى بخبره فان شهد
 اخطا في حكاية المقال

الا لك الفصح بصوت
 الوفق العنق ومملك مطلق
 والموت والتكاح سبع
 في هذه السبع وقيل ما كثر
 من كان اهلا في دعاه حصلا
 وجوبه كغيره معينا
 يصح ان يفصح بما اراده
 له بخبر غير مستحق من ابيه
 بكفيه خطأ وشهد عدلا
 بقول مؤمن بصدق عهد
 بل قاله الغرافي الغالي

بنت شهر ارجال ربعة
 وفي الزنا الموجب للزوم كفو
 في موجب الحد لثبته اربع

بنت شهر ارجال ربعة
 وفي الزنا الموجب للزوم كفو
 في موجب الحد لثبته اربع

التحق واللواط والزنا
 ثلثة وامر اثنان فاعرفا
 مع رجلين احران فسمع
 بالرجلين

بالرجلين ردة محققه
 والخمر والركن والكاذب
 وثبتا بالولاء والاسلام
 والخلع والطلاق والوصية
 والشهر والغفون الفضا
 ثبت باجرى وجرئين
 جنازة فوجب في الشرع الذي
 ثبت بالنساء كالرجال
 وعيها الباطن والوصية
 ثبت بالنساء منضما

والغذف والشرب وجد الشرف
 والتذرو والبلوغ بالافان
 والحج والتعديل اذ لقاه
 اليه والوكالة الشريعة
 والكتب المغرور باخصاص
 والخلف والشاهد امرين
 والدين والمال لكي يؤدبه
 ولادة الطفل كالا ستهلا
 للشخص والرضا عن المروية
 المال والدين كذا الاثبات

شهادة الفرع بلا البناء
 عفوية او غيرهما من مال
 والعيب في المرأة والطلاق
 والدين والنوكل والوصية

لسمع شرعا في حقوق الناس
 او غيره كالقتل واستهلال
 والسبع والاشياء الاعفان
 اليه اذ له على السوية

الفصل في النكاح والطلاق
 والنفقة والطلاق
 والنفقة والطلاق

لاحقته سبحانه مفردا
 او حقه مشتركا كالسرف
 ان يتمل حق على الامرين
 فنبت الحرمة لاحد الوفا
 بلزم ان يشهد عدلان على
 ان يشهدا على الدين شهدا
 وشرط تعدد المحصور
 وليس يشاهد فرع بجمع

مثل الزنا والتحقق حيث اشهدا
 على خلاف ههنا محقق
 نثبت حقوق الناس دون من
 ان شهد الفرع بانة زني
 كل من الشهور حتى يقبل
 او الله زاد بجزم طرفا
 بالثبوت او امر من الامور
 شهادة ثابته بل تدفع

ان رجعا قبل الفضا استعا
 وتعبه لا تفض لكن ضمنا
 ان يشهدوا بالقبيل او بالوهم
 واعتزوا بالعد عموما بالقوة
 وان يقولوا قد شهدنا بالظلم
 ان في ظلال رجعا فالحكمة

حكم اذا المبتوع قبل انفعلا
 ان يفي المال وان كان فني
 بالقطع ثم انصرفوا عما ادعوا
 او بعضهم ذائد الارشاد
 كان عليهم دينه فليست ظنا
 فذال كما الشيخ ببعض الكثرة

نودحما

الفصل في الوفاء
 والوفاء

نودحما زوجة السابق
 وفي الخلاف تلك للثاني ولا
 وان يكن قبيل الدخول بها
 ان نبت الزوجة بتمام نقضا
 ان يتعدا اخر مواعير روا

ولغيره ان مهرها لا يقع
 عزم اذا كان بديدا خلا
 للاول النصف لله قد الرضا
 واستخرج المال لله بغيره
 في كل حال الا زما وشهرا

الفصل في الوفاء
 والوفاء

صريحه وقف وهو في الخبر
 لا بد في حنيفة واستلكت
 وبلزم الوفاء بغيره فحصل
 والدين الموجود في الجوان
 وحين تم الوفاء فهو بلزم
 وشرطه التيقن والذم مع
 والشرطي الموقوف عينه يمتنع
 وحينما وقف ما لا يملك
 وتوقف المشاع والمفروز

بجيبك الاصل ليسيل الثمر
 حرمت من فويتها كارا
 باذنه فان يمت قبل بطل
 وصوفه في الوفاء بخلاف
 ولم يجر رجوعه فبانه
 الخواجة عند اقباض يقع
 ان يفت وقبضا لا يمنع
 يوقف على الامضاء بمن يملك
 فالوقف في كلهما يجوز

وَالشَّرْطُ فِي وَاقْفِ الْكَمَالِ
 بِجَوْزٍ لِلْوَاقِفِ جَعَلَ النَّظَرَ
 فَإِنْ بَكَرَ أَطْلَقَ فَالْحَاكِمُ فِي
 وَفِي اللَّهِ كَانَ عَلَى مَعِينٍ
 وَشَرَطَ مَوْفُوقَ عِلْمِهِ فَاسْتَدْرَكَ
 وَأَنْ يَبَاحَ الْوَاقِفِ فَمَنْعَ
 وَأَمْنَعَ الْوَاقِفَ عَلَى خَيْرِيَا
 وَالْوَاقِفُ لِلسَّجْدِ وَالظَّرِيفِ
 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّ مَنْ صَلَّى إِلَى
 وَالسَّيِّعَةِ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِ
 ثُمَّ الْأِمَامُ سَنَّهُ فَمَا مِنْهُ مَنْ أَوْفَى
 وَالْمَاهِشَمِيُّ وَوَلَدُهُ شَرَفُ
 وَالْوَاقِفُ أَنْ يَطْلُقَ الْفَضِيلَةَ
 مؤنة العبد يمتنع من الوقف

بِالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَاسْتِفْلَالِ
 لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَلْيُنْذِرْ
 وَوَقْفٍ بِعَمِّ نَاطِرٍ فَلْيَعْرِفْ
 يَنْظُرُ مَوْفُوقَ عِلْمِهِمْ فَارْتَدَى
 وَجُودَهُ وَصَحَّحَ الْمَلِكُ
 وَوَقْفٍ لِعَدْوٍ وَوَحَّحَ بِالْبَيْعِ
 وَالْعَبْدَ وَالْعَصَاةَ فَاسْتَجْلَا
 وَوَقْفٍ عَلَى الْأَمَّةِ فِي الْخَيْفِ
 فَيَلْتَمِسُ الْأَخَارِجِيَّ الْأَعْلَى
 فَدَسَّابِعُوا وَصَبَّحُوا لِأَلَا
 بِطَاعَةِ الْأَمَّةِ الْأَتَقِ
 وَهَكَذَا كُلُّ فَيْسَلٍ نَسَبَ
 وَأَنْ يُفَصَّلَ فَارْتَدَى الْفَضِيلَةَ
 على الدين عليهم الوقف

ان يعم

أَنْ يَبْعَ أَوْ يَجْزِمَ بِنَدِّ عَمَّا فَا
 وَإِسْبَابُ اللَّهِ وَالْمَثُوبَةُ
 وَوَلَدُ الْبَنِيهِ وَالْبِنَاءُ يَدْخُلُ
 وَأَنْ يُقَالَ وَقْفٌ عَلَى مَنْ نَسَبَ
 أَنْ وَقَفَ الْمَسْجِدَ لَوَهْدَهَا
 وَالْوَاقِفُ لِلْفَيْسَلِ لِلْحَضُورِ فِي
 أَنْ جَرَّ الْوَاقِفَ يَطْوُونَ سَبْعُونَ
 أَنْ فَضُّوا الْحَقَّ وَمَالًا أَوْ ثَوًّا
 أَرْبَعَةَ أَوْ طَرَفَ الصَّدَقَةِ
 وَبَلَدُهُ الْأَبْجَابُ وَالْقَبُولُ

الثبت

الثبت

الرجعة

الحيث

فانفرضوا يبطل فيما يلحق طالب مستأجرهم من يرت

والشرط فيها فبغير محققه وقبضها باذن من يقول

فجره الرجوع بعد ما قبض
مفروضها لها شئ يمكن خيط
ويمنع حرج الأهل الذم
والثان منها هبة خريبة
تشرط بالقبول والإيجاب
وإن ظن به ما نغاطاه يده
وهكذا لم يشترط إذن ولا
وهكذا إن ذهب الولي ما
لا يشترط القبول في الإبراء
بكره للوالدين بقبض
وصح في الشرح الرجوع في ظن
مالم يكن موهوبه وذم
إن عيب لم يرجع على الموهوب
للوأهب الزيادة المنفصلة
وإن ظن أنه ينصدق أو يقف

أذ حصل الفرية وهي كالعوض
من غيرهم إن يكتموا محسن قد
والأفضل التبر إذا بينهم
وسمها النحلة والعطية
والقبض بالإن من الوهبة
لم يشترط قبض له بجده
مضروفين بل كفى أن يقبل
في يده طفلا فقد شلما
وهكذا الفرية في العطاء
بعضا من الولد بلع نقلا
من بعد أمياض لما قد وهبه
أو ينصرف أو بعوض فاعلم
وإن طرا بفعلة المكسوة
للقابل الزيادة المنفصلة
في مرض الموت من الثلث

مالم يكن

مالم يجزوا رثته كذا إذا
الثالث السكنى مع القول
إن له نوتن جاز أن يعوا
نلزمه إن نوتن بعير أو أملا
وما يصح وقفه مفررا
إن أطلق السكنى أفنضى سكاها
ليس له الإيجار والأسكان
الرباع النجس كالمسكاه
وإن يجس فرسا أو عبدا
مادامت العين كذا الوعينا
أو حبس المملوك للمساجه
وإن يجس على شخص ولا

ناخر القبض اليد فخذ
والقبض والإيجاب بالمعول
والموت فيها يبطل المعنوا
وتلك بالعمري وبالرفق
يصح أن يوفى أو أن يعمر
ينقبه والأهل لأسوه
للغير مالم يكن استبدان
في العقد والقبض وفي الزمان
على سبيل الله بلمزم جدا
عبدا على صديقه كذا
أو خدمة الكعبة والمشاهد
وقد وفات صار أرفا فابلا

موضوع منتهله فقام
فجره الخامس بالأواع

مصدر في فوات

هذا الحديث
في النجس
والقبض
والإيجاب

مباح أو مكروه أو حرام
كالخبر والتبذير والفقاع
في مرض الموت من الثلث
مصدر في فوات
الأواع

وَصَحَّ الْأَكْفَاءُ بِالْأَشَاءِ
لَهُ لِبَشْرٍ نَقَدُّمُ الْإِبْجَابِ
فِي الْعَاقِدِينَ بِاللَّيْلِ أَشَارُوا
إِلَّا إِذَا مَضَى اللَّهُ قَدْ لَغِبُوا
وَلِبَشْرٍ الْفَضْلُ مَبِيعُ الْغَافِلِ
وَفِي الزُّرْمِ الْمَلِكُ أَوْ الْجَاذِ
فَمَا تَمَّ مِنْ ثَمَنٍ لِمَنْ شَرَى
وَلَيْسَ بِكَفَى الصَّمْتِ فِي الْإِبْجَادِ
لَكِنَّهُ يَكْفِي آخَرَ الْعَقْدِ
إِنْ لَمْ يَجْرُ بَيْنَهُ مَبِيعَا
وَلْيُعْطِ الْأَجْرَةَ أَنْ تَصْرَفَا
وَإِنْ تَمَّا كَانَ التَّمَا بِاللَّيْلِ
وَالْمُشْتَرَى بِرُجْعِ بِالْوَجْهِ عَلَا
وَقِيلَ أَنْ يُلْفَ فَلَا يَرْجِعُ
وَيَرْجِعُ الْمُنْبَاعُ بِاللَّحْرِ

إِنْ حَصَلَ الْخُرُوعُ عَنِ الْعِبَادَةِ
وَإِنْ إِلَى أَحْسَنِ فِي الْأَدَاءِ
بَشْرًا الْكَمَالَ وَالْخِيَارُ
بَعْدَ زَوَالِ حَبْرِهِ فَاغْتَبِرَا
وَنَاقِمْ لَعْوَى كَسْبِ الطَّارِئِ
وَهِيَ نَيْبُ صَحْرِ الْحِجَارَةِ
وَالْمُشْتَرَى لَهُ تَمَاءٌ مَا أَشْرَ
فِي الْعَقْدِ أَوْ فِي حَالِ الْأَسْبَاحَةِ
أَمْضَيْتُ وَشِبْهَهُ كَرَأَوْ
مَنْ مَشَرَّ فَلْيُعْطِ مَطْبَعَا
فِيهِمَا بِوَجْهِهَا فَلْيُعْرَفَا
مَنْ حَاضِرُ التَّمَاءِ أَوْ مَنْ هَا لَكَ
مَنْ بَاعَ أَنْ يَلْمَ بِأَرْحَمَلَا
مَعَ عَلَيْهِ وَهُوَ لَعْبَدٌ فَاغْتَبِرَا
عَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَكْ بِالْحَالِ عِلْمُ
أَنْ بَاعَ

أَنْ بَاعَ

إِنْ بَاعَ عَبْدُ الْمَلِكِ مِمَّا مَلَكَ
وَالْمُشْتَرَى مَخْتَرًا أَنْ يَجْمَلَا
بِحَصْنٍ مِنْ ثَمَنٍ إِذْ فَوَّ مَا
وَهَكَذَا إِنْ بَاعَ مَالًا مَلَكَ
بِقَوْمِ الْخَيْرِ بَعْدَ الْمَشْجَلِ
وَجَازَ عَقْدُ سِتْنَةٍ فَلْيُقْبَلَا
وَصَى مَبْنٍ وَوَكَلٍ نَامِنَا
ثُمَّ اللَّهُ يَفْتَضُّ مِنْ غَيْرِهِ
وَإِنْ تَوَلَّوْا طَرَفَهُ فَيَلَا
وَجَازَ لِلْوَكَلِ حَيْثُ أَسَادَا
وَأَشْرَطَ الْأَسْلَامُ بِالْبُرْهَانَا
وَإِنْ بَاعَ مِنْ عَيْلَةٍ يَتَّقُوا

وَأَشْرَطُوا أَوْنَ الْمُسْتَعْتَبِ
كَذَاكَ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ غَالِبَا
مَمْلُوكًا فَبَيْعٌ حُرٌّ يَطْلُ
كَيْفَ الْحَيَاتِ وَالْعَقَارِ بَا

وَهِيَ

وَفَضَلَهُ الْإِنْسَانَ إِلَّا اللَّيْبَاءَ
وَهَكَذَا الْمَقْنُوحُ عِنْدَ عَدَا
وَالْإِبَاعُ الَّذِي مِنْ أُمَّ الْفَرَسِ
وَالْأَقْرَبُ بِحُطْبِ الْإِخْتِلَافِ

كَذَا مَبِاحٌ لَوْ يَجُزُّ مَحَبَّتَنَا
مَا بَيْعَ الْإِنْسَانَ مِمَّا جَدُّ
إِنْ قَبِلَ كَانَ الْفَتْحُ عِنْدَ جِزْرِ
إِذَا نَقَلَ الْإِجْمَاعُ فِي الْإِخْتِلَافِ

الشَّيْءُ

وَلَيْتَ مَقْدُورًا فَالْبَيْعُ
وَصَمَّ فِي الْإِبْنِ شَيْئًا هُوَ
وَالْإِخْتِارُ الَّذِي قَدْ اشْتَرَى
وَإِنْ بَكَرَ بَقُولِي عَلَيْهِ الْمَشْرُوعُ
فَإِنَّ الْبَيْعَ ضَمَّ الضَّمِيمَةَ
وَبَيْعٌ مَا فَدَّ ضَلَّ أَوْ مَا جَعَلَ
وَهُوَ مَرَعِي فَإِذَا نَعَدَّ
وَالْأَقْرَبُ إِجْتِاحُ الْبَيْعِ إِلَى
فَإِنْ بَكَرَ نَأْمَنَّا وَمَقْتَنَا
لَمْ يَكْفِ ضَمَّ الْبَيْعِ بِلِصْدَا

لَهُرًا إِذَا لَمْ يُعْتَدِ الرَّجُوعَا
لَمْ يَلْفَ بِحَسَبِ مَنْ يَمَازُونَ
إِنْ عَلِمَ الْإِبَانُ إِذْ مَخْبِرٌ
لَمْ تُشْرَطْ ضَمِيمَةٌ فِي الْإِطْمِينِ
لَمْ يَلْتَفِتْ أَحْكَامُهَا الْيَكِيمَةَ
بِلَا إِبَانٍ جَاءَتْ مَطْرُودَا
لَسَلِمَةً فَالْمَشْرُوعُ قَطْرَا
ضَمِيمَةٌ مِنْ ثَمَنِ إِذْ جَعَلَ
جَازٍ مَعَ الْقَمِيمَتَيْنِ فَإِذَا
يَكْفِي ضَمِيمَةً إِذَا نَعَدَّ

دَبْد

الشَّيْءُ

وَلَيْتَ مَا بَيْعَ طَلَقًا فَاعْرِفَا
وَالْأَشْهُرُ الْحَوَازِ إِنْ دَخَلَ
وَلَا يَبْصُرُ بَيْعُ أُمِّ الْوَلَدِ
أَوْ لَهَا فِي ثَمَنِ إِنْ نَعَسَا
وَالثَّانِي أَنْ يَخْفَى أُمُّ الْوَلَدِ
فَالْبَيْعُ إِنْ عَجَرَ السَّيِّدُ أَنْ
رَاجِعُهَا مَاتَ قَرِيبُهَا وَلَا
خَاسِمُهَا إِنْ كَانَ الْأَرْضِيَانِ
سَادِسُهَا أَرْجَلُهَا بِالْوَلَدِ
سَابِعُهَا إِنْ مَاتَ مَوْلَاهَا
ثَامِنُهَا الْبَيْعُ عَلَى مَنْ يَنْتَفِقُ
فِي بَيْعِهَا بِشَرْطِ عَيْنٍ نَظَرُ
فَلَا يَبْصُرُ بَيْعُ مَبْلِكٍ وَفِيهَا
خَوَابِدٌ مِنْ إِخْتِلَافٍ جَمَلًا
مَا عَاشَ الْأَقْرَبُ ثَمَانٍ فَهَنْدُ
مَيْتًا أَوْ حَيًّا يَقُولُ أَظْهَرَ
عَلَى الْبَيْعِ لَيْسَ لَهَا يَسِيدُ
يَنْتَفِقُ بِالْبَيْعِ عَلَيْهَا لِحْنُ
وَأَرْتِ غَيْرُهَا فَعَيْنُ عَجَلًا
فَبَلْ عَلَوْ فِي حِينٍ لَيْسَانُ
مِنْ بَعْدِ مَا فُلِسَ فَلْيُجْعَلْ
مَا لِسْوَانِهَا مَعَ دِينٍ قَدِ عَلَا
عَلَيْهِ هُوَ مِثْلُ عَيْنٍ يَنْتَفِقُ
وَالْأَقْرَبُ الْحِلُّ فَلَيْسَ بِحُطْرُ

الرَّابِعَةُ

إِنْ يَجُزُّ عَدُّ حُطْبِ الْفَتْحِ مَبْشَعٍ
بَيْعًا وَفِي الْعَبْدِ الْإِخْتِلَافُ نَأْمَعٍ

وَالْوَجْهَ أَنَّ النَّبِيَّ مَوْفُوقًا عَلَيْهِ رِضَاءُ أَوْ لِيهِ لِيُقْبَلَ

المشقة

لِيُشْرَطَ الْعِلْمَ بِقَدْرِ الثَّمَنِ وَجَدْنَهُ وَوَصْفَهُ الْمَعِينِ
فَيُبْطَلُ النَّبِيَّ بِحُكْمِ الْبَيِّنَاتِ وَالْمَشْرُوعِ وَالْإِجْتِنَابِ الطَّائِعِ
أَوْ ثَمَنٍ يَجْمَلُ بِالْمَقْدَارِ أَوْ جِنْسٍ أَوْ وَصْفٍ بِالْإِعْتِبَارِ
فَالْمَشْرُوعِي أَنْ قَبَضَ الْمُسْعَا حِينَئِذٍ يَضْمَنُ فَلْيُطِيعَا

الشيخة

لِيُعْبَرَ لِلتَّعْنَادِ فِيهَا وَزِنًا أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدَلٍ عَامًا عَيْنًا
وَالْوَزْنُ فِي الْمَقْدَرِ وَصَحَّ إِذِ الْوَزْنُ فِي الْمِكْيَالِ وَالْعَكْرُ
وَاحْتَمَلَ الْبَطْلَانُ فِي الْأَجْبَرِ فَالْوَزْنُ أَصْلُ الْكَيْلِ فِي النَّقْدِ
إِنْ شَاءَ عَدْلٌ يُعْتَبَرُ مِكْيَالًا وَيُنْتَبِهُ الْبَيِّنَاتِي إِلَى مَا كَانُوا

الشيخة

يُجَوِّزُ أَنْ يُبْنَى حَرْفًا عِلْمًا إِشَاعَةً وَالْأَصْلُ فِيهِ أَعْلَى
اخْتَلَفَتْ أَجْرَاؤُهُ كَالْحَوْصِ أَوْ اسْتَوَتْ كَالدَّهْنِ حَيْثُ
يُصَحَّ أَنْ يَبَاعَ نِصْفُ الصُّبْرَةِ وَنِصْفُ شَاةٍ عَلِمَتْ بِالْحَبْرَةِ

ان

إِنْ بَاعَ شَاةً مِنْ قَطِيعٍ يُبْطَلُ إِنْ كَانَ عَيْنُ الشَّاةِ فِيهَا فَجَمَلُ
وَصَحَّ بَيْعُ أَصْوَعٍ مِنْ صُدْرَةٍ وَأَنْ جَمَلَتْ قَدْرُهَا بِالْحَبْرَةِ
إِنْ نَفَصَتْ فَالْمَشْرُوعِي يُخْتَرُ فِي الْفَيْحِ وَالْأَخَذِ بِفَيْحٍ يُقَدَّرُ

المشقة

حُضُورَهُ كَيْفِيًّا عَنِ الْوَصْفِ وَإِنْ يَعْزُبُ بِكَيْفِيَّةٍ خَيْرٌ مِنَ الْكَيْفِيَّةِ
وَأَنَّ هُمَا فِي الْإِخْتِلَافِ الْخِلَافُ قَدَّمَ قَوْلَ الْمَشْرُوعِي أَنْ خَلَفَا

المشقة

وَمَا يُرَادُ الصَّعْمُ مِنْهُ يُعْتَبَرُ كَمَا يُرَادُ رِيحُهُ فَيُخْتَبَرُ
وَجَازَ أَنْ يُبْنَى عَنِ الْبَيِّنَاتِ صَحِيحٌ دُونَ الْإِخْتِلَافِ فَعَلًا
فَإِنَّ بَابَ الْعَيْبِ فَالَّذِي أَشْرَفَ فِي الرَّدِّ وَالْأَرْضُ لَهُ خَيْرٌ
وَالْأَرْضُ حَيْثُ أَنْ يَكُنْ نَصْرًا وَإِنْ إِلَى الْعَمَلِ يَقُولُ الْفَيْحُ صَفَا

أَبْلَغُ فِي الْجَمَلِ بِلَا إِعْتِبَارٍ مَا أَصْلُهُ يُعْتَدُّ بِالْإِعْتِبَارِ
فَإِنْ بَيْنَ قِسَادِهِ حِينَ يُعْتَبَرُ بِرُجْعِ بَارِشِ النَّفْصِ مَا قَدْ حَسُرَ
إِنْ أُنْفِقَ الْفَيْحُ مِمَّا أَنْكَسَرَا بِرُجْعِ مِمَّا أُعْطِيَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ
وَهَلْ يَكُونُ مُسْتَحَقًّا فِي الْأَمَلِ بِطَرَفٍ فِيهِ نَقْضٌ كَمَا رَوَى

وَيُتِمُّ الْخِلَافُ فِيهَا بِلَزْمِهِ لِنَفْسِهِ عَنْ مَوْضِعٍ لَيْسَ

العشرون

بِحُوزِ بَيْعِ الْمَسِدِ فِي الْفَارِغِ لَمْ يَنْفِقِ الْفَارِغِيهِ لِيُظْمَنَ
وَالْأَخُوَطُ الْفَتْحُ يَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ
بِإِزْمِهِ ثُمَّ لَيْسَ الْمُدَّ خَلًّا

العشرون

يَبْطُلُ بَيْعُ الْحَوْثِ فِي الْأَجَامِ وَالْجِلْدِ وَالصُّوفِ عَلَى الْأَنْعَامِ
وَهَكَذَا الْأَلْبَانُ فِي الصُّوفِ وَأَنْ ضَمَّتِ الْعَبْرُ فِي الْجَمْعِ
وَالْأَوْبُ الْجَلُّ أَنْ اسْتَجَرَّ صَوْفٌ أَوْ اشْتَرَطَ أَنْ يُجْرَا

العشرون

بِحُوزِ أَنْ يَبَاعَ دُرٌّ وَدُفْرٌ وَبَيْعُهُ وَالذُّرُّ فِيهِ مَجْرٌ
لِأَنَّهُ مَثَلُ التَّوَيُّ فِي التَّمْرِ فَلَيْسَ مَا يُوجِبُ مَنَعَ الْأَمْرِ

العشرون

إِنْ بَكَرَ الْمَبِيعُ فِي الْأَنْعَاءِ اسْفُطَ مَا بَعَثَ لِلْوَعَاءِ
وَأَنْ يَبْعَهُ مَعَهُ وَلَمْ يَضَعْ فَلَا أَوْبَ الْجَوَازِ حَتَّى مَاقِعَ

وليفقه

ما يوجب البيع في الفارغ
بالحوزة في الفارغ
بالحوزة في الفارغ
بالحوزة في الفارغ

وَلْيَفْقَهُ فِي اللَّهِ يَكْتَسِبُ

ب ت ه ل ي س ع ف ط ذ ز ح

وَلْيَقْبَلُ التَّاجِرُ أَنْ تَقْرَأَ
هَلْ تَشْرَعُ إِذَا كَلِمَةُ التَّجَارَةِ
وَلَا تَرَى فَاذًا إِلَّا إِذَا

أَوْ جَعَلْتَ مِمَّنْ لَهُ الْخِيَارُ
وَدَفَعْتَ نَفْسَ الْأَسْثِقَالِ
وَلَا يَزِيدُ فِيهِ وَكَيْفَا

ز و ح ط ي س ع ف ط ذ ز ح

وَلْيَسَافِحْ فِيهَا وَكَيْفَا
كَيْفَا تَلَا بَعْدَ الْأَشْرَافِ

ط ح ط ي س ع ف ط ذ ز ح

حُذْنَا فَصَا وَأَوْفِي مَكِيلِهِ
لَا يَمْدُ مَا طَهَّرَ الْعَامِلُ

وَأَنْ يَدْمَ مَا لِنَفْسِهِ عِيَا
بِأَنْزَلَهُ عَلَى الْمَوْعُودِ بِالْإِيمَانِ

بِأَنْزَلَهُ عَلَى الْمَوْعُودِ بِالْإِيمَانِ
إِلَّا إِذَا اخْتَفَتْ تَحْتَ مَوْزَعَا

إِلَّا إِذَا اخْتَفَتْ تَحْتَ مَوْزَعَا

وَصَبَّ النَّفْلِيَّةُ فِيهَا يَكْتَسِبُ

ب ت ه ل ي س ع ف ط ذ ز ح

بَيْنَ الْمُعَامِلَيْنِ فِي الْأَضَافِ
أَوْ شَرَّحَانَ الْخِيَارِ مُطْلَقًا
فِي زَمَنِ الْخِيَارِ قَالُوا لِي نَعْمَ

جَعَلْتُهَا بَيْعًا عَلَى مَا اخْتَارَ
اسْفُطَ قَالَهُ اخْتِيَارًا
مُحْتَمِلٌ أَنْ يَدْرُجَ حَكْمُ الْحَالِ

عِيَا وَلَا يَجْلِبُ لِبَيْعٍ وَشَرَّ
إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا يَتَعَدَّى

تَهُ لَشَهَادَاتٍ بِالذِّعَاءِ
بِحَيْثُ لَا يُفْضَى إِلَى الْجَمَالَةِ

وَلَا يَدْرُجُ مَا سَلَعَةَ الْعَامِلِ
لَيْسَ يَكْتَسِبُ لَمْ يَكُنْ مَوْثِقًا

ز و ح ط ي س ع ف ط ذ ز ح

زِيَابٌ كَذَّاعِي دَرِي الْأِيمَانِ
مُؤَنَّةَ الْبُيُوتِ عَلَيْهِمْ مَرْمَعَا

مُؤَنَّةَ الْبُيُوتِ عَلَيْهِمْ مَرْمَعَا

مُؤَنَّةَ الْبُيُوتِ عَلَيْهِمْ مَرْمَعَا

بج ولبيترك التيقن والتأخر
بد ولا يعامل أهل ذمته
 ولا ذوى الشبهه في الأموال
به لا يعرض خذ لعن مطعن
بو ويبغى الزك لا يزيد ياد
بب ولا يبين بين طلوع الفجر
بج لا يدخل المؤمن في سووم
 وإن يكن سووم من اثنين قالا
 وليس في ما كان في الدلالة
 وهل كذلك التماس المشرك
 وليس مكر وهما لا من البدع
بط لا يتوكل حاضر لباد
 وحده أربعة الفرض
 وأترك شراء ما نكفوه ولا
كا ولبيترك الحكرة للفقير

في الشوز هو ذكاهة
 كذا ولا حارفا محولا
 ولا المؤمن ولا الأذال
 للكيال الوزن إذا لم يكن
 في المال عند دعوة المناد
 إلى طلوع الشمس من الأجر
 بعد الزاوي أو الدين يا أحم
 يجعل نفسه لنخص بكذا
 كراهة ما دام تلك الحالة
 من بعضهم تركه فليظن
 ترك الدين منه التمس أن يدع
ك ولا تعلق الركب من بلاد
 إذا نوى مع جهل سفر الشيخ
 خيار الأعداء عين حصلا
 في التمر والخطبة والشعير
 والسمن

والسمن والزيت في التث
 يفرض أن يبيع إن يتحصر
كب وفي اختلاف في الشبيه
كج لا يبيع الرج ولا الوضعة
كد بكرة أن يبيع ما لم يفيض

والميل في مذهب أهل البيت
 وإن يكن يحف فليعمر
 دعه وفي المعدد فيما صوب
 لرسائل السبعة المبع
 ذاكيل أو وزن يقول رنفة

فصل في الحج
 الفصل الثالث

وملك الإنسان عند السر
 هذا وإن أسلم بعد البي
 لقط دار الحرب حيث يعلم
 لا دار الإسلام سووم بلغا
 ومملك المبيح حال العيب
 لا يشف للرجال بالبقاء
 وهكذا أملاك النساء
 كذا لا يثبت للبناء
 لا يمنع الشراء بالزوجة

في كفره الأصلي وهو كافر
 له يعرض محرر قد علم
 رن إذا لم يكن فيها مسلم
 معترفا بوقف مسوغا
 من غير خمس شخص عن طيب
 ملك الأصول والفروع مطلقا
 من نسب فمن رضاع يلزم
 ملك العمودين على السواء
 لكنها تبطل بالرفيق

وَيَدْخُلُ الْحَمْلُ إِذَا كَانَ اشْتَرَطَ
 بِرُجْعِ الْبَيْتِ حَيْثُ انْتَرَضَا
 وَبَشَرَى الْمَشَاعَ لَا الْعَيْنَ
 فِي مَوْضِعِ الزَّيْنِ أَوْ وَجْهِ الْأُمِّ
 بَدِيًّا أَنْ يُغَيَّرَ الْأَسْمَاءُ
 وَلَيُصَدَّقَ طَائِعًا بِأَبْنَاءِ
 بَكْرِهِ وَطِ الْأُمِّ الْمَوْلُودِ
 وَالْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مطلقًا
 فَأَمَّا لِلْبَيَاعِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ
 أَنْ جَعَلَ الْعَبْدَ لِعَبْرَةِ عَلِيٍّ
 بَلْزَمَهُ أَنْ يَشْتَرِي الْأَمَانَةَ
 وَأَنْ مَضَتْ تَمَسُّرًا رُبْعُونَ
 وَهَكَذَا يَشْتَرِي الذَّكَاءَ
 أَوْ مَلَكَهَا امْرَأَةٌ وَوَدُونَ ذَكَرَ
 لَشْتَرِي الْحَامِلَ بِالْوَضْعِ وَلَا

لَكِنَّهُ إِنْ قَبِلَ قَبْضَهُ سَقَطَ
 مَقْومًا مَعَ حَمَلِهَا وَحَمْلُهَا
 مِنْ جُرْمٍ حَتَّى أَنْ عَلَى مَا بَيَّنَّوْا
 يَنْظُرُ مَنْ يَبْنَاهَا مَمْلُوكًا
 مِنْ اشْتَرَى الْعَبْدَ وَالْأَمَانَةَ
 مِنْ دَرَاهِمٍ وَلِيُعْطِيَ حَلْفَ أَمْعَدِ
 مِنَ الزَّانِ بِأَمْلِكِ أَوْ مَقْفُودِ
 لظَاهِرِ الْأَيْدِي حَيْثُ أَطْلَقَهَا
 وَأَدْعَى شَرْطَ الْبَيْعِ فَإِنْ شَرِطَ
 شَرَا بَعْضًا بِكَوْنِ مَحْمُولًا
 بِحَيْضَةٍ مِنْ فَصْلِ الشَّرَاءِ
 مِنْ لَا يَحْبِضُ إِذَنْ سَنَ فَكَيْفَ
 إِلَّا إِذَا عَدَلَ بِبِرِّهِ أَخْبَرَا
 أَوْ وَصَفَتْ بِالْبَيَاسِ سَنَ الْبَيْعِ
 بِحَرْمِ غَيْرِ الْوَطْءِ حَتَّى اغْتَرَا
 وَفِي

وَقَبْلَ سَبْعِينَ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا تُفْرَقُ الْأُمُّ مِنَ الْأَطْفَالِ
 بِالْعَيْبِ الْمُبْتَعِ قَبْلَ الْفَيْضِ لِلشَّيْءِ الرَّدِّ وَرَدُّ الشَّرْطِ
 وَهَكَذَا فِي زَمَنِ الْخَبَارِ إِنْ عَرَضَ الْمُبْتَعُ عَيْبًا

بُرْدِ بِالْخَبَارِ إِنْ عَيْبَ طَرَا فِي الْجَوَانِ لِأَنَّ الشَّرْطَ
 وَرَدَّهُ بِالْعَيْبِ أَيْضًا مِمَّا كَرِهَ فِي أَوْبِ الْأَقْوَالِ هُوَ يُضْمَنُ
 وَيُتِمُّ خِلَافَ حَتَّى اسْقَطَا خِيَارَهُ الْأَصْلِيَّ وَالْمَشْرُطَا
 وَقَالَ نَجْمُ الدِّينِ فِيهَا نَقْلًا لِأَنَّ الْأَبْنََاءَ وَأَعْقَلًا
 لَكِنَّهُ قَدْ قَالَ فِي الشَّرَائِعِ الْعَيْبُ فِي ثَلَاثَةٍ مِنْ بَابِ
 مَعَ حَكْمَةٍ فِيهَا بَيَانٌ لِأَنَّ الْأَرْضَ وَهُوَ يُخَالِفُ الذَّكَاءَ قَدْ نَقَلَا

إِنْ اسْتَحْفَتِ امْرَأَةٌ فَبَعْرَهُ وَأَطْنَبَهَا بِرُجْعِ إِذَا تَوَلَّعَتْ
 وَالْغَرْمُ بِالْعَيْبِ وَيُضْمَنُ وَرَدُّ وَاجْرَةُ الرِّبْنِ وَفِيهِمُ الْوَلَدُ
 النَّاسِجَةُ

ان يخلف مولى العبد
 عن غيره وله بكن من يند
 من يخلف مولى العبد
 وبن دعوى سيد القبر
 ولا امر ان بان ان يند
 وعبره في ملك عبد
 فليخلف المولى الذي اذنه
 للمخوف الماذون او محبنا
 من ماله ويقبها محررا
 للحج او جلا فيه اذ حصره

الخصم

ان اشترى عبدان مازونا
 واختلفا في السبق قبل
 وان يجر عقدهما المولى
 وانخص بالصحة عقدهن
 كل رقيقه بلا نسيان
 وقيل بل طريق كل يدع
 له بك في الصحة من اشكال
 الا اذا الامر امضى ما الفخ

السائق

جاربه من رضى صلح شرقي
 والمشرى بردها ان جهلا
 وضاع ان لم يوجد اللدفع
 محرر شررها لا يطلق
 وليتبع عبد الثمن المكمل
 وقيل شعى لحد بث قد دفع

البيع

بيع

وبيع عبد من رقيقين اشبع
 وجاز ببعه بوصف سبلا
 فان بيع عبدا واعطى اثنين
 بين ضمان البع قد فرضا
 وجاء في الثقل انحصار الحق
 فبسخ النصف من المجموع
 واشترى كافي ملك عبد ياني
 وفي اشحاب الحكم في ما اذا
 كذا الثاني باع سواه كامه
 وهكذا اشبع عبدا ن وقع
 والبيع بالوصف حلولا فلما
 فقر واحد من العبدين
 على ضمان ما يتوخى فضلا
 كله ما ذون ضمان يعنف
 وكثر رد النصف من كل نوع
 جبران صادق الا باق
 عليه ما ورد فاذا نادا
 بل اي عين فاعرف المقدم

الفضل
 في البيع
 والاشباب

وله يجر بيع الثمار قبل ما
 وبيعها از بد من عامه وقد
 وجاز من بعد صلح عرفا
 والاقرب الكوة بشرط القطع
 بيد الصلح باجر الرطب
 نظهر عاما واحدا فليبعها
 خالف في هذا الصدوق
 وقيله بعد الظهور خوفا
 صميمه بربله كما روا
 او اصفاره بقد الرطب

وفي سواه بالنعقاد الثمرة
وبعد الاعتقاد لشري المحصر
كما يباع التمر البادي وما
ان يمتزج فالمشترى معتبر
وجمها مضمي فهل للشاري
اقر به ذلك ان لم يكن
فان يفرط فابض فله ملكا
لو قيل ان كان لغيره فله
وان يكن من بعد فمضيه فلا
كذا يجوز بيعه ما يفرط
كالنوب الخاوي بيع ما يمتزج
يخرج عن بيع الاصول الثمرة
وجاز ان يستثنى منها ثمره
وصح ان يستثنى المشاعا
وفي الاجودين اذا خاس الثمر

وان نعتت بالكم مضمرة
بلفظة او لفظان محصر
ببدا وفي اللفظ عرف ملكا
في الضيق والشركة من معتبر
فتح لبيع الاثني ان الظاهر
ناخر القطع به فليسكن
منه يكن نفي الخيار ملكا
من قبل قبض خبر الله اشتر
خيار اصلا كان فولا املا
بخرطة او خوطان بشرط
جزة او ازيد منها فليجوز
في غير نخل فانها الموثرة
في شجران عتبت او شجرة
او اصولا معلومة او صلحا
اسقط من الثنا على اقدر ظهر

ولا يجوز

مسائل

ولا يجوز ان يباع الثمرة
من نخل او سواه للغايبه
الا على ما قد استثناهما
ولا يباع سنبل محافل
مجبها على الاصول الثمرة
وسمها في النخل بالبرانية
يخصها من ثمرها سواها
يجوز او حب ما فله ما فله

الثانية

يجوز بيع الزرع فاما على
للبيع الفصل الذي يفسد
من اشترى واخره المعطل

الثالثة

يجوز للشريك ان يفتلا
وليس بالبيع ولكن يلزم
بخصه الشريك مما حصل
بشرط ان كسبه هو يحكم

الرابعة

يجوز ان ياكل مما مر به
لكنه بشرط ان لا يفسدا
ولا يجوز مطلقا ان ياكل
من ثمر او زرع ارض فائده
ولا بعد المرع فامسدا
وذلكه راسا يكون افضل

الصرف ببيع ثمن بالثمن
أو اصطحا بالشيء حتى يقبضا
مؤكلا في القبضين شيئا اشترى
في قبض بعض صح فيه مفسطا
والبعض الوكيل ما قد نقدا
وليعتبروا في من مؤكلا
ولا يجوز الفضل فيما أحدا
ثم نواب كل نقد بفسرد
وحثما بعث الثرايين معا
إن اصحل البئر في الخاس
وقبل شرط خاثة بصوغ
وليس بالصريح في ماردوا
ثم آناه صنع منهما معا
وجاز إن بيع بواحد إذا

وشرطه نقابض في الموطن
أو الرضا بين مريان نقبضا
بالنقد في الذمة نقد البئر
وغيره إن لم يكونا شرطيا
فكل نقرة المدين عقدا
إن كان في الصرف له مؤكلا
وإن بدا منكسرا أو زادا
بغيره يباع حتى يعقد
صرفت بالنقد من كبل المبعثا
بيع بغيره لم يكن من باس
في درهم بدرهم بسوغ
وخالف الأصل على ما قد زد
يباع بالنقد من حيث
زاد على مجايس قد أخذ

ويكفي

ويكفي فيه بضع غلبا
في جلبة المزكبة السيف غير
وإن كان بعد ز العلام كفي
إن باعه بضعف بنافسوق
حكم نواب الصانعين مطلقا
وليصدق بالثراب
فإنهم من بعد ذلك بانوا
وإن يكن من بعضهم معلوا

ختم

وفي الدرر الفطع فيه أوجبا
علم إذا بيعت بحسن ما ذكر
ظن بأن زاد جملتها ما صفا
الأداء أم صحح أو نطق
حكم نواب معدن قد سبقا
إن جعل الصانع بالأزباب
وأنكر وأقالا فوب الضمان
فلنخرجن من حقه ملزوما

أو عين الدرهم والدينار
فيصل البيع بعيب بدنيا
فإن يقابله مجايس بطل
وإن يواز ما سوى المماثل
وكان للبايع والمبتاع
وإن بين من جنس الحب قد

نعتنا كذلك الاعتبار
من غير جنس النقد بعتنا
من أصله السع بعيب قد
يصح في التسليم والمقابل
شخ مع الجمل بل إنزاع
وإزى مجايس بل إنزاع

وَأَنْ يُوَازِجَهُ صَرَفًا فَفِي
وَبَعْدُ كَانَ لَهُ الرَّدُّ وَالْإِلَاقَةُ
وَالْأَرْضُ مِنْ غَيْرِهِمَا الْعَلَاءُ
وَأَنْ يَكُنْ فِي غَيْرِ صَرْفٍ سَبْقًا
إِنْ لَمْ يَعْينَ نَفْدَهُ يُعْوَضُ
وَجِبْتَا لَمْ يَكُنْ صَرْفٌ أَطْلَقًا

مَجْلِبِهِ الرَّدُّ وَأَرْضٌ فَدَفْعًا
أَرْضٌ مِنَ التَّغْدِينِ بِمَا حَصَلَا
أَجَازَ حَقًّا دَوْصَةَ الْكِرَامَةِ
فَالرَّدُّ وَالْأَرْضُ حُجُوزٌ مُطْلَقًا
فِي الصَّرْفِ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَنْبَغِضْ
إِبْدَالُهُ التَّغْدِيَةَ وَأَنْ تَقَرَّفَا

الفصل في التلطف

نَقُولُ اسْتَفْتَيْتُكَ مَا لَاقِيَ كَذَا
كَذَاكَ اسْلَمْتُ لِيكَ فَعَوِذُ
وَلِيَدْرُ الْوَصْفُ الَّذِي تَخْتَلِفُ
بِحَيْثُ لَا يَبْلُغُ فِيهِ الْغَايَةُ
وَالشَّرْطُ لِلْأَجُودِ وَالْأَرْدِي
وَكُلُّ مَا لَا يَبْضُ الْأَوْصَافُ
كَالْمُخْبِرِ وَالْمُخَوِّمِ وَالْمُجْلُودِ
كَذَلِكَ الدُّرُّ وَالْمُجَوَّاهِرُ

إِلَى كَذَا فَيَقْبَلُ الذَّاخِرَا
وَذِكْرُ حَيْثُ مِنْ شَرْطِ التَّلَطُّفِ
جَدَّاهُ الْأَثْمَانُ حِينَ يَتَلَفُّ
فَيَنْدُرُ الْوُجُودُ بِالْمَقَابِرِ
لَا يَجِيءُ إِلَّا رَدِّي أَنْضَعُ
مِنْهُ قَبِيهِ اسْتَعِ الْأَسْلَافُ
وَالنَّبِيُّ مَخَوَّنًا عَلَى الْمَعْمُودِ
إِذَا خْتَلَفَ الْوَصْفُ فَمَا ظَاهِرُ

وجاز

وَجَازَى فِي الْخَضِرَةِ وَالْحُجُوبِ
وَسَاعَ فِي الْحُجُوبِ أَنْ كَلِمَةُ التَّلَفُّ
فَلْيَعْطَمَا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْلِبَ فِي
وَلَيْسَ شَرْطًا أَنْ يَكُونَ اللَّيْنُ
فَيَجِيءُ التَّلَطُّفُ لِلْمَحَلِّ وَهُوَ
وَالْأَقْرَبُ الْمَنْعُ مِنَ الْأَسْلَافِ
وَلْيَقْبِضْ التَّلَفُّ وَلَمْ يَقْبِضْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْرَطًا فَإِنْ شَرَطَ
وَلْيَعْتَبِرْ بِكَيْلِ أَوْزَانِ ظَهْرٍ
وَيَنْبَغِي تَعْيِينُ وَقْتِ التَّلَفِّ
وَصَحَّ فِيهَا حَلُّ صِيغَةِ التَّلَفِّ
وَلْيَعْلَبِ الْوُجُودُ عِنْدَ الْأَجَلِ
وَيُحْمَلُ الشُّهُورُ فِي الْأَطْلَافِ
إِنْ يُشْرَطُ أَنْ يَجِبَ بَعْضُ الثَّمَنِ
إِنْ يُعْتَبَرُ مَوْضِعُ التَّلَطُّفِ لَوْ

وَالشَّمُّ وَالصَّبِيحُ فِي اللَّيْلِ
حَتَّى عَلَى شَاةٍ لَبُونٌ إِذْ صَفَّ
فَرُبَّ مَآءٍ مَوْعِدٍ لِلتَّلَفِّ
مُحْصَلًا بِالْفِعْلِ جَمْعًا يَجْتَمِعُوا
حَيْثُ تَنَالُ الصَّفَةَ الْمَطْلُوبَةَ
حَامِلَةً أَوْ ذَاتُ طِفْلِ مَرْدِفٍ
أَوْ يَنْشَبُ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ تَقَا
يَبْطُلُ بَيْعُ الدِّينِ بِالذِّينِ سَقَطَ
أَوْ عَدَدٍ عِنْدَ تَقَاوُثِ نَدَى
بِالْأَجَلِ الْمُحْرُوسِ عَنِ التَّلَفِّ
إِنْ عَمَّ عِنْدَهُمَا وَجُودُهُمَا
إِنْ يُشْرَطُ فِيهِ بِقَوْلِ مُجَلِّدٍ
عَلَى الْهَذَا لِيَنْبَغِيَ تَقَا
أَبْطُلَ فِي الْكُلِّ بِحُكْمِ بَيْنِ
أَوْ لَا يَفِي مَوْضِعَ عَقْدٍ لِلتَّلَفِّ

ان يلبز في العقد شطاسا
ويتبع ما اسلف فيه بعد
ان دفع البايع ما فوق الصفه
في نفعه مادون وصفت
ان يقطع في اجل قد قلد

جاز كان يبلعه ابلغا
يجل مكره وقيل حرما
يلزم ان يقبله من اسلفه
قبوله وجب برضى فليجب
يجبر ان يفسخ او ان يصبر

الفضلان
ان يبيع ما يملكه
في البيع
ان يبيع ما يملكه
في البيع
ان يبيع ما يملكه
في البيع

سلام ان لم يملك فيه خبرا
وشرطها العايم بقيد الثمن
ويلزم الضد فان لم يرد
او يكذ اعلى قد تفسرا
وان بالاسنجا زادا فمما
دون اشترى بكذا الا اذا
يلزم ذكر العيب ان كان عرض
ولا يجوز فيه ان نفوما

براس مال وهي اطلب الشرا
والبيع والغرم وقد للمون
قال كذا اشترى ان يرد
وان يرد يفعله فليجبر
فضل على هلكنا نفوما
نقول واستأجرت فيه كذا
وليسقط الارش اذا كان قبض
ابراض جملته مع ما قوما
ان ظهر

ان ظهر الكذب بما قد خبرا
بحرم ان يغير في المبايعه
ايضا اذا ابتاع بغير سابقه
ولم يجر العايم الا بخيار
والتمن المعطى لرب المال

او غلط اخبر الكذب اشترى
بما اشترى من عبده مخادعه
هو محوز بلا مضايقه
بما عليه قوم التجار
واجرة الشراء للدلال

ان يبيع ما يملكه
في البيع

ان يبيع ما يملكه
في البيع

وتلك في الاحكام مثل الثنا

الكن بمعلومه من التقضان

وفي اذا باع براس المال
بقول شركك بالتصيف
وذلك في التحقيق للا انواع

وجاز ان شريك بالمقال
ما اشترى مع عليهما مفضلا
بيع براس المال للمشايع

ان يبيع ما يملكه
في البيع

مورده الشبان من حين قدر
ودرهم منه على ما تبنا
وضابط الجهن هنا ما خلا

بالكيل او بالوزن مع فضلك
اعظم من سبعين زبدا
في لفظه خصت كثر مثلا

وفي الزبا الحظوة والشعير
واللحم في بيع الحيوان
ولا ربا بين آبي من ولد
وبين مسلم وأهل الحرب
وبين مسلم وأهل الذمة
ولا يثبت عقد البيوعين
وجاز أن يخلص بالقبض
ببائع ذرهم ومد من عمل
وجاز بالمجموع غير ضائر
وإن بيع بالمثلية أهنا
كذلك إن أوض كل صاحبه
ولا يجوز بيع نمر بالرطب
وفي اختلاف الجبن فالمزب
والجوز المائي لا يضر في
ولا يباع اللحم بالحيوان

جنس على قول هو الشعير
فالضمان والمغز هما استبان
وبين زوجين ولا فيما بعد
إن يعطى الحر حتى لا أن يرب
بأبي الزبا ولا ربا في الضميمة
زوان أو ثين هناك إن ثين
من ارتكاب الخصلة الذميمة
بدرهمين أو بمدى ما حصل
وليصرف كل إلى المغاير
فضلا بلا شرط نجاة الزبا
كأن يبا ربا بغير شائبة
وكل ما إن جف ينقص كالعبد
جائزة في التقدير والسيبة
حيز وحل ودينق إن جفو
الإدما اختلاف الجبنان

فاخص

عشر
في البيع
والقصاص

أفاخص بالبيع خيار الجبل
ولا يربله فوافد متى
لنقطة شرط سقوط إن يقع
وإن يفارق واحد مختارا
وأخصن بالسقوط حق المذموم
وفدح الفاسخ فاسلك
وإن يخبثه مكان ساكنا
ب ثم خيار الحيوان قد
أبامه قلته فتحصل
لنقطة شرط سقوط إن يقع
ج خيار شرط لازم بالنظر
وشرطه الواحد أو هاتما
وجاز أن يشترط المومر
والأقرب للزوم إن يتركه

البيوعين صاحبين فأقبل
أصطحا أو حابلا إن ثيننا
في العقد والاسقاط بعد
عن مجلس العقد لا يجازا
بيعه دون اللكم بلزوم
وهكذا كل خيار مشتركة
كان خيار الطرفين ثابتا
للمشترى لم ينجي فبمن شرط
مبد وها من حين عقد
في العقد والاسقاط
في أجل معين بالقبض
أو اجنبي جاز قلبها
فبقتى قول اللكم لدمر
بلزمه أن يشاره مما مثله

كذا الحكم كل ذي خيار
ح خيارا فاختير فلا يشترط
والقبض للقبض بحكم العدة
ه خيارا وما يفسد في اليوم اذا
و ثم خيارا روي في خبر
مضى يرد في طرف البيع
واللزمت فيه اشارة الى
وان روى البعض وبعضا
ز خيارا عين مع مجاز الزمان
والعين لا يفسد بالضرر
الا اذا كان مشذورا وقد
وفي بحث لزوم الضرر
فيمكن الفسخ واخذ المثل
وهكذا الوتلف المبيع او
ح خيارا عين وهو ما يقض

وليشترط مدة الاستعداد
قبض واقباله بشرط جعله
والهالك من بايعه فليزوم
بعد دخول الليل فيما اخذ
لكل من له يوما فدر وصفا
او ينفق في طرف المبيع
معين والوصف كمال الجمل
خبر في الجمع ان يختلفا
له بعهد العين يستظما
بناقل وعينه من طرف
اخرجه عن ملكه فلا يرد
بجمله ويغير في الخبر
او فيمخر ان لم يكن ذائلا
استولدت جارية كذا او
خليفة اصل او يرد يرد

عينا

عينا يكون عضوه معدوما
فالمشترى له الخيار اذا
والا رث مثل نية المفاضلة
ان يتعدد فيم بالربح
فبهما النصف من خمس
ويحفظ الرد فقط عبرا
والرد والارث من النقصان
وبالرضا من بعد عقد الحمل
وقد حبس واما العبد
ط خيارا نذ ليس اما نسبا
كذا اما المشترى فهو
فهو له الفسخ والامضاء
وهكذا انصر به مفسره
بعد اختيارها اتماما
وان رددتها عليه فاردها

او صفة لكونه محمولا
ما بين رده وارشه بمثل
ببهما من ثمن المعاملة
فصحة قبل استوثق بالنية
من اربع ربع ومن سدد
من بعد قبض او تصرف
بالعلم قبل العقد فقط
وبالتبري من عبوب الحمل
عبد كذا الثقل كذا العبد
بالعه وصفا كالكد با
بمثل وصل الشعر في السنة
بغير ارض هكذا الفضاة
في الشاة بل في نافر او برة
ثلثة لثب كالمرا اما
البائنها حتى الله يحد

ي خيار الاشتر اذ في القفا
 كشرط ان يوعو للمبعا
 او خالف السنة والكتابا
 ويطلب الشرط اذا شرطت
 كالشرط في الجوان ان يجعله
 وان شرطت ان يفي ما ذرع
 ولو شرطت غير ما يبيع فسد
 وجاز شرط العتق مرفوعا
 كذا يفيد كل شرط منقذ
 فهو يكون عرضة الفسخ
 باختيار شركة كذا عتق
 او بعد عتق قبل قبض فحصل
 وربما سمي باليجاز
 ب ثم خيار الفجر ان تعدد
 كطريق عود ان يعودا

وصح ما لم يقض للمحال
 او تمت ما شاء مستطعا
 كذلك وطى امة اصابا
 لم يك مفقودا عتق ملاما
 والشرط في الزرع بلوغ التبلد
 الى اوان سنبل لم يمتنع
 واقصد العتق على القول الا انه
 وخير البائع ان لم يوافقا
 بخيرة وما عليك ان تفجر
 له بائ والذروه حيثما في
 ان بان حق الغير بعض ما اشتر
 كرجح بحيث لا ينفصل
 عينا لنقص رفع الامتياز
 تسليمه فالمشترى مخير
 فله بعد واخلف الموعودا

خيار

ب خيار تبعض لصفحة
 بد خيار تغليب اذ امتناعه

ان اطلق البيع امضى الملول
 ان وقت التجمل فالجواز
 ان شرط التاجيل فليضبط
 ولا يعكفه باخر اجملا
 وقيل بل صح بلا تحكم
 وان يعين تمنا ان يجلا
 وهكذا يبطل للجمل اذا
 وصح ان اجل بعضا عتبا
 ان اشترى البائع بالبيعة
 يجنب وعجزه قبل الاجل
 بكرة قبض ثمن اذا دفع
 ان يمتنع بقبضه حاكم فان

لم يمتنع الساعين من اذ
 اصابه بعينه من باعنه
 اكد ان شرط التجملا
 عند انقضاء المدة المتجدد
 لم يجمل نفاذا ليعلمنا
 كالنفر او شهر ربيع الهجلا
 ومجل اللقطة على المقدم
 وزائد ان لم يجمل بطلا
 فاوت بين موعدين اخذ
 من ثمن لا تدفد يدنا
 صح يدون الشرط في القبض
 وتعدد بينا ففضل
 في اجل لا قبله فليمتنع
 لم يمتنع فالمشترى

الفصل في خيار
 التجمل والتبعض
 والبيع المعلق

وليس مضمونا عليه ان تلف
كذلك الحكم كل من يمنع
لا يحق في الايمان عند المعرفة
ولم يجز تاجيل ما حل بان
ان لم تكن ساومت فاذر

بغير نفي على ما قد عرف
عن قبضه للحق ممن يدفع
ببصيرة ما لم تؤد للشفة
يزيد من بدائع في قدر الثمن
ودونه خيارا لئلا يحصل

وقبض كل مقتضى الاطلاق
دون تقديم سواء كانا
وجاز ان يشترط البائع
الى انفضاء مدة معينة
والقبض في المنقول نقله كما
يشق الضمان بالقبض الى
فاللغف السابق من قد شري
للشري الفسخ او الارش
ان يعصب من يانع فحلا

فلشقا ايضا لك الشقاق
اثمانه من دين ام اعيانا
تأخيره اقباض ما يبلغ
واحدة منه انفعاعا عتبه
في غيره تحلية فليحكما
من اشترى بالخيار حصلا
مع كون ما بهو المن قد اشترى
ان عيب قبل القبض او بعد
او امكن التزح فلا خيارا

دودنه

الملك
الملك
الملك

ودونه فالشري قد خيرا
وليس في المدفوعة على
ويبني الفربيع للبتاع
بكرة ان يباع ما يكال او
وقبل ان كان طعاما
ان رد على المتباع بقصد
وان يكن كذلك اعتبارا
ان حوّل المتباع الا دعاه
ماله يكن فدم بالعلانية

في الفسخ والنزاهة
من باع ان لم يكن متعاذلا
حالة اقباض عن المتباع
بوزن قبل قبضه لما روي
وبعضهم يخونهم فلا عتبا
ان غاب عن وزنه فواظف
فليجاف البايح حيث انكر
انكار اقباض الجميع صلح
دعواه الاولى افرد الثانية

فدخل الاشجار في البناء
في الدار الارض والبناء
الا اذا ما انفرد الاعلى
والسلم المثبت والاختار
ويدخل المفتاح والاعلا

والارض والبناء بدخلان
اعلاه والاسفل حيث انقفا
عاده فان شرطه داخل
مبني وهكذا الابواب
منصوبة لئلا يملكها الاطلا

والقبض
الملك
الملك
الملك

لا شجر الا اذا قيل بما
وظلع فصل لم يور ودخلا
وان يكن مور او الفم
وظلع فصل للذي لمع كذا
ثم لكل منهما سفي الشجر
وان نفا بل في الصرر
في القرية البناء والمرافق
يدخل في العبد من الشباب

اغلق او دار علبه محكما
في اذ ابا بيع كان استغلا
لبايع وليتق ما ينظر
باقي الثمار ان بد فلو خذا
الا اذا كان عملها الصرر
والتفيع محتملا صلاح المنزرو
ومثلها الصفة اذ توافق
ما ستر العورة بالصواب

بجلف في ثمانية من اشترى
ويجلف البايع في النجيد
وشرط رهن في ارضه مان
ويجلف في الحلف في النجيين
وقد موامد عي الصخرة لو
ان كان الاختلاف بين الورث

بجلف في ثمانية من اشترى
ويجلف البايع في النجيد
وشرط رهن في ارضه مان
ويجلف في الحلف في النجيين
وقد موامد عي الصخرة لو
ان كان الاختلاف بين الورث

ان تلف العبد والامن شرى
وهكذا في مدة الشا جيل
وقد رما قد يبيع بالاذعان
وعقده يبطل من ذمجن
نفا القاني مفيد شرط اذ
كان لكل حكم من قد ورثه

والجبل

الخامس

والكيل والوزن في المعتاد
واحمل على الغالبين تعددا
اجرة الاعتبار للمبتاع
لكن اجرة اعتبار الثمن
اجرة دلالة على من امرا
لا يضمن الدلالة ما قد تلفا
ان ثبت التفريط فليخلف عا

بصرف ان يطلق في الاخذ
ان له يعين في الشا حقا
بالكيل والوزن على الباع
على اللب قد اشترى فليفسر
وان يكونا امر امليا حوا
الا لد تفريطه فليخلفا
فيهم عند اختلاف حصلا

خاتمة

اقالذ البيع لد يتا منج
ولا تحط اجرة الدلال
ولا تصح بازديا في الثمن
يرجع كل عوض لمن ملك
ودرهم الفرض ثمان في عشرة

فليس فيها شفعة اذ نشوا
كاجرة الوزان والكمال
ولا يفضان به قد افترن
والمثل والقيمة ان كان هلك
ودرهم ان تصدق عشرة

بجلف في ثمانية من اشترى
ويجلف البايع في النجيد
وشرط رهن في ارضه مان
ويجلف في الحلف في النجيين
وقد موامد عي الصخرة لو
ان كان الاختلاف بين الورث

يقول أفضلك مالا أَرْضَهُ
 ثم يقول من أرى مَفْرُضًا
 ولا يجوز شرط نفع مطلقا
 حتى المسكرات بالصالح
 وإنما يصح بالكمال
 وما استوثجوا في الفهم
 وكل ما لا يستوي ففهمه
 بملكه بقضيه فإن رُدَّ
 في الفرض لا يلزم شرط الأجل
 وعنده عند الوفاة والبيع
 وعنده بأس من وجوده عليه
 فبمنه باطله واشتركا
 يصح بيعه بما قد حلا
 وجاز بيع الدين غير الربو
 وما على المدون غير ما دفع

كذا نصرت في عليك عوضه
 فبلك أو ما كان معناه الرضا
 فلا يقيد المملك لو تحفظا
 على خلاف في لا يي الصلاح
 من غير تحريمهما في المال
 يثبت شرعا مثله في الذم
 في يوم قضيه حوفا منه
 يرد عليك مثله وإن رُدَّ
 ونبت القضاء فرض فاعل
 موصيا حيث يعيب الضام
 فليصدق عنك بالذم
 في حاصيل ومنهما ما هلكا
 لا بموجب لبيع دلا
 بنقص أو زيادة كما رُدَّ
 على المدعي إلى الرضا قد نفع

وصح في المشهور ببيعة
 ان بيع الدين محرر أفضوا
 ولا يجل الدين بالتحريم على
 يجل ما اجل جميعا هلك
 لذلك انزاع ما يوجد له
 وقيل بل يجوز ان ينزع
 ومدعو المبت فيما تركه
 وإن وقت أمواله بالطلب
 وابن الجنيح خصه بالعين
 إن وجد المال وقد كان نقص
 وفيهم بضرير بالنقصان
 لا يقبل الأقرار في الإفلاس
 وصح بالدين ففي الذم
 ويمنع المفلس التصرفا
 ببيع مفسوما عليهم ولا

سواء في العمل منه ابتلا
 من ذلك دين مسلم فليقتضا
 مفسس وابن الجنيح حلا
 مد بونه لا بوفاء من ملك
 في فليس ان لم يرد منقصة
 وإنما اذ ليس مما صنع
 قد استور عند حضور التزك
 فصاحب العين له ان ينجو
 وإن ذالها لا نفع بالدين
 يفعل من فليس جاز ان يخص
 ينسب النقص إلى الأمان
 بالعين ان العين حق الناس
 شركة والشئ عليه ما عولا
 في عين ما بملكه فليصرفا
 بذخ شئ الذي قد اجلا

في سؤفه كل مشاع مجزر
 حتى اذا ماتت الاعبار
 وعن علي الجوزي ان شئتم
 وهو بعيد فرض الاكتساب
 والتشريح والعملي بمنعان
 والمجزي في حلولة اذ نصرنا
 ولا يباع داره وخادمه
 وسبعها ظاهر بعض القدا
 لكنه نضا فالانخبار

القسم الثاني

لنبركه فيه وفيما سده
 فان باذن السيد استداننا
 بفنصر المملوك في الجارة
 وله يجوز له الاستدانه
 فالدين في دمنه ان هلكا

ومدعي الاعسار جينا مجزر
 اطلق حتى يوزن السار
 واستعملوا ان شئتم من بقرم
 واختاره بعض من الاصحاب
 والاقرب الاول دون الثاني
 عن دينه وظالبوا ان يحرا
 ولا يبايع عن فلا زمه
 مع اجنياء فوكه للغير ما
 بما ذكرنا فهو المختار

نصرف الابا ذن سيده
 بضمن وان اغتفر صمانا
 على حمل الاذن حيث اختاره
 بالاذن في تجارة صبانه
 يتبع بعد عتقه ان ملكا

هذا

هذا هو الاقوى من الاراء
 والقرض ان باخذة مواجبا

وهو وثيقه لدين محسكا
 او هديه ومن لديك ارضا
 واكف بالاحسن الاشارة
 ثم يقول مفروض قد ارضن
 ان ذكر المدة للصراف
 وجاز ان يشترط الوصاية
 وهكذا فوكله وامنا
 فان يجز قبل اقباض بطل
 لم يشترط دوام قبض المظن
 وبمضي الاعتراف الاقباض ما
 لو ادعى نواطوا اذ اذعنا
 وجوده في يده قبض ولا

وقيل بجحى العبد في الفضاء
 عليه ان شئت والعبد اسعيا

عن ابن ابي عمير

نقول وثقتك ورهنك
 بما للبل المال وما اشبهذا
 او خطب معها بالاعبارة
 فيلت وشبهه فبومن
 اشترط الصبط بلا خلاف
 له وللوارث بالرواية
 بتم بالقبض ليقول اسكنا
 او مات او رجح ولم يكن بعد
 فجاز ان يعيده من ارضن
 لم يبين كذبه فيما جحى
 كان له ان يحلف للمظن
 يلزم اذن و زمان قد خلا

مسألة
في القرض
والفرض
والكفارة
والشركة

لا بد في المشاع من أن يأخذنا
والشرط أن يكون غيبا مملوك
فلا يصح رهن حرمه طلقا
ورهن من ذوقه نديرا
والحرم والخنزير لا يرهن ولا
وإن رهننا عبده ما ليس
أن يبيع الرهن صح ورف
ويضمن الزاهر ما استعاه
ورهن الحر الجنبه بمضى تبعا
لا الظرف في الطهارة إن راده
والخون في الماء إذا لم يجبر
ولا يصح رهن عبد مسلم
وجاز رهنهما إن وضعا
ولا يصح رهن مال دفعا

في القرض أو بوضي الشريك
يصح مضها أو بيع بملك
والنفع والدين من مضمنا
إبطال نديرا على ما اختبر
يرهن المسلم فهو باطلا
يقف على الجازة ممن ملك
يعقد رهن فالعبر بلزمة
إن بيع أو يئلف لمن أعاد
لرهن غرس أو بناء وعا
الأكد رجوعه بالعادة
مشاهدا فيه بلا عقد
أو مضمنا عند الله لم يسلم
في يد مسلم فلا يئنزعا
وصح رهن في خيار وصفا

لأنه

لأنه ينفصل الذي اشترى
وصح رهن العبد من ذوق
إن عجز السيد بالعناية
وإن رهننا ما الفساد يجل
فاشترط البيع ورهن الثمن
في العاقدين صحه النصف
يرهن مال الطفل عند الحاجة
كما إذا أسلف مال الطفل
كذلك إن حيف على ما ملكه
والرهن في الخيفة إن عدا
والشرط في الحق يحكم الفرض
وقد يثبت في التعاقب
أو يثبت في الخط المحض إذا
وهكذا مال كتابه ولو
ومثل مال جباله إذا

مسألة
في القرض
والفرض
والكفارة
والشركة

بالعقد في الأقوي من المشرك
عن فطرة والحان كغيره أو
عن فقه فلهت الجناية
الير قبل أن يتم الاجل
وأجل عليه مطلقا إن برهن
مشروط مع الكمال فغرف
ويؤخذ الرهن له إن أخل
عند ظهوره بخطي في الفعل
من نهب أو من عرف أن يذرك
أرض من عدله فله ظهر
ثبوته في ذمته كالقرض
من بعد ما استقرت الجناية
حل على الفسط الله قد أخذ
كانت بشرط في أصح ما راد
ردوا ثمان مبيع أحد

لا بد من إمكان أن يتو
فلا يصح الرهن مقتصرا
وصح إن جره في الذمة
زيادته الدين على الرهن
حقا من الرهن الذي أعطيا
منفعة الموجب عينيا مثلا
إن يمكن استيفاء ما أتمه
ونقصه منه بحكم منصف

ان بشرط في رهن التوكيل
وفي أن الشرط في عقد
فبند ما نزله فالرهن
لم يملك الغزل على ما قبل
يعطي حوازيه إن لم يتم
يقتضيه ببعاء كان بالرهن

الثاني

يجوز أن يتباخر من رهن
وهو مقدم على الدين
من يفتبه موكله من رهن
يضرب بالباقي للالتصاف

الثالث

ما ظم فيه تصرف ربي
مؤنه الرهن على من رهن
وإن يكن للرهن نفع آخر
واقصص إن يفتق الرهن

الرابع

يجوز

وقال القاضى
في رهن التوكيل
ان بشرط في رهن التوكيل
وفي أن الشرط في عقد
فبند ما نزله فالرهن
لم يملك الغزل على ما قبل
يعطي حوازيه إن لم يتم
يقتضيه ببعاء كان بالرهن

يجوز الاستيفاء للرهن
فإنه يسمع قول من حلف
ان خاف محمد وارتد لم يرد
في عدم الدين ورهن حلف

الخامس

ان باع رهنا واحدا بغير
كذلك عتق رهنه لا الرهن
وان يطاها رهنه فاختلا
وان يطاها رهنه فهو زنا
اجازة المخرج حتى يقبل
فإنه لحويل اذن ذكر
امكن ان يبيعها كما قبل
ان لو بكر بمالك دين اذنا
والعشر في البكر ونصفه
في غيرها عليه عند الجير
وقبل مهر المثل للباضحة
ولا صدق ان تكن مطاوعه

السادس

وهو من الرهن لازم الى
وبعد يفتق له من رهن
وشرط كونه منبعا في الاجل
وتضمن الفايض بعد الاجل
خروج عن حق من قبل
امانة في يده لمن رهن
يبطل رهنه ويغير بطل
لائبلة على طرفي مجل

السابع

بَدْخُلُ فِيهِ مَا نَمَا مِنْفَصِيلاً إِلَّا إِذَا شَرَطْتَ أَنْ لَا يَدْخُلَا

الشَّعْرُ

يُورَثُ حَقُّ الرَّهْنِ لَا الرَّهْبَةَ وَلَا وَكَالَيْهِ بِإِشْرَاطِيَّةٍ
تَمَّ لِكُلِّ مَنَّهُمَا الْحَادِثُ مُخَرَّجٌ عَنِ اثْنَانِ الْوَارِثِ
فَلْيَضَعَا عِنْدَ أَمِينٍ نَصَبًا وَلْيَنْصِبِ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَنْصَبَا

الشَّعْرُ

لَا يَنْصَبُ مِنَ الرَّهْنِ الرَّهْنُ إِذَا لَمْ يَنْعَدْ وَبِقَطْرٍ فَخَذَا
فَلِزَمَهُ الْفَيْئَةُ يَوْمَ أَنْفَاقَا يَخْلَفُ إِنْ فِي قَدْرِهِمَا خِلَافَا

الشَّعْرُ

وَيَخْلَفُ الرَّهْنُ فِي الْأَوْثَانِ يَخْتَلِفَانِ فِي قَدْرِهِمَا بَدْرَهُنَّ
وَيَخْلَفُ الْمَالُ فِي الشَّرْعِ إِنْ يَخْتَلَفُ فِي الرَّهْنِ وَالْوَدْعِ
وَيَخْلَفُ الرَّهْنُ إِنْ يَخْتَلِفَا فِي عَيْبِهِ وَيَبْطُلُ إِنْ فَاغَرَا
وَإِنْ يَكُنْ مُشْرُطًا فِي كَلِمَةٍ تَحَالَفَا بِمُقْتَضَى الْوَارِثِ

الحَاكِمُ عَشِيرَةٌ

إِنْ يَفْضُ دَيْنَانَا بِنَا وَعَيْنَا بِذَلِكَ رَهْنَانَا فَاصْدُقْنَا

وَإِنْ يَكُنْ

وَإِنْ يَكُنْ أَطْلَقَهُ وَخْتَلَفَا كَذَا فِي الدَّفْعِ عَنِ الرَّهْنُونَ

عَشِيرَةٌ

فِي الْفَصْدِ يَخْلَفُ فِيهِ الْبَيْعُ حَيْثُ عَلَيْهِ عَيْبُهُ فَيَسْتَبِينُ

إِنْ يَخْتَلَفُ فِيهِمَا بَيْعَانِ إِنْ عَدَلَا بِمِثْلِهِ الْحَاكِمُ يَبْتَاعُ

بَيْعٌ يَبْتَدِعُ غَالِبُ الْبَيْعِ وَدُونَهُ الْحَاكِمُ فِيهِ يَبْتَاعُ

الشَّعْرُ

أَسَابِيرُ رِقِّ جُنُونٍ وَصَغَرُ فَيَمْنَعُ الصَّغِيرُ حَتَّى يَبْلُغَا

سَفَاهَةٌ سَقَمٌ وَأَفْلَاسٌ طَهْرٌ وَيُؤْتَى الرَّشْدُ بِهِ مَبْلُغَا

وَالرَّشْدُ جُزْأُ مَا لَهُ وَإِنْ يَبْتِنُهُ شَهَادَةُ التَّبَاءِ

وَهُوَ مِمَّا لَا أَمَّةَ قَدْ يَجْتَبِرُ فِيهِنَّ لَا عَيْبَ لَدَى الْأَدَاءِ

وَأَنْ عَيْبُهُ شَهَدَ الرِّجَالُ نَصَرَفُ السَّقْبِ فِي الْأَمْوَالِ

بَيْتٌ مُطْلَقًا فَلَا بِمَالٍ لَعُو كَذَا الْفَرَاذُ بِالْمَالِ

وَلَا يَسْمَعُ عَوَضَ الْخَالِجِ إِلَى وَجَارٍ فَوَكَّلَ السَّقْبِ بِهِ

ذِي سَقْبٍ لِأَنَّهُ قَدْ حَظَلَا عَنِ عَيْبِهِ فِي الْعَقْدِ يَكْفِيهِ

وَيَكْفِي الْحَاكِمُ عَلَى الْمَجْنُونِ إِلَى الْفَائِدَةِ عَنِ الْجُنُونِ

يليهما في المال حتى يكمل
فاشتركا وبعد الوصي
كذا في مال سفيه ما رشده
والعبد محجور عليه مطلقا
ويمنع الميراث مما زاد عن
ويثبت الحجر على السفيه
وليس شرطه ان يحكم بالحكم
ان عامل السفيه من قبله
ولا ضمان ان اصابه التلف
في تلف العين اذ العاره
ولا يزيل حجره مع السفيه
لا يمنع السفيه من حج وعباده
ولا من المنادى حين انقضا
وحلفه ببيع اذ يقر
والسفيه العفو عن فضائه

الاب والجد له وان علا
يليهما فالحاكم الوصي
وهو الى الحاكم مع سنو الرشد
لكن له اطلاق ان يطلقا
ثلاث وان تجزى بالقول لمن
بالسفيه الظاهر يندره فيه
ولا يزول عنه ما لم يحكم
بجاليه استبعاد ما قد سئل
لانه سلمه وقد عرف
بجث كذا الابداع والاحاده
بلوغه خمسا وعشرين سنة
لكن ياتي الايقان من له انصب
في داره وطعنه ما انقضا
وبالضمان خائبا بقر
لا يبرئ بحكم الاختصاص
وهو

كتاب الضمان

وهو يتبرئ به حري
وليك حرا كاملا لكن اذا
هو على الماذون ان لا يبرئ
والعلم بالغيره لا يشترط ولا
ايجابه ضمنه او ما اشبهها
ليس صريحا ان يقبل على ما
يقبل مضمون له وقيل بل
ولا اغنيا وبالغيره اذ ضمن
وان يكن رخصت يرجع بالاطل
والشرط ان يكون ذالسيار
بضمن بالحلول او بالاجل
ولكن المضمون مالا اتكفا
لانه من ضمن عهده الثمن
وطعنه ضمانه للشرعي
تعهد بالمال من بري
رخصت في الضمان عبد اخذ
من مال مولاه فبعض ما اشترط
بالمتحقق بل كفى ان يفصلا
مثل تكلفت بما تزوجها
عليه او ما لك عهده سئل
بكفي الرضا بقول الفصل
ولا رجوع حين لم يكن اذن
من الذي ادعى ومن حق نقل
او يعلم الطالب بالاعتقاد
عن ذي حلول وعن الموكل
ان يوقد الرهن عليه
عنده فساد البيع راسا
عنده ما يجد ثمنه الاظهر

ان ينكر الفرض فيشهد ان
يرجع ان يفرح بان لا يقبل
ان له بصداقه على ان دعوا

القول

في الكفاية

وهي تعهد بمال فيلا
وشرطها وضاهه فينقل
ولم يجب قبولها على المالك
وان بد الاعا او اذ احواله
ودورها يصح كالزاني
وهكذا اذ صحه لغوالة
كذا بد ين كان لامر على
وان يود المال من اجبلا
حت ادعى الدين وذلك انكر
والانحج الاول هو يلف
هذا سواء كانت الاحا

عليه فاقبله اذ لم يتهم
شرعا بما قد كان ادعى ادلا
يرجع عليه باقل ما ادعى

من الله بمثله قد شعلا
النية كالضامن ما كان قبل
والامر محمول على نذ بجل
كان له ان يفسخ الحوالة
وهكذا الضمان في الانشاء
ينبر حبس الحق اذ احواله
دين على اشبه وكل كفلا
عليه انه طالب المحبلا
تعارض الاصل وما قد ظهر
وباخذ الغرم على ما يصف
بلغظه الضمان او حوالة

وهو

في الكفاية

وهي تعهد بنفس اجبلا
بيراء ان سلمه تماما
ان يمنع جبين لكي يسلمه
شطل ان علفت الكفالة
ان قال ان لم احضر المزمع
صححت على الزاوية الكفالة
وان يفل على ان لم احضر
يثبت حكمها على من اطلقا
فان يكن اطلق فابلا لزم
ان يغب المكفول بنظر حين عد
ويفرض اطلاقها الشكليم
ان ادعى الكفيل ان لا حولة
كذا اذا قال له اوفنا كما
فان يرد الحلف فالكفالة

بمدة معلومة او محلا
في اجل او في حلول فانما
او يعطى المال الذي قد لزمه
وهكذا الضمان ولغوالة
وفت يكن على الف مثلا
حفا وله بلزمه مال فانه
بلزمه ان لم يات بالمفرد
غرمه منه بغيره مطلقا
احضاره او دية بها حكم
فدر ذهاب ايا من كفل
معفدها وان تعين ضرر
يخلف من استخفا فلكلة
حقك او برائه من ذاك
توول والمال ينلك الحالك

المصنف

علي بن ابي بصير

ان يكفل اثنين بواحد كقول
ومن يقين يقين كقوله
وصح ان غير عنه بالمجد
وموثر ينظلمها وان على

لشكلم اي منهما يد وفي
سلم اليهما يقين كقوله
والراس او بالوجه لا يجل يد
صورته لشهد بمدعي قلا

الصلح جائز سو ما حرموا
بجامع الاقرار والابتكار
بكرة بالانجاب القول
والصلح اصل منقول
وان شرب كان نصالحا على
والمان وظلما لمن قد شارك
وان يكونا اشترطا الكون
صح على العين ونفع كان
ان ظهر استخفا ان ما قلنا
والفرض في المجلس لا يزم في

حلا لا او اصل ما ذكره
ولا يزمى اسند عاوه اقرارا
من بالغ ذي شد مقبول
لا تفرغ غيره على القول الاصح
ان باخذ المال شربك كمالا
يصح حين تنقض المشاركة
ذاك فعبه نظر خذ حصلا
بالمثل والجلس وبالمباين
من عوض ينظلم صلح بيننا
صلح على التقدين اصلا فاقول

ومنها

وحيثما كان عليه انلفا
يصح في المشهور ان يصطحا
وان يصالح منكوا الدار على
ان يعترف بالذرة اصطحا
ولا رجوع واذا ما فرغا

ثوباً يساوي درهمين معا
بناضرا وذا اندر حجا
ان يسكن البنت عامقلا
ان يسكن المصرا فليصحا
صلح على غارينة فليرجعا

مسائل

ان يك لاثنين يدريهما يد
والآخر الكمل فصف درهم
كذا اذا ادع شخص درهمين
وامنرجا من دون نفرين

فبدع الواحد منهما احد
لذالك والباقي بعد البتحي
والآخر اثنين له فاجبها
وانلف الواحد منهما فقط

الثانية

يجوز جعل سفح ما عوضا
وجاز صلح على ان يجرح

ومورد الصلح كيف انرفنا
في ملكه الماسع علم الجرح

الثالثة

يخلف ذوالسفل اذا ما اخلفنا

في جدر البيت بقول عرفنا

وصاحب الغزوة حين انحصارها
 وان يكن قد وقع المنازعة
 في جدرها او سفهما فليهما
 في سفهما او رفع في المرافعة

الرابعة

في عضة النان لك العدا ان
 بذو البيت والغزوة يملقان
 يملق في ملك صاحب الغزوة
 وصاحب البيوت للفضل يلف
 في دبر يملق ذو العلو وفي
 خواتم في الحب فرغ عن

الخامسة

ان ينادع فابيض العنان
 واسبوا في التورحين الكثرة
 كعبد واجارية بصباب
 وصاحب الحمل يدعو الحامله
 ذو البيت في الغزوة والرجل
 وراكب فليخلف الشايف
 في يد شخص منهما اذ تبصره
 لو احد عليهما ثياب
 مرجح فاليد منه كامله
 كان الى الاخر با بها فون

السادسة

وان ند العبا جد الفضل
 اشركا ان حلف وركلا
 اليهما او عهما فاند ان فصل
 اولاهما الف حسب فاجعلا

ان يمتصل

ان يمتصل بواحد فليخلف
 وليس بالخارج في حجب عد
 كمن له عليته جدر عن يوف
 معاقد القطر المخصر مستدا

السادسة

بالا ذوات العفد وبالجماده
 والمشقة شريكة العنان
 لا شريكة الاعمال والمفاضة
 وتثبت الشريكة في الاعمال
 ان يشرطي الرجح الاذ يباد
 ولو يخر من دون اذن الشركا
 وليغص منه على ما فدا اذن
 ثم لكل منهما ان يطلبها
 ولو من الشريك لا يضمن بها
 وتقبل اليمين منه في التلف
 وتكوه الشريكة والايضاع
 ثم الشريكان منهما باعا
 معا ومرج يرفع ايشياده
 ويحما بينية الاعمال
 ولا الوجوه فانك المعاضد
 والنفع والحق كالارثان
 عوليبية فالأظهر الفسا
 تصرف لو احد قد شركا
 فان تعد حد اذ يضمن
 يضمه عوضا ونفدا فطلبها
 لم يبعد او يفرط فاحكما
 وان اثار السبب والصف
 لا يهل ذمته والاشياد
 منصفين صنفه معا

وَيُقْبَضُ الْوَاحِدُ شَيْئًا شَارِكًا
إِنْ دَخَلَ لِنَفْسِهِ الشِّرَاءُ

فِيهِ عَلَى الشَّهْرِ وَذُو الْمَشَارِكَةِ
أَوْ كِلَيْهِمَا يَجْلَفُ عَلَى مَا جَاءَ

كَيْفَ يُقْبَضُ الْوَاحِدُ

وَتِلْكَ دَفْعُ الْمَالِ حَتَّى يَكْمَلَ
جَائِزَةٌ مِنْ مَرْطَفِهَا وَبَطْلٌ
وَيُسَمَّى الْمَنْعُ مِنَ النَّصْرِفِ
وَلْيُقْبَضْ مِنْهُ عَلَى الْإِذْنِ وَإِنْ
وَكُلُّ مَا يُقْبَضُ فِي السَّفَرِ
وَلْيَشْتَرَى نَقْدًا يَنْقُدُ الْبَلَدُ
وَهَكَذَا يَتَّبَعُ إِذْ يَسْرُدُ
وَلْيَشْتَرَى بَعْبِيرًا إِلَّا إِذَا
وَإِنْ تَعَدَّ حَدَّ إِذْ يَهْتَمُّ
وَتَلْزَمُ الْحِصْنَ بِالشَّرْطِ وَلَا
وَهُوَ آمِنٌ لِبَسْطِ مَا مَنَعَهُ
إِنْ فَتَحَ الْمَالِكُ فَالْعَامِلُ لَهُ

فِيهِ بَعْضُ رِيحٍ مُفَصَّلًا
إِنْ لَشَرَطَ فِيهَا الزُّومُ وَأُجِلَّ
مِنْ بَعْدِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مُرَدِّفٍ
أَطْلَقَ بِشَرِيحٍ بِكُلِّ مَا فَتَحَ
مِنْ أَصْلِ مَالِهِ عَلَى الْمُصْرَفِ
بِفَهْمِهِ الْمِثْلُ مَا لَمْ يَسْرُدْ
بِفَهْمِهِ الْمِثْلُ مَا يَسْرُدُ
وَيُحْصَرُ فِي الذِّمَّةِ حَيْثُ اتَّخَذَ
وَالرَّيْحُ بِالشَّرْطِ الَّذِي كَانُوا
لِحُجُورِ الْأَبَا تَنْفُودًا قَبْلًا
لَمْ يَتَّعَدَّ أَوْ يَفْرَطْ فَاتَّبَعْنَا
أَبْوَةً مِثْلَهُ لَوْ فُتِّحَتْ عَمَلَةٌ

إِنْ لَمْ يَبِينْ

إِنْ لَمْ يَبِينْ رِيحٌ وَإِلَّا أَخَذَا
بِصَدَقِ الْمَعَامِلِ فِي الْمَقَالِ
وَلَيْكِ زَأْسُ الْمَالِ عِنْدَ الْغَفْدِ
لَا يَشْتَرَى مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ وَلَا
كَمَنْ عَلَى الْمَالِ لَيْسَ شَرَعًا نَعْنُو
وَالْعَامِلُ الْبَحْرَةُ فِيهِ يَنْحَقُّ
فَإِنْ بَيْنَ رِيحٍ بِهِ يَنْعَقُ

حِصْنَهُ مِنْ رِيحٍ مُتَّخَذًا
فِي مَبْلَغِ الرِّيحِ وَرَأْسُ الْمَالِ
مَعْنَى مَقْدَارِهِ عَنْ نَقْدِ
لِشْرَى مَا بَصْرَةٌ فَيَبْطُلُ
وَإِنْ يُوْتَحَصَّنُ فِيهِ صَحَّ وَنَعْنُو
وَصَحَّ أَخَذَ مِنْ عَلَيْهِ يَنْعَقُو
نَصْبُهُ وَبِالسَّعِ فِيهَا تَدْبِقُ

بِالسَّعِ فِيهَا تَدْبِقُ

وَهِيَ لَهَا فِي الْحِفْظِ التَّنَابُ
لَا حَصْرَ فِي الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ
لَا حَكْمَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُقْبَضَ
فَأَجِبَ عَلَيْهِ حِفْظُ مَا نَقَلَ
وَالْوَدْعَى لِبَسْطِ مَا مَنَعَهُ
إِنْ أَخَذَتْ مِنْهُ بِأَجْبَارٍ فَلَا
وَإِنْ بَكَرَ يُمْكِنُ دَفْعُ مَنْ هَفَرَ

بِلِزْمِهَا الْقَبُولُ وَالْإِجَابُ
فَيُؤْتَاهَا كَانَ بِلَا تَكْلُفٍ
أَوْ يُلْفِيهِ لَدَيْهِ مِنْ دُونَ رِضَا
وَيَلْزَمُ الْحِفْظَ عَلَيْهِ إِنْ قَبِلَ
لَمْ يَتَّعَدَّ أَوْ يَفْرَطْ فَاتَّبَعْنَا
ضَمَانٌ أَنْ لَمْ يَنْتَبِثْ شَيْئًا
بِلِزْمِ مَا لَمْ يَنْتَبِثْ الصَّرْفُ

وَالْجَلْفَنُ مَوْرِبَانِ ثَعْلَانِ
 نَبْطَلُ بَأَجْمُونِ وَالْإِخْمَاءُ
 فَتَلِكُ تَفْعِي فِي يَدِ الْمَسْتَوْعِ
 وَقَوْلُهُ فِي رَدِّهَا لَا يُقْبَلُ
 إِنْ عَيْنُ الْمَوْضِعِ لِلْحِفْظِ
 فَيُجَازَى أَنْ يَنْفَعَهَا عِنْدَهُ وَلَا
 وَحِفْظُهَا بِمَا افْتَضَتْ الْعَادَةُ
 وَالشَّافِي فِي الْمَرَجِّ بِالْقِيَابِ
 مَسْنُوعٌ الْمَجْنُونُ وَالصَّبِي
 وَرَدُّهَا عَلَى اللَّهِ فَدَارُهَا
 بِضَمِّ أَنْ أَوْعَى بِالْأَسْبَبِ
 كَذَا إِذَا سَأَلَ بِالْوَدَّيْعَةِ
 أَوْ حَوَّعَ الْجَنُونَ مَا لِأَبْصَرِ
 كَذَا إِنْ لَمْ يَنْبَشِرِ الثَّيَابَا
 أَوْ يَنْفَعِ بِالْمَالِ جِدْرًا سَنُوهُ

يَجْلِفُهُ الظَّالِمُ أَنْ مَا سَنُوهُ
 وَالْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَا اسْتِنَاءُ
 أَمَانَةٌ شَرَعِيَّةٌ فَلَمَّا دَفَعِ
 إِلَّا اللَّهُ يَنْتَبِهُ إِذَا فَخَصَلُ
 عَلَيْهِ إِذَا عِنْدَ خَوْفِهِ الْخَطَرُ
 ضَمَانٌ لِلْإِذْنِ الَّذِي كُنْتُ حَصَلًا
 كَالْتَوَقُّفِ الصَّدُوقِ إِنْ رَأَى
 كَذَا لِكَ الْأَصْطَبِيلِ لِلْأَفْرَاسِ
 يَبْرَأُ بِالرَّدِّ إِلَى الْوَلِيِّ
 فَوْضٌ وَإِنْ لَمْ يَكْ خَيْرًا يَنْبَغَا
 أَوْ أَهْمَلِ الرَّدَّ عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَهُ
 أَوْ طَرَحَ الْمَوْدِعَ فِي الْمَضِيعَةِ
 عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ فَتَوْجِيضُ
 لِلرَّيْحِ أَوْ لَمْ يَقْبَلِ الْكَيْفَا
 أَوْ يَمْرُجَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ رُدَّ

رَدُّهَا

وَرَدُّهَا فَوْضٌ إِلَى الْمَالِكِ
 إِنْ يَنْعَدُ ذَمُّهُ بِالْوَلِيِّ
 يَجْلِفَانِ أَنْكَرًا بَدَلًا عَاوَانِ
 إِلَّا إِذَا كَانَ جَوَابَ الْمُنْكَرِ
 وَالْقَوْلُ فِي الْغَيْبَةِ قَوْلُ الْوَدَّعِ
 إِنْ مَاتَ مِنْ أَوْدَعٍ فَلَمَّا دَفَعِ
 وَإِنْ كَلِمَاتُهَا إِلَى الْبَعْضِ ضَمِينِ
 وَإِنْ نَعَدَ أَوْ يَفْرَطُ هُوَ لَا
 وَقَوْلُهُ فِي رَدِّهِ الْوَدَّيْعَةَ
 لِاحْتِرَافِ الْفَاعِلِهَا وَشَرِّهَا
 وَجَازَى عَادَةَ الصَّبِيِّ
 وَالْعَيْنُ مِمَّا صَحَّ الْأَنْفَاعُ
 وَجَازَى أَنْ يَرْجِعَ لِأَنَّ الْبَعْرَ
 وَالْمُسْتَعْبِدَ لِلرَّسْخِ ضَامِعًا إِذَا

وَكَيْلُهُ مَجْرِبٌ كَمَا رَأَى
 عِنْدَ ضَرُورَةٍ لِرَدِّ الْمَالِ
 بِقَمِّهِ يَنْتَبِهُ فَبَلْ ضَمِينِ
 لَا يَنْتَبِهُ الْحَقُّ عِنْدَ فَاغِدِ
 إِنْ كَانَ قَدْ فُوطَ فِي الْمَشْوَعِ
 وَإِنْ نَبِهَ أَوْ نَابَ فَذَرِكَلَا
 لِلْبَيَانِ بِالْحَصَةِ حَيْثَا ذَمُّهُ
 يَبْرَأُ بِالرَّدِّ لِحَرْزِ حَوْلَا
 يُقْبَلُ بِالْيَمِينِ فِي الشَّرِيْعَةِ
 كَوْنُ الْمَعْبَرِ كَامِلًا أَوْ بَاضِيًا
 إِنْ حَصَلَ الْإِذْنُ مِنَ الْوَلِيِّ
 بِأَيْفَةٍ لَا كَالطَّعَامِ فَإِنَّتَبَهُ
 لِلَّذِي بَعْدَ الطَّيْمَنِ الْعَوْدُ
 لَمْ يَنْعَدَ أَوْ يَفْرَطُ فَخَذَا

يُقْبَلُ بِالْيَمِينِ فِي الشَّرِيْعَةِ

ان يستعمل ارضاً بنى اوزوعا
وان يعين بجهة الاعارة
وجاز بيع الغرض والبيبان
ان نفض العين بالاستعمال
بضمها بشرط الضمانا
مالها ان ادعى الرد خلف
وساع الاستقلال للغير
ولم تجز اعارة المعارة
وجاز في الفضة والعقبات
واحتمل الجواز ان يشترط
كاذا الفى مناع الغير
ان ادعى ذكها الاعارة
فخلف الزاكن في قول ردد
واجرة المثل لان لم يرد

على المالك

او غرس الاشجار كبقار عجي
له نجا وزها في الاستعارة
من مالك او غيره سببان
له بضم الاخذ في الاحوال
او كونها فضة او عقباتا
والمنع بضمها ادعى التلف
في شجر كما المستعير
الا باذن مالك الاعارة
شرط سقوط عهدة الضمان
سقوطا ان يعقد او يفرط
باجره في الجردون صيرى
وما لك العين ادعى الاعارة
وقبل بل مالها وهو اسد
على الذب سماه فهو مظرد

دعى تعامل

وهو تعامل على الاراضى
نقول زارعتك فهو يقبل
وعقد لها بزم والتقابل
وليعلا انما هما مشاعا
وصح ان بشرط على الاثر
ان انفضى الزرع بان تعلق
وكان للمالك ان يقبله
لا بد من امكان ان يتفقا
من ظهر او يبر او من مصنع
يتفقا العقد بالانقطاع
وفي انقطاع الماء في الافناء
فحتما اوقفنا كلهم
بزرع ما شاء اذا ما اطلقا
فان تجالفة فقبل خيرا
واجرة المثل كذا الفسخ وفي

بجثة الحاصيل بالزراعت
معتنا لما به يوجب
جاز ولا يبطل موت جابلا
لشا وبان لا على ما شاء
بضيفة بجثة ملكا
عاملة الاجرة حتى يكلا
اذ ليس للزارع بعد الزرع
بارض من ماء اليها شرعا
او من جيون غلبت في المزيج
للماء طول مدة الزرع
يجز العامل في الابقاء
من اجرة بئسب المقدم
وان يعين لم يجاوز مطلقا
ماله في الفسخ او ان يتفرقا
انفاية الحصن مع ارضه

وَأَنْ يَكُنْ أَفْلَ مِنْهُ ضَرَّارًا
 وَجَاز كَوْنُ الْأَرْضِ مِنْهُ ذَمِيمًا
 وَكُلُّ شَيْءٍ مِمَّا يَكُنْ جَازًا مَعِي
 إِنْ ظَهَرَ الْخِلَافُ فِي الزَّمَانِ
 وَإِنْ بَكُونَا اخْتِلَافًا فِي الْحَبْسِ
 وَقَدْ مَتَّ بَيِّنَةُ الْأَخْرِ لَوْ
 يَجُوزُ لِلْعَامِلِ فِي الْمَزَارَعَةِ
 إِذَا أَدَّى الْمَالِكُ فِيهَا عَمَلًا
 وَيَلْزَمُهُ الْمَالِكُ بِالْخُرُوجِ
 أَنْ يَطْلُقَ فَحَاصِلُ الْأَرْضِ
 وَصَحَّ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى
 فَيْسُفَرُ الْخُرُوجُ بِالِتَّالِمَةِ

سَاغَ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ مُخْتَارًا
 وَالْبَذَرُ وَالْعَامِلُ مِنْكَ الْعَمَلُ
 كَانَ لِكُلِّ بَعْضُهُ فَلَيْتَنَا
 يَخْلَفُ فِيهِ مَدْعَى النِّقْضِ
 فَصَاحِبُ الْبَذَرِ يَبْتَغِي فَخِصَّصْ
 فَأَمَّا وَبِالْفِرْعَةِ فَوَلِّدْ كَوْنُ
 شَرِكَةٌ غَيْرُهُ وَأَنْ يَزَارِعَهُ
 عَلَيْهِ أَنْ يَزْرِعَهَا مِنْهُ
 الْأَمْعُ الشَّرْطُ بِالْإِجْحَاجِ
 بَذَرٍ مِنْهُ أَجْرَةٌ فَلْيُؤَخِّدْ
 زَارِعَهَا مَعَ الرِّضَى مُحْضَلًا
 لَا يَشْتَرِي أَنْ يَتَلَفَّ بِالْمَالِ

بِحَصَّةٍ مِنْ ثَمَرٍ مَوْصُولٍ
 وَهُوَ الْقَبُولُ فَالزَّرْمُ يَنْفَعُ

وهو صحيح

كتاب المالك

وَهُوَ نَصَحٌ جَدِيدٌ يَفِي عَمَلُ
 فِي شَجَرٍ يَفْطِنُهُ يَنْفَعُ
 وَشَرَطَهَا نَعِيمِينَ مَدَّةً وَفِي
 يَلْزَمُ كُلَّ عَمَلٍ تَكَرَّرًا
 إِنْ شَرَطَ الْبَعْضُ عَلَى الْمَالِكِ
 وَلَقَدْ رَحِمْنَا الْحَصَّةَ بِالْمَشَاعِ
 يَكُونُ أَنْ يَشْرُطَ ذُو الْمَالِ عَمَلًا
 الْكَيْفَ أَنْ يَشْرُطَهُ لَنْ مَا
 إِنْ فُتِدَ الْعَقْدُ بِكَوْنِ مَا حَصَلَ
 وَالْأَقْرَبُ الصَّحِيحُ أَنْ يَمَّا اشْتَرَى
 وَيَخْلَفُ الْعَامِلُ حَيْثُ خَوَّفَا
 ثُمَّ عَلَى مَا لَكَ الْخُرُوجُ
 وَتَمْلِكُ الْقَائِدُ الْمَفْرُودَ
 وَتَلْزَمُ الزَّكَاةُ مَنْ نَدَّ بِلَغَا
 وَإِنْ تَكُنْ مِنْ بَعِيدٍ مَا تَعَلَّقَا

يَصْلَحُ مِنْهُ ثَمَرًا وَيُحْصَلُ
 وَيَحْتَسِبُ بِأَقْبَةِ لَا تَقْلَعُ
 ذِي وَرَقٍ كَالْتَوْبِيحِ تَقْفُ
 عَامِلَهَا إِنْ أَطْلَفَ لَيْثًا
 دُونَ جَمِيعِ مَرْفُوعِهِ صَلَاحُ
 وَجَازُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَنْوَاعِ
 عَامِلَهَا نَقْدًا لَمَنْ حَصَلَ
 إِنْ سَلِكَ مَثْمَرَةً فَالزَّرْمُ مَا
 لِلْمَالِكِ وَلِبَعْضِ أَجْرَةِ الْعَمَلِ
 عَقْدٌ مَسَافَةٌ سَوِيطًا إِذْ شَرَى
 وَلَا يَبْقَى فِي غَيْرِهِ إِذَا أَمِنَا
 الْأَمْعُ الشَّرْطُ بِالْإِجْحَاجِ
 فِي عَقْدِهَا عِنْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ
 نَصِيْبُ النَّصَابِ فَإِذَا تَلَمَّعَا
 كَانَتْ عَلَى الْمَالِكِ فَلْيَصَدَّقَا

وفي كلا العقد بن قبل بله
ثم الغراس باطل فاجتمعنا
ويأخذ الأجرة مما تبنا
اجابة الصاحب لم يفرض
في خصه يخلف مالك وفي

كلام الصاحب

مال الله

وتلك عقد طرفه بله
تقول الجوزك جاري الحسد
ان قال نعت العين وهو يفسد
وان يقول نعتك سكني الخان
ان عفت بالبيع من مستاجر
وعذره لا يبطل العقد كما
اما اذا عم كسكنا
بالموت لا تنقح الاجارة
وما به مع البقاء ينقح

ذالمال والعامل منها يسلم
وصاحب الارض له ان يفلعا
ويضمن الارش لنقض ان اذا
ان يلمس حق له بالعوض
مدتها ما منكرها يخلف

بملك النفع بنعي يعلم
اكرتها ملك نفعها سنة
اجارة يلفظ بيع يفسد
فذلك في حقه ويحمان
او غيره لم تنقح في الارش
لوسر ثواني الخان فاذا انكأ
فالاوب الفسخ لكل ان دعا
في غيره وفق لامع التقار
بغار او يوجر كقهما وقع

لا يضمن

لا يضمن المنشأ العين اذا
ان بشرط ضمانه العين منه
ولم يجز ولو كبل شرطه
لا بد من ان يكمل او يعرفا
وليعلم النفع واجرة ولا
تملك بالعقد وليس يفرض
وان تكن اجرة على عمل
وان تبني فلا يجبر الفسخ اذا
ودون تبين له الظلال
وقبل في ذلك له فسخ العمل
وان على فرضين اجرين
كعقد في حياطة الارواح
او نقله المال يد رهنين
وان نفي الاجرة في فرض فلا
ولهمنا تاقل اذ يفسح

له بعد او يقر فخذ
وجا بشرط الجار وطرد
من غير اذن او ظهور غنطه
وان يجز الشرع ما نقرفا
يكفي حضور اجرة فلفصلا
تسليمها ما لم يسلم العرض
يلزم تسليمها بعد العمل
ارش مع التبين كبقار او
بالبدل الصحيح اذ تعاب
وهو فربا ان تغذر البدل
بني يجر في اوب الفوليين
سوى التي في حياطة الاعجام
في السبب والذره يوم اشين
يصح في النقل على ما نقلنا
من النقص كل عقد يفسح

فَأَشْرَفَ فَضَيْتَهُ الْعَقْدَ لَا
 غَابَةَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَخْلَى
 وَتَمَلَّكَ أَوْ مِنْ بَدِيهِ الْمَشْفَعِ
 وَجَازَ لِلْمُنْتَابِجِ الْأَبْجَادِ
 أَمَا الْفَضُولِيُّ مُؤَوَّفٌ عَلَى
 لَا بَدَّ أَنْ يُعْلَمَ بِالرَّيْمَانِ
 أَوْ وَفِيهِ أَوْ مُسَانِفٌ أَوْ عَمَلٌ
 وَالْأَقْرَبُ الْبُطْلَانُ فِي مَجْمَعِ
 لِبَعْضِهِ لَا يَعْمَلُ الْبَدِي بِمُخَصَّصٍ
 وَبَشَّرَ الْأَجْرَ إِذَا مَا قَبَضْنَا
 لَا بَدَّ أَنْ لَا يَحْجُو النَّفْعُ فَلَا
 وَبَلَيْكَ مَقْدُورًا وَأَنْ يُضَمَّ
 أَنْ طَرَأَ الْمَنْعُ فَإِنْ لَمْ يَقْبَضْ
 وَبَعْدَهُ يُبْطَلُ أَنْ يَتَلَفَّ وَأَنْ
 وَحَيْثَمَا فِي نَفْعِهِ عِبٌّ ظَهَرَ

تَبْطَلُ فِي أَيْ مِثَالٍ مِثَالًا
 يُعْرَى إِلَى الْأَجْرِ يُبْطَلُ أَنْ الْعَدْلُ
 إِصْلَاحًا أَوْ تَبْعًا لِمَا مَعَهُ
 إِلَّا مَعَ الشَّرْطِ فَلَا يُخْتَارُ
 إِجَازَةٌ أَيْ مِثَالًا لَيْسَ قَوْلًا أَيْ جَمَلًا
 مُنْفَعَةً الْمَوْجِرُ كَمَا لَا امْتِكَانَ
 مِثْلُ الرُّكُوبِ أَوْ تَبْيَاطُهُ بَلَى
 أَنْ يَبْعَنَ يُطَبِّقُ الرِّيْمَانَ وَالْعَمَلُ
 وَيَعْمَلُ الْمَطْلُوقُ نَحْبٌ لَمْ يَبْقِضْ
 وَوَفِيهِ أَيْ كَانَ انْتِفَاعُهُ مَضْمُونًا
 بَوَجْهِ حُجْلٍ وَسُكْرِ فَيُجْلَى
 فِي الْبِقِ أَمْكَنْ أَنْ يَبْتِنَا
 كَانَ لَهُ الْفَضْلُ إِذَا لَمْ يَرْتَضِ
 يَحْتَضِبُ عَلَى الْغَاصِبِينَ وَبِزَمِّ قَلْبِهِ
 كَانَ لَهُ الْفَضْلُ وَفِي الْأَرْضِ يُنْظَرُ

وهكذا

وَهَكَذَا أَنْ بَعْدَ عَقْدٍ عَرْضًا
 كَيْتَلُ هَدْمٍ مَسْكِنٌ نَدْوَضًا
 يَنْدَبُ أَنْ يُقَاطِعَ الْمَسْتَعْلَى
 عَلَى اللَّهِ يُعْطِيهِ إِجْرًا أَوْ لَا
 وَيُعْطَى الْأَجْرَ حِينَ الْفِعْلِ نَفْ
 وَتُكْرَهُ التَّضْمِينُ أَنْ لَمْ يَنْهَمِ

مسائل

مَنْ يَقْبَلُ بِكِرَاءٍ عَمَلًا فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَقْلِ قَبْلًا
 فِي أَقْرَبِ الْقَوْلِ لَا يَجُزُّ إِذَا أَحْدَثَ فِيهِ حَدًّا إِذَا أَخَذَ

الثانية

مُسْتَأْجِرُ الْعَيْنِ لَهُ أَنْ يُوَجِّرَ
 يَمْتَلِكُ أَكْثَرَهَا اسْتِئْجَارًا
 وَقِيلَ لَا إِلَّا بِعَيْنِ الْجَنِينِ أَوْ
 أَحْدَثَ وَصَفَ كَمَا قَدْ دَاوَى

الثالثة

فِي الْعَيْنِ أَنْ وَطِخَتْ اسْتِئْجَارًا
 يُضَمَّنُ الْفِيْمَةَ يَوْمَ قَضَى
 وَالْأَقْرَبُ الْفِيْمَةُ يَوْمَ التَّلَفِّ
 وَيُجَالِفُ الْعَارِمُ أَنْ يَضْلِفَ

الرابعة

مَوْنَةُ الْعَبْدِ وَالْمَرْكُوبِ
 عَلَى اللَّهِ يَمْلِكُ بِالْوَجُوبِ
 وَأَنْ عَلَيَّهِ التَّقْوَى الْمُسْتَأْجِرُ
 يَنْبَغِي الرِّجُوعُ هُوَ يُوَجِّرُ

ان ينعقد ذمة من مالك
مؤنة المنفذ في الامور
او حاكم حفظا عن المماليك
على اليد استاجور في المشهور

التمسك

وباطل اسقاط نفع عينا
وان شئت اجبر فلكف
او اجرة لا مطلق اذا عتق
لم تملك فيه ضمانا كما عرف

التمسك

وبلوه المجر ما توقف
مثل الزمان والحرا والفتن
توفية النفع عليه فانقفا
وهكذا المفتاح في الدار

البيع

في عقد ما يخلف متكرور في
في ردها المالك والخبير
مقدار عين من نفي فليخلف
في ملكها يخلف اذ يتبر
في جهة الرخصة كالقبض
ان يخلف في يد باجور را
يخلف من استاجورها مفررا

تلك هي استنابة التصرف
بمثل وكلت في التصرف

كذا

كلام
التمسك

كذا لا يستجاب ولا يجاب
فوطها بالقول والفعل ولا
والامر بالفعل بلا ان يجاب
فور فلغائب ان يوكلا

واشترط الخبير فيها فاعرف
من طرفها جازت الوكالة
في علمه بلزمه علمه ولا
تتطل بالخبون والايحاء

وهكذا يتطل بالخبير على
يبطلها فعل موكل بها
والموت لا التعاس الاغتناء
موكل فيها له قدر وكلا

ان اطلقت باع يتقيد بالبد
كذا اذا وكل في التبر الفقف
نصح فيها لا ينط العرض
كالعق لا الوضوء والصلوة

لا بد في كليهما ان يوكلا
وجاز ان وكل ان يطلفا
بمغلبه ممن عليه يفرض
واجبة في حالة الحيوة

وكان يجوز فعل من قدر وكلا
محاضر كغائب فليطلفا
ما لم يكن اذن صريح حصلا
والموت لا التعاس الاغتناء

أَوْ كَيْ بِالْمَحْوِيِّ كَانَ يَنْبَغُ
يُنْدَبُ فِي الْوَكِيلِ لِإِسْتِثْنَاءِ
وَيُنْدَبُ الْوَكِيلُ فِي الْمُسَاوَةِ
إِنْ يَنْدَبُ عَنْ دِينِهِ الْوَكِيلُ
لَا يَتَوَكَّلُ الْكُفَّاءُ عَلَى
وَلَا الْكُفَّاءُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجَازَ بَابِي الصُّورِ الثَّمَانِ
لَا يَجَادُ زَعْدَهُ الْوَكِيلُ
كَالْفَضْلِ فِي فِيمَا يَبْتَاعُ
نَبَتْ بِالْعَدْلَيْنِ يَشْهَدَانِ
وَلَا يَصْدُقُ الْغَيْرُ مَا عَهَدَ
وَيُؤْمِنُ الْوَكِيلُ لَا يَضْمَنُ
بَلْزَمَهُ نَسْلِيْمٌ مَقْبُوضٍ إِلَى
وَجَازَ نَاخِرٌ لِأَشْهَادِهِ فَإِنْ
كَذَلِكَ فَاعْلَمْ كُلٌّ مِنْ عِلْمِهِ حَقٌّ

أَوْ أَنْ يَرَى شَأْنَ الْوَكِيلِ أَوْ
وَعَلَيْهِ بِمَا يَمُرُّ الْحِسَابُ
لِذِي الْمُرَاتِبِ بِمَا يَشْرَهُ
فَأَيُّهُ لَا يَبْطُلُ التَّوَكُّلُ
ذِي الدِّينِ فِي قَوْلِ التَّحْيِ عَلَيْهِ
لِئَلَّا يَكُونَ كَأَنَّ
إِذْ لَيْسَ فِيهَا حَفْصٌ ذِي الْإِيمَانِ
الْإِيمَانُ بَانَ لَهُ التَّكْبِيلُ
وَالنَّغْصُ فِي فِيمَا يَبْتَاعُ
لَا يَشْهَدَانِ مِنَ الدُّنْيَا
وَلَا يَحْلِفُ مَعَ شَاهِدٍ شَهِدَ
لَمْ يَنْعَدْ أَوْ يَنْفَرِطُ فَاحْكُمَا
مُوكَلٌّ مَعْنَى يُطَالِبُ مُكَلَّمًا
آخَرُهُ فِي حَالِ إِفْكَانٍ مِمَّنْ
وَلَوْ وَدَّعِيَّةً وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ

ومن

وَمَنْ يُوَكَّلُ فِي وَدَّعِيَّةٍ فَمَا
أَمَّا الَّذِي يُوَكَّلُ فِي الْفَضْلِ
يَضْمَنُ أَنْ يَبْرُكَ كَذَلِكَ الْوَكِيلُ
وَأَنْ يُوَكَّلَ طَرَفِي عَقْدٍ يَجْرُ
وَيَحْلِفُ الْمُسْتَكْرِمُ أَنْ يَخْلِفَ
فِي رَدِّهِ مُوكَلٌّ وَقَبِيلٌ بَلْ
وَيَحْلِفُ الْوَكِيلُ فِي التَّنْفِيزِ
وَأَنْ يَزُوجَهُ وَكَيْلٌ أَدْعَا
بَلْزَمَهُ طَلَا أَهْلًا أَنْ وَكَلَّ
عَلَى الْوَكِيلِ نَصْفُ كَهْرْتَا
وَقَبِيلٌ بَلْ يَبْطُلُ ظَاهِرًا وَلَا
وَيَحْلِفُ الْوَكِيلُ فِي التَّصَرُّفِ
كَدَّ الْخِلَافِ أَنْ يَبْدُ التَّرَاعُ
التَّعَدُّ اسْتِحْضَانُ ذِي التَّكْلِيفِ

بَلْزَمَهُ الْأَشْهَادُ حِينَ سَلَّمَا
لِلَّذِينَ فَلْيَشْهَدُ كَذَلِكَ الْأَدَاءِ
نَسْلِيْمٌ مَا يَبْتَاعُ بِمَا يَخْلِفُ
بِإِذْنِ مَنْ وَكَلَّهُ فَالْأَخْبَرُ
فِي أَصْلِ تَوَكُّلٍ عَلَى مَا عَرَفْنَا
وَكَيْلَهُ إِلَّا إِذَا جُعِلَ جَعْلًا
فِي نَفْسٍ أَوْ فِيمَا كَمَا دَارَ
فَلْيَحْلِفُ الزَّوْجُ إِذَا مَا أَسْتَعْمَا
وَلَهُمَا الزَّوْجُ حَيْثُ أَبْطَلَا
وَلَيْسَ الزَّوْجُ إِلَيْهِ أَنْ كَدَّ
عَزَمَ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا عَمَلًا
وَقَبِيلٌ مَنْ وَكَلَّهُ فَلْيَحْلِفُ
فِي قَدْرِ مَا يَبْتَاعُ بِمَا يَخْلِفُ
فَدَّ يَبْتَاعُ فِي شَرِكَةٍ تَحْكُمَا

في التَّصَرُّفِ

ووجه الشرب شرطها فلا
 موصوفها ما ليس منقولاً في
 ثبت في المنسوم ذي لا فواز
 واشترط مقدرة الشفيع
 واشترط الاسلام فيه فاعلم
 ان ادعى غيبة مال ينظر
 بحكم الغائب بالزوم
 ثبت للمجنون والسفيه
 باخذه في غبطة فان اخل
 ثبت بالعقد بلا انتظار
 واخذه لا يمنع الخيار
 وليس للشفيع اخذ البعض
 باخذه بما جرى في العقد
 فشهد عليه في المشي
 وهي على الفور بلا تمهل

شفعة ان زاد بقول اجمل
 قوله الضمة خلف فقف
 عند اشتراك الشرب والمجاز
 على وفاة ثمن المبيع
 حيث يكون مشتري مسلماً
 فلا اثر ما لم يقتر المشتري
 فباخذ الحق لده الفدوم
 والطفل فالولي يدعيه
 كان لكل اخذه حين كمل
 فيه وان كان مع الخيار
 ينظر بالبيع اذا ما اخذ
 بل باخذ المجمع او يخصص
 ليس عليه اجرة للتفقد
 فبمئة يوم العقد والفتحي
 فحينما يعلم ويحمل ينظر

لا ينفذ

لا ينفذ الشفعة فتح العقد
 ولا عقود الحنف معقبه
 بل للشفيع هدم كل ما سبق
 وباخذ الشفيع من مبياع
 تورث كالمال فان تعقوب
 ويلزم الشفيع تسليم الثمن
 والاخذ بعد العلم بالمقدار
 وقبله بالخوار ان ادعانا
 ولا تكون شفعة مستوجبة
 ان اشترى بالثمن الكثير
 او يبر من الكثرة فلباخذ
 والمشتري يخلف في قلة الثمن
 ان ادعى ان شربك اشتر
 وحلفه بنفي شفعة كفى

يعيب ونفا بل بالقيصد
 كبيع او وقف لعين او هبة
 وان يشا باخذ ببيع الحق
 وهو عليه درك المبياع
 شخص يدع او كل ما بيع
 فالأخذ الا يرضى من الثمن
 والجنين الوصف بالاعتبار
 قال اخذته على ما كانا
 في عقد صلح اوصد ان ارميه
 له يعوض عنه بالبيد
 بالكل او يتركه راساً فخذ
 ان خالف الشفيع في قوله
 من بعد يخلف شربك انكر
 وفي ندعي الشفيع كل خلفا

في عقد صلح
 في قوله
 من بعد
 وفي ندعي

بِعَقْدِ السَّبْقِ بِحُكْمِ قَوْلِهِ
 فِي الْجَمَلِ وَالْحَيْزِ وَالْبَعَالِ
 وَالنَّصْلِ مَا حُدِّثَ مِنْ سَهَابِهِ
 لَا سَبْقَ بِالْفَلَكِ بِالظُّبُورِ
 وَبَلَدِهِ بِالْإِبْحَارِ وَالْقُبُولِ
 وَبَلَدٍ فِيهِ عَوْضٌ مِنْ عَقْدِهِ
 لَمْ يَشْرُطْ مَحَلًّا وَلَقَدْ
 وَلَا زَمَّ نَعْيَيْنِ مَا يَسْبِقُ
 وَإِنْ يَكُونُ سَبْقُهُ مَحْمُولًا
 وَمِنْ شَرْطِ السَّبْقِ تَحْصِينُ
 لَهُ بِشَرْطِ مَا تَلَّى فِي الْمَوْضِعِ
 ثُمَّ الْمَصْلِيُّ رَأْسُهُ حَمَازُ
 وَالضَّلْوَانُ الثَّانِيانِ فِي الظُّبُورِ
 لَا بَدْرٌ مِنْ مَعْرِفَةِ الرَّسْقِ وَمَا
 وَصَفَ مَا مِنْ مَادَرٍ وَخَائِفِي

مِنْ كَامِلَيْنِ لَوْ يَكُونَا حَجْرًا
 وَالْفَيْلُ وَالْبَعِيرُ وَالنِّصَالُ
 أَوْ حَرَبِيَّةٌ أَوْ رُمُوحٌ أَوْ حَامِ
 وَالْعَدْوُ وَالنِّصَارُ وَالْمَشْهُورُ
 فِيهِ عَلَى أَوْبٍ مَا نَقُولُ
 أَوْ غَيْرُهُ أَوْ يَنْبَغِي مَا لَمْ يَسْتَعِدْ
 مَسَانِدَ السَّبْقِ وَقَدْ خَطَرَ
 عَلَيْهِ بِالْوَيْزِ فَهُوَ أَصْدَقُ
 فَإِنْ بَدَأَ فِيهِ الْفُضُولُ انْظُرْ
 بِعَاقِدَةٍ أَوْ بِمَجَلِّ سَبْقِ
 وَالسَّابِقُ السَّابِقُ أَعْرَفُ
 لِلصُّلُوكِ مِنْهُ وَالْأَخَذُ
 عَنِ اليمينِ وَالشَّمَالِ اللَّذِي
 يُعَدُّ مِنْ أَصَابِعِ حَيْثُ رَحَى
 وَخَاصِلِ وَغَيْرِهَا كَالْحَارِثِ

ولا زام

وَلَا زَمَّ نَعْيَيْنِ قَدَرِ الْغَرَضِ
 وَبَلَدِهِ أَيْحَادِ حَيْثُ لَا لَهَ
 شَرْطُ الْبِيدَارِ وَالْحَطَّاطِ مَا تَرَى
 مُعَدَّمَاتِهِ النَّصَالُ الْمُغْرَضُ
 إِنْ صَلَحَ الْفَاصِلُ غَيْرُهُ عَلَى
 وَبَلَدِهِ الْبِيدَارُ لَيْسَ السَّبْقُ

وَقَدْ رُبُّعُهُ وَقَدْ رُبُّعُ الْعَوْضِ
 لَا اشْتِخَافَ بِأَلْجُورِ وَالْأَيْدِ لَهَ
 وَحَمَلُ أَجْلَانِي عَلَى الثَّانِي لَوْ
 يَمْلِكُ مَنْ يَفْضَلُ مِنْهَا الْعَوْضُ
 أَنْ يَنْزِلَ الْفَضْلُ سَهَابًا
 أَوْ مِثْلَهُ إِنْ بَانَ غَيْرُ مَشْفُوعٍ

من السبق

أَيْ صِبْغَةٍ نَمْرُ نَفْعًا بَعْضُ
 يَجُوزُ فِي كُلِّ مَبَاحٍ يُفْصَدُ
 لَمْ يَفْتَحْ إِلَى قَبُولِ وَالْمِ
 فَإِنْ يَفْعَلُ مِنْ رَمِّ عَيْدٍ فَكَلَّا
 أَوْ لَيْسَ فِي تَحْقِيقِ الْجَمَالِ
 بَلَدٌ كَتَبِي نَعْيَيْنِ فَإِنْ عَوَى
 فَحَيْثُ لَا يَذْكُرُهُ نَعْيَيْنَا
 وَالشَّرْطُ فِي جَمَاعَتِهَا الْكَمَالُ

مَعَ أَنْ نَعْيَيْنِهَا لَمْ يَفْتَحْ
 وَلَا يَكُونُ بِالْوَجُوبِ يُعْتَدُ
 خَطَابٍ مَحْضُورٍ لَهُ قَدْ جَعَلَا
 أَوْ ظَلَمَ مَا لَمْ يَجْرُ فَلْيُؤَخِّدَا
 لَيْسَ رُطْبُ الْعَالَمِ بِمَا لَيْ قَالَهُ
 فَلْيَذْكُرِ الْجَمْعُ وَقَدْ رَأَيْنَا
 فَاجِرَةٌ الْمَثَلُ لَهُ نَعْيَيْنَا
 وَتَفَى حَجْرًا إِذْ عَلَيْهِ الْمَالُ

وَأَنْ يُعَيَّنَ الْوَاحِدُ وَرَدَّ
وَأَنْ يُنَادَرَ كَيْدُهُ فَإِنْ بَرَدَ
وَالنَّصْفُ أَنْ لَمْ يُقْصِدْ التَّوْبَةَ
وَجُوزَتْ مِنْ اجْتِنَابِ جَعَلًا
مِنْ طَرَفِ الْعَامِلِ جَارَتْ فَاتَمَّ
وَبَعْدَ جُوزِ بَاقِي الْعَمَلِ
أَنْ يَجْعَلَ الْعَامِلُ بِالرَّجْحِ
وَأَنْ يَلْقِظَنَّ أَيْ فَلْيَجْعَلْ
وَأَنْ يَكُنَّ الْإِتْمَامُ كَيْسَمَّعَ
وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ فِي الرَّذِيئَةِ
فَإِنْ أَيْ الْبَيَاتِ يَنْهَضُ
وَيَسْتَحِقُّ بِيَدِهِ وَفَعَا

سِوَاهُ أَضْحَى مُنْتَبَهًا بَرَدَ
تَبَرَّعًا فَالْجَمْلُ لِلَّذِي عَمِدَ
وَلَا يُنْصَبُ لِلَّذِي تَبَرَّعًا
وَيَلْزَمُ الْجَعْلَ إِذَا مَا فَعَلَا
كَذَا مِنْ الْجَاعِلِ مَا لَمْ يَسْمَعْ
وَأَجْرُهُ الْمَاضِي عَلَيْهِ إِذْ جَعَلَ
تَجَلَّ لَهُ الْأَجْرَةُ فِي الْوَقْعِ
بِالثَّانِي أَنْ يَسْمَعَهُمَا مِنْ مَعْلَمٍ
فَلْيَعْتَبِرْ فِي حَقِّهِ مَا قَدْ سَمِعَ
سَلَّمَ لِمَا لَكَ فَدَثَبْنَا
لَمْ يَكْ شَيْءٌ فِيهِ لِلتَّطَلُّبِ
أَنْ لَمْ يَكُنْ بَدَلًا فَقَدْ تَبَرَّعًا

مسائل

أَنْ لَمْ يُعَيَّنْ جَعْلُ فَعَلٍ مُطْلَقًا
فِي عِبَرَةِ ابْنِ مِنْ بَلَدٍ
فَأَجْرُهُ الْمِثْلُ لَهُ مُصَحَّفًا
فَقَبِيحٌ دِينًا بِنَصِّ مُسَدِّدٍ

أربعين

أَرْبَعَةٌ فِي الرَّذِيئَةِ مِنَ الْبَلَدِ
أَنْ رَدَّهَ جَمَاعَةٌ وَقَدْ حَكَمَ
أَنْ لَهَا جَعْلًا مُغَايِرًا بَدَلًا
وَأَنْ لِيَعْضُرَ لِعَبْرَةِ الْكُتُبِ
وَيُخَلِّفُ الْمَالِكُ أَنْ يَخْتَلِفَا
وَهَكَذَا فِي عَيْنِ ابْنِ وَفِي
كَذَا فِي الْقَدْرِ فَيَدِينُ الْأَمَلُ
وَأَنْ يَكُنْ يَرُدُّ مَا يَبْتَغِي
وَأَنْ يَمَّا يَبْتَغِي دَعْوَى مَنْ مَلَكَ

كَذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْهُمَا بَرَدَ
جَعْلًا يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكًا
كَانَ لِكُلِّ نِصْفٍ مَالَهُ جَعْلًا
مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ عَلَى قَدْرِ التَّشْبِهِ
فِي أَصْلِهِمَا وَلَمْ يَكُنْ مُعْتَرَفًا
حُصُولِهِ مِنْ فَبَيْدِهِ فَيُخَلِّفُ
مِنْ أَجْرَةٍ وَمَا أَدْعَاهُ لِلْعَمَلِ
مَا لَكَ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَخَلِّفُ
يُخَلِّفُهُ وَهُوَ قَوِيٌّ مَا سَلَّمَ

كَيْسَمَّعَ
يَسْمَعُهُمَا مِنْ مَعْلَمٍ

لَوْ عَانَ تَمَلُّكُهُ وَتَسَلُّطُهُ عَلَى
إِنْجَابِهَا أَوْ صَبَتْ أَوْ قَوْمًا بَدَلًا
فَقَوْلُهَا رِضَاءٌ بِاللَّهِ يَجِدُ
فَإِنْ يَرُدُّ فِي حَيَاتِهِ مَضَى
وَأَنْ يَرُدَّ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيُدْعَى

نُصْرَةٍ بَعْدَ الْوَفَاةِ فَأَيْبَلًا
بَعْدَ وَفَائِي أَوْلَهُ بَعْدَ كَذَا
مُقَارَفًا أَوْ بَعْدَهُ مَا لَمْ يَرُدَّ
قَوْلُهُ بَعْدَ الْوَفَاةِ إِذْ نَفَى
فَبَلَّ قَوْلٍ بَطَلَتْ وَإِنْ قَبِضَ

وَأَنَّ أَبَاهَا بَعْدَ أَنْ تَمَّ بِهَا
وَبَعْدَهُ حَقُّ الْقَبُولِ فَلْيُقْبَلْ
تَطْلُقُ أَنْ يُطْلُقَ وَإِنْ يُقْبَلُ
إِنْ يَبْعُدُ رَكَتَ الْإِشَارَةِ
وَحَيْثُمَا أَوْصَى لَوْصِيَّهَا
تَمَّ الْقَبُولُ كَأَشْفَى فِي الْأَهْلِ
يُشْرَطُ الْكَمَالُ فِي الْمَوْصِي
وَصِيَّةُ الْمَجُونِ وَالسُّكْرَانِ
وَهَكَذَا الْجَارِحُ نَفْسًا بِمَا
وَالشَّرْطُ فِي الْمَوْصِي لَهُ فَلْيَبْدَأْ
فَإِنَّ لِحْلُوقَ بُوْصِيٍّ فَلْيُعْتَبَرْ
مِنْ حَيْثُمَا أَوْبَانَتْهَا الْحَبْدُ
فَصَحَّ لِلْعَبْدِ لَهُ فَلْيُعْتَقَا
لِالْعَبْدِ غَيْرُهُ وَاللِّبَعِضِ
صَحَّتْ لِأُمِّ الطِّفْلِ فَلْيُخْرَجْ

صَحَّتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبُولًا
إِلَى اللَّهِ يَخْلُقُهُ لِمَا يُقْبَلُ
بِمَوَدَّةٍ فِي سَنَةِ تَقْبِيلِ
وَالنَّخْطُ قَدْ يَكْفِي مَعَ الْأَمَارَةِ
لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَبُولُ كَيْفَ سَمِيَّ
عَنْ سَبْقَةِ الْمَلِكِ مَمُوتٍ مُعْتَبَرٍ
ذِي الْعَشْرِ قَوْلُ شَابِعٍ فَلْيُعْتَبَرْ
فَدَوْصِفَتْ فِي الشَّرْحِ بِالْبُطْلَانِ
بِحَاكِمِهَا عَمْدَ النَّصِّ أَحْكَمَا
وَجُودُهُ وَصِحَّةُ الْمَمْلُوكِ
بِوَضْعِهِ لِدُونِ سِتِّ شَهْرٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ زَوْجًا وَلَا مَوْلًى يَكُونُ
وَلْيُعْطَ مَا يَفْضَلُ عِنْدَ مَقْلُوبِهَا
نَصَحَ بِالنِّسْبَةِ فَلْيَتَّبِعْ
مِنْ سَهْمِهِ وَتَأْخُذَ الْمَقْرَبَاتِ
الْبُيُوتِ

الفصل الثاني في الوصية

إِنْ بُوْصِيَ لِتَمَّ بِرَبِّهِ الشُّبُهَاتِ
فِي قَوْلِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
وَإِنْ يُقْبَلُ فَرَأَيْتَ مَنْ عَرَفَ
وَالجَارِحُ حَوْلَ الدَّارِ وَالْقَرِيبُ عِنْدَ
عَمِّ الْمَوْلَى مُعْتَقًا وَمُعْتَقًا
وَقَبِيلٌ لَمْ يُقْبَلْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ
وَلتَشْمَلُ الْمَسْكِينُ إِنْ لَمْ يَجِبْ

الْأَمْعَ التَّفْصِيلَ عِنْدَ التَّوْبَةِ
لِلذِّكْرِ الضَّعْفُ بِإِلَّا الْكِرَاهِ
بِنِسْبَةِ الْمَوْصِي عَلَى عَرَفَتِ بَصْفِ
بِأَرْبَعِينَ مِنْ ذُرِّيَةِ هُوَ حَتَّى
إِلَّا اللَّهُ مُخْتَصِصٌ حَقِيقًا
وَالْفَقْرَاءُ فَفَرَّاقٌ مَدَّ هَبَهُ
أَحْسَنَ وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ يُقْبَلُ

الفصل الثاني في الوصية

بَصَحَّ أَنْ بُوْصِيَ بِهِ فَلْيَبْدَأْ
وَلَا الْوَجُودَ حَالَةَ الْوَصِيَّةِ
وَجِبَتْ الْوَارِثَةُ فِي التَّفْصِيلِ
وَالشَّيْءُ سُدَّ مِنْ لِحْلُوقِ الشَّيْءِ
بِحِلِّهِ وَالتَّفْعُ كَسَلْتِي الْمُنْفَعِ
كَشْفَعِيَّةٍ وَحَدِّ قَدْفٍ قَبْلًا
لَا الْكَاسِرُ كَلْبٌ هَرَّ شِئْبَعٌ

وَكُلُّ مَفْضُودٍ لِنَقْلِ قَبْلًا
وَلَيْسَ مَشْرُوطًا بِمَعْلُومَةٍ
فَصَحَّ بِالْقِسْطِ وَيَا لِحْلُوقِ
وَالْحَجْرُ الْعَشْرُ وَقِيلَ السَّبْعُ
وَالتَّمَامُ ثَمَنٌ وَيَصَحُّ بِاللَّهِ
لَا بِاللَّهِ لَا يُقْبَلُ الْخَوَلَاءُ
كَذَلِكَ بِصَحِّهِ بِالْكَرَامِ وَالرَّبْعَةُ

واشترطت اجازة الوارث
 وان يخرج حال حيوانه كغيره
 فحتم ما يقبل وتوخذ اليه
 ويخير الوارث في المشرك
 واحمل على الثلاثة الموعود
 وان ينفق العين اوصى ابدا
 وتقوم العين على الوارث
 ان يوص بالعين من قبلها
 وان يخرج عنقه فان يكن
 وليس له للديان في النصف
 ان يوص ان يعقو تلك الامد
 وحسب اوصى بامور فلما
 اولانيا الاول ثم الاول
 ان لم يرتب في الثلث على
 وان اجاز الوارثون فادعوا

ما زاد عن ثلث بلا تخلف
 وليعبر بحال الوفاة ما وفي
 تحسب تدخل في مناط التوزيع
 والمتواحي كالرفيق فاملك
 وان اتي لكثرة موضوعا
 فقوم للموصي له نفع بدا
 كان لثلث قيمته كما راز
 دين ويعقو ثلث باق فاحكما
 ضيقا لدين صح عنقه فمن
 ثلث له لو ارث تخلف
 او عد ومنهم فافرح ترشد
 ان كان فيها والعبد لزمها
 فاعمل الى استيفاء ثلث مكل
 جميعها وبالحساب ابطلا
 فلكه بظنهم نبيار او

ان يوص باسم يمشي على يديه
 ويعقو من قبلها الى ما قدر على

وقوم الرق بها

ورد

ورد في العين وفي المشاع
 ان يوص بالثبف فحتمه دخل
 بدخل ان يوص بالثبف
 وان يعقبها بما يبتا في
 ان يوص ان يعقو مؤمن يعق
 وان يظن العبد مؤمنا كفى
 ان يوص بالعين يقدر عينا
 ان يمتنع الا الاقل يعقو

يقبل ان يخلف بلا اشباع
 كالثوب في الصند وحيث
 متاعها الامع القرينة
 فلثبف الاخرى بالاختلاف
 ان لم يجد من يوصب لثبف
 وان بد اختلاف حين اتفق
 بلزم اذا كان المحصول ممكنا
 به ويوصع في يديه ما يفر

الفصل الثالث

نصف للذمي الاجنبي
 وان يوص في سبيل الله
 ان قال اعطوه كذا واقلقا
 يندب ايضا لذي القرابة
 ان يوص للارث فلينزل على
 وان يقل اعطوا افلا تامل

لا الرجوع المزداد والحربي
 فكل ثوبه بلا اشباه
 كان له ما شاء فيه مطلقا
 وارثا او لاطالبا ثوابه
 حراث الارث الذي حصل
 يكون سهم النبي في الامتعا

فالتصيف ان كان له ابن واذا
 ان قال ستم اجد من يرب
 ضعف نصيب الكفيلة
 ان يوصى للفقير بالثلث في
 وجاز صرف الكل بالتقصير
 ان يوصى لابن بائنه سيق
 ان قال اعطوا خالدا الجوز
 وان يرضى جمع المتجزه
 يصح الموصى الرجوع فولا
 كان ببيع العين او ان يهنا

واما صحت على الصبي
 والشرطي الوصي اذ
 واعتبر الكمال في الوصي
 واشترط الاسلام في ظاهرها

كان له ابنان فثلث اخذ
 كان له ستم اقل من ورثه
 ثلاثه من مثله ضعفه
 بلدة مال كل ثلث فاصرف
 في فقر اء بلدة الموصى
 في مرض الموت من الثلث عتق
 فلما اخذ التصفي يقبل الرعا
 بغيرها فدم ما قد تجزوه
 مثل رجعت ذاكوكا وفعلا
 او يعين الذميق او ان يطعنا

من ابي اجد او الوصي
 من ابي اجد له وان علا
 والعد في قول لنا قوت
 الا اذا كان الموصى كافرا

وهكذا

الفصل في الوصي

وهكذا اعتبر الحرية
 يوصى الى المرأة والخنثى كما
 يجتمعان حيثما تعددا
 فان هما نكاسا انصرفا
 للحاكم الاجبار ان يجهل
 ما لها الفسمة للاموال
 ان يشترط فقر ومفقر
 وان يهوى عن اجتماع منعا
 فجاز ان يفتنهما الاموال
 وان يعجز ويسم الوصي
 وحينما خان وصي علة
 ولو وصي اخذ دينه كما
 ولا يوصى دون اذن النظر
 كذا من مات بلا وصي
 وفي الوصي تلحق الاموال

الا ياذن مالك الرقيق
 طفيل الى الكامل ضم محكما
 الا اذا ما شرط التصرف
 في لازم وغيره نوقفا
 جمع وان لم يجهل يبيد
 فانها انقضت الى اختلاف
 عليها ففي اجتماع نظر
 وان يجر كلهما نوسعا
 كما يريد ان على ما فالالا
 ضم النبي الحاكم الشرعي
 ثم يفتن مكانه من عدله
 فضاء ما يفتاءه قد احكام
 من بعده بحاكم بلا مفقر
 ودونه لمؤ من مرضي
 حالة ما يوصى فلا يناد

الاجابة على ما ذكره

وبعضها بعد الصفا
 واحة المثل له عن النظر
 وللوصي الرد للوصي
 وبطل الرد إذا ما ردا
 وإن طبا بعد وفاة علما
 إن التكاخ منكب الكفا
 أعز نصف بين من تكفا
 وذلك للسلم ذي العقبين
 ولنجبر العقبنة الولود
 لا يقصر منها على الحال
 حتى ينال غاية الأمانة
 شذب ركعنان وأسخاره
 ودكنا الحاجة والدعاء
 وبندب الاعلار والاشها

من حين ايصاء الى الوفاة
 في مال من يوصي لهم ان انفق
 ما لم نصب موصيه المنيه
 وله يكن اهل البيت
 بلزمها الا الحجج لن ما
 وفضله مشبه قد سندا
 وجاء ثلثا دينه فاصلا
 اعظمه ما استفاد بعد الدين
 بكر اكرميا اصلها وودا
 او ثروة لرغبة في المال
 وبرزق الحبر من البيت
 فبسال الله له ما اختاره
 بما روه او بما يشاء
 وخطبة للعقد اذ براد
 ويجند

كتاب
 في
 بيان
 ما
 في
 كتاب
 في
 بيان
 ما
 في
 كتاب

ولنجيب ايقاع عقد الفم
 فحين هتم بالدخول سرا
 وهلكد المرأة فلنندبا
 وينبغي وضع يده على
 ثم لبت في الجماع دائما
 وكنبت عند الوطء
 وليدع اهل البيت باسقاط
 وجاهز لكل نثار قد يدل
 ونكوه الجماع في الزوال
 وهلكد بعد غروب الشمس
 وعاد يابا بعد الاغتسال
 كذلك عند ناظر النظر
 ونكوه الجماع ايضا فاخذ
 واستكره الكلام عند المنطق
 كذا الجماع لئلا الخوف

في عقر النجف عنه في الخبر
 ركعتين قبله ثم دعا
 والعقد والدخول لئلا يندبا
 فاصية المرأة حين نكحها
 ولتبتل العبد السوي الشالما
 يومين او يوما بلاد ميمه
 وليختب منها الاجابة
 واخذة يشاهد الحال فعل
 الا من الخس لا مثال
 الى تواري شفق اذ ميمه
 قبل اغتسال او وضو حام
 في الفرج مطلقا فذلك يحد
 مستقبل القبلة او مسته
 الا يذكر الله هو اطلقا
 وعند زوال وفي الكسوف

وهكذا عند محبوب ال
 ومن هل كل شهر الا
 ويكن الجماع نصف الشهر
 ويكره ان يجرب بالاسفاد
 وساغ ان ينظر الى من قصد
 في الوجه والكف ويبدى في
 ينظرها ماشية وفايمه
 بلخاطد امه وكافه
 الى الرجال ينظر الرجال
 لا لتلذذ او افئنان
 للزوج ان ينظرها في البدن
 وحاز ان ينظر الى المتحريم
 لا يجنب محرم المشاهدة
 الا بالاضطرار كالعلاج
 بحرم للره ان لم يضطر

صفراء او سوداء بالصبيح
 شهر الصيام فهو داخل
 واخر الشهر تمام الدهر
 في عدم الماء بلا اضطرار
 نكاحها من دون اذن ورد
 مواضع التي ينبت فيها الشعر
 وهي كذا انظر دون الامه
 من دون قصد شهوة مناوه
 ولو شبا باهمه جمال
 كذلك النسوة للنسوان
 جميع ظاهره وما يظن
 فيما عدا الغورة غير اثم
 في غير مريم بلا معاودة
 او الشهادة في الاجنب
 سماع صوت الاجنبى التنكر

لايجل

ولا يجل من عى بالاجنبى
 وفي خصي ملكته تنظر
 للزوج الا بشئ من غير الفل
 والوطى في اذ بارهين كرها
 ولا يجوز الغزل للجماع
 ففدية التطفه تعطى عشرة
 والزوج وطء زوج لا يله
 وقيل ان نكاح نساء الحرم
 يكره للفاحش باي من سفر
 ايجابه ثلثة انكحكا
 قبوله منه لثبنا حا
 كذا قيلك او تزوجت وفي
 لم يشترط نفديهم ايجابه
 فان يغفل قبلك تزوجا وقد

لبارو وامن امر زوجه النبي
 هل ينظر المولاة ام هل ينظر
 في الجحش والتفاس فاغرف السبل
 كوالهذه تغاظت فاستكرها
 عن حرة بغير شرط وانع
 من الدنا يبرها مفرده
 اكثر من اربعين من اشهر
 دحوها وجن افضى حرة
 ان يظن الاهل بليل الحبر
 كذا التزوج منك او مسعتكا
 قيلت تزوجا او النكاحا
 كليهما لفظ المتصى فانصف
 قبوله بلفظه ممثلا
 اوجب بالانكاح صح ما عقد

الفصل الثاني في
 النكاح

ولم يجز عقده بغير العربي
 ويعقد الاخر من الاشارة
 واعتبر الكمال قال شكوان
 وجاز لم يفرق ان تعقدا
 له بشرط في العقد شاهد
 لا بشرط الوكيل في الرتبة
 واشترط النجاشي للزوجين
 فان يزوج ابنته مع العدة
 وان يعين والاختلاف حصل
 والابن الحاكم والوصي
 فالاب والجد على امر صغير
 ما لم يما ولا يتر الرتبة
 وان يكونا بعضهما فلا
 يزوج المولى الرقيق مطلقا
 وبالغا فاسد عقلي ينجح

في قدر للعهد من دين النبي
 مفهومة للعقد بالامانة
 عقده وان اجاز ما افلا
 عن نفسها او غيرها فاعقد
 لكنه يوصف بالرجحان
 بل هو اول ما عرف العقده
 بالاسم او وصف بغيره
 وله يعين عند نفسه فسد
 وقد راي يخلف الا بطلا
 والجد والمولى هنادي
 او عن اولى سفه قد كبر
 على اصح القول في خبره
 كلام ان ليس علمه من ولا
 ما لم يكن حرة له منعفا
 وصيه وحاكمه اذ يصدق
 من ذكر

من ذكر او غيره حين خلا
 من ابي فجد له وان علا

مسائل

شرط الجواز في الصداق صح
 في عقده فان يجز بطلا
 وصح في التكاثر بكل ذلك
 فقل له زوجت من مولاك
 ولا نقل زوجت منك ويقل
 فيك للتكاثر ذلك الرجل
 ولا يزوجها الله توكلا
 من نفسه الا باذن حصلا

الثانية

ارضيت من ادعائها حكما
 بال عقد ثم بورا اذ لم يما
 وان افروا احد حين اختلف
 يقضى عليه دون من لم يعثر

الثالثة

ان ادعاهما زوجة وتزوج
 فان يقيم بينة فالعقد له
 والاولى التوجيه لليمين
 فانه يجوز صدق اليمين
 فان افاد ما قدمت للرجل
 اخت لها عليا يخلع فاسم
 وان نفها فلها مقصد
 في الموضعين لا خيار الدين
 مع سبق عقد غير من قد يسه
 ان لم توثق وقت اول بدخل

ببقي نكاح العبد دون مفسد
 ان اشترى زوجته للسيد
 وحبها بغيره اشترها
 بالاذن او ملكه اباهما
 فان نفينا ملكه لم يزل
 نكاحه وان حكما يبطل
 وان يكر ببعضها فالعقد
 يبطل قطعا ما له مرد

الرجع

الخمس

وليس للوكيل الوكيل
 وهكذا يدرن مهر المثل
 عقد بمجنون ولا خصي
 ولا يذاب الغيب عقد الطفل
 فيبطل الخبار للاطفال
 بمقتضى الشرع لله الكمال

السادس

عقد الفضيحة صحيح
 على اجازة بقول يعرف

السابع

لانكح الامام ما لم ياذن
 في ذموم ومنعنا لافضلا
 ما لكه كالك فاساذن
 وفاروى سيف بنافي الاملا
 وان يرد عياله فداذنا
 على اصدان المثل صح مدنا

وهو

وهو على السيد والن ابني
 لا يجبر السيد عبدا بعضا
 ذمسه ببيع غفقا بغيره
 وليس للعبد ان يقر بالرضا
 ان للصغيرين الفضيحة عقد
 فمات من اجازة عند الرشد
 فحور الاثرا بالغا حلف
 ان ليس للارث فحورا حلف

الثامن

التاسع

والاب الجد اما اقرنا
 وعقد من يسق منها يصح
 ان نحوها زواجاها يحكم
 ان لم يكونا وكلا فلنختبر
 ان زواجاها اقران بطلا
 وان بواكل واحد يختبر
 في عقد ما قدم جد فاذنا
 ويبطل الاثرو وهو منضخ
 لسابق ان وكلا فليعلم
 والتدب ان يختبر عقد الاكبر
 ان كان كل منهما موكلا
 وان هما يترعا يختبر

العاشر

وليس للايم ولا ية نقد
 ان ادعت وكالذ ابن انكرا
 فان تزوج بغير رضا الولد
 نعمة نصف مهرها مفررا

المفصل الثالث في ما يحرم من الرضاعة

فحرمت بالتسبب الأقات
والأخوات منه والبنات
بحرم بالرضاع ما يحرم
وأبنت اللحم وشد العظام
أو عشر رضعه اثنا
وكان في الحولين من يرضع
واخذ الفحل فإن لم يتجدد
إما الطبرسي فقال يلزم
ويبدى أخيا طبرسي مؤمنه
يجوز في الضرورة الذميه
والحرم والخبر فامنعها ولا
ثم الجوسنيه منها أكره
وعند ما تم الشر وطها
فلا تحل لأبي الرضيع

ثم بنات الأخ والعقات
كذ بنات الأخت والخاله
إن كان عن غير سفاح فبنية
أوله وصلا لبلده وتوما
والأقرب البشر بعشر ثمان
وله يقع فصل بالغري يرضع
له ينشر الخطر بانتي انفرد
أخوة الأم به فحرم
عاقلة ذات عقاب حسنة
ودونها تكرة للدينيه
يحسن نسلم لها الخلال
والوالدان عن سفاح تكرة
أب وأم وكذلك فاصما
أولاد فحل مطلقا فليصح
كذ الوالي

والرضاع شهيرة الرضيع
فانظر والفحل لأمه وابن
بال

كذ التي قد ولدته الرضعة
وأخوة التبني للرضيع
والشيخ طاب رجا لا يطلع
ولبن فيه تقبل الشهادة
محرم باليه بولا استثناء
وأم موطونة محرم
وأبنة موطونة فلهما
والأخت للزوج لا محرم
إذ وصيت بجمع بابنة الأخ
وحكم وطه زني قد سبقا
منظورة الوالدين المملوسة

أو أرضعت كما الطبرسي متعة
لأخوة الرضاع حل فاسمع
ويقبل العقد رضاع بلغة
الأمع التقصيد في الإفاة
منكوحه الآباء والأبناء
وأم معفود عليها محرم
لابنة معفود عليها فاصما
عينا والزوج جمعها محرم
وابنة أخت وأخت ابنته
أو شبه حكم الصحيح مطلقا
محرم لكن تكرة المعكوسة

عشرون
مشاهير

إن جمع الأم وبنتا بطلا
وإن بطل مملوكه فيها ابتلا
فإن بطلها الفحل إلا ما

كالأخت والتبني فها نفلا
فحرم عليه الأخت ما لم تزل
ولم ينصر سابقه حراما

الشيء

لأنه زوج أمه عفاً عما
 فان تزوجت بلا استجارة
 ولو يجز ان يتزوج الامه
 او عاقر لو لم يك تخشى العنا
 وفيل بل يجوز وان كان
 حرة الام مع اذن حصلا
 يكون موقوفاً على الاجازة
 من استطاع حرة مسلمة
 وحسبه واحدة ان عننا
 من الاماء فيه نكحان

الثالث

من يتزوج مرة معتد
 يبطل الحرم ابد وان جهل
 مع علقه بحرية والعبد
 احداهما حرم ان يهادل

الرابع

يحل من زني به المني زني
 حل على الاقوي بكاح الزانية
 وان زنت زوجة لم تحرم
 بالعتد الا اذا نكح بعدنا
 لكنه توصف بالكرهية
 وان احرم في الاصح فاعلم

المسألة

وكل شخص اوفى العادما
 صادت علقه امه حراما
 واخذ

واخذ ويند وان سبق
 علقه عفاً له بحرم ما التقوا

السابعة

ان عفا الحرم وهو يعلم
 بحرية فحى حلو واخوه
 يحض عفاً وافح وان جهل
 بحرية حلت وان يهادل

الثامنة

وليس للحرة زيادة على
 او امه مع الثلاث بانها
 للعبد اربع من الاماء
 او حرة مع اثنتين من اما
 لا حرة مع الثلث فافها
 لا احصر في ملك اليمين محما
 ولا على الاصح فيما انقطعا

التاسعة

ليس للرجل النصاب بزوجة
 ولا بزوجة اخيهما واما
 وان بين فالنكح والزني
 دائماً ان طلق نكحاً
 او متعة ما لم تنل بما اما
 حل على الكراهية شديداً

الاشعة

وَمَنْ نَدَانَا طَلَقَ الْحُرَّةَ لَا
وَلَا تَحِلُّ الْأَمَةُ الْمَطْلُوقَةُ
وَفِي كُلِّ الْفَسْمَيْنِ يُطْلَقُ
أَمَّا الْمَطْلُوقَاتُ شَعَالُ الْعَدِّ

بِنِكَحِهَا إِلَّا بِمَنْ قَدَّ حَلَّهَا
ثَلَاثِينَ الْأَمَةَ مُحَقَّقَةً
لَا وَفِي بَيْنِ الْحُرِّ وَالرَّفِيقِ
بِنِكَحِ زَوْجَتِهِ فَحُرْمَةٌ لِأَلَدِ

العائنة

يُؤْبَدُ الشَّجَرُ بِاللِّعَانِ وَقَدَّرَ صَمَاءُ بِاللِّسَانِ

المعاشرة

كَأَوْفٍ عَيْتَرُ الْكِنَانِ بِنِي مَا
كَذَلِكَ الْكِنَانُ بِالذَّوَامِ
إِنْ زَلَّ زَوْجُهُ أَوْ زَوْجٌ وَلَا
وَنَصَفَ مَهْرُ بِلَاةِ الرَّوْحِ إِذَا
وَإِنْ بَكَرَ بَعْدَ الدَّخُولِ لِنَظَرٍ
وَحَيْثُ كَانَ أَرَادَ الرَّجُلُ
زَوْجَ الْكِنَانِ بِنِي أَنْ يَسْلِمَ فَلَا
إِنْ هِيَ تَسْلِمُ دُونَهُ وَقَدَّرَ حَلَّ

أَجْمَاعًا عَلَى مَنْ أَسْلَمَ
لَا مَلَكَ أَوْ مَنَعَهُ الْأَسْلَامُ
دُخُولَ فَالنِّكَاحُ شَرَعًا بِلَاةٍ
كَانَ هُوَ الْمُرْتَدُّ فَادْرُ الْمَأْخُذِ
عَدْلُهَا وَالْمَهْرُ كُلُّهُ اسْتَقْرَ
عَنْ فِطْرَةٍ بَانَتْ بِهَا تَمَهَّدُ
بِنَفْسِهِ الْعَقْدُ الَّذِي قَدَّ حَصَلَ
يُؤْتَفَقُ عَلَى الْعَدْلِ فَتُخْرَجُ مَا

ان أسلمت

إِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ دُخُولِ بِلَاةٍ عَقْدٌ وَلَا مَهْرٌ طَاهِرًا مُحَصَّلًا

الثانية عشر

إِنْ وَاحِدٌ مِنْ وَثَدَيْنِ عَقِدَ
وَالنِّصْفُ فِي أَسْلَامِ بَعْدَ
وَالْوَثَدَانِ مَعًا إِنْ أَسْلَمَا
وَأَرَبَعًا يَخْتَارُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ
قَبْلِ الدَّخُولِ فَالنِّكَاحُ قَدَّ
بَشْرُطٍ فِي النِّصْفِ انْقِضَاءُ الْعَدِّ
كَانَ النِّكَاحُ بِأَيِّمَا سَلِمَا
الْقُرْآنَ أَسْلَمَ أَوْ بِالْكَتِبِ

الثالثة عشر

لَا يَنْصَحُ النِّكَاحَ وَالْأَبَانُ
وَلَيْسَ يَفْوُ مَا رَوَى عَمَّارٌ
فِي الْعَبْدِ بِالْأَفْوِ عَلَى الْإِبْرَاءِ
مُنْفَرِدًا عَلَيْهِ عَلَى مَا خْتَارُوا

الرابعة عشر

تُعْتَبَرُ الْكِفَاءَةُ الْمُسْلِمَةَ
وَلَا يَزْوُجُ نَاصِبٌ بَعَارِفَةً
يُزْوَجُ الْمُسْلِمُ بِالذَّمِيَّةِ
هَلْ جَارٌ لِلْعَارِفَةِ أَعْرَافُ
وَعَكْسُهُ مَجْزُومٌ لِلْفِعْلِ
فَلَا يَزْوُجُ كَافِرٌ بِمُسْلِمَةٍ
كَذَاكَ عَكْسٌ قَدَّ عَنِ الْمَخَالَفَةِ
إِذَا مَتَّ أَوْ مَنَعَهُ شَرْعِيَّةٌ
بِمُسْلِمٍ مَخَالَفٍ خِلَافُ
إِذَا خَذَ الْمَرْءُ دِينَ الْبَعْلِ

الحاشية

لم يشترط يمكن من نفقة في صحة العقد تكن على نفقة
وأيضا ذلك شرط يجب في فرض أن يجاب حين يخطب

السابعة عشر

بكره تزويج بكه الفجور لا سيما الشارب للفجور

الثامنة عشر

بكره نكح لذي البعد بالعقد باثنيان أهل البعد
وبكره النكح لذي البعد ربعية رباعية للعقد
وأن بين عدتها لم يزل وحل نص الزوج أيضا إن
بكره أن يوقف على المحلل ومطلقا من غيره لم يجل
وبكره النكح لذي البعد لثلاثة من الزوج فليست مطلقا

التاسعة عشر

وبعد ما الغير يجب حرمها خطنها والعقد صحيح فاحكما
وقبل بل حازت على كراهة والسفح محمول على الترافة

العاشر

ونكوه

ونكوه القابلة المرتبة ونكوهها فاحفظ حقوق الزوجية
بكره تزويج ابنة من ولد زوجته من بعده لا من ولد
وصرة للأمة مع غير الأب مكره ونكوه للإبن فليست

العشرون

عقد لشغار جعل يضيع كل صدق الأخرى وهو لم يجل

ثبوتة محقق في الشرع لا خلاف والفرق أن فيه أنزلا
ونكح غير محقق ومن حرمه بالشرع خالف السنن
إيجابه ثلثه كالذي لم يقوله كمشبه فلا إثم
وههنا بذكر الأجل منضبطا وذكر مهره بغير
وحكم حكم الذم مطلقا إلا الله استثنى فيما سبقا
لاحد بالفلانة والكره في مدنيه ومهره فليعرف
بلزومه نصف المسمى إن هب مدنيه قبل الدخول فليجب
يفذر ما انفص من مدنيه بخص من أحوطها المعده
إن لم يسيم مدنيه نحو لا دائما أو يبطل بغير حصلا

الفصل في النكاح

ان بان في العقد فسأد حكا
جاز وان لم يشترط ان يبرأ
وصح ان يشترط انها
في زمن معين ولا يقع
ولا الحان فيه الا عند ما
ويثبت الظاهر فيما انقطع
وعلى المتعذر حيث ان
ان استرأب العبد بغيرنا
تعذر للوفاء ان كانت
وحره يضعفها في العبد

لا يعقد العبد لنفسه ولا
ان استرأب الوالد ان فالولد
والمولى ان اشتركا ان اذنا
ان واحد حصن باذن فالولد

بمهر مثل في الدخول فاحكما
عنها والخوف وكذا ان عزلا
او تدا او مرة او مرارا
ايلا او تطلقه فيها انقطع
ترخي على قول بعض الفقهاء
لا اذت الامع شرط رعا
وقبل كل تران اي ظهر ان
خمس اياه واربعتا
شهرين مع خمس لبال مخدر
وفيها حاملا بالا بعد

جار بيز من دون اذن حصلا
رني لمولى لهما ان اخذ
كلاهما في العقد او لم ياذنا
رني لمن كان بنفسه القرد

اذ شرط

الفصل في العبد

ان شرط افراد واحد بما
وان يجر واحدا لطفل حر
وشترط فيه جاز على
بند ان يعطيهما من انكح
ولشر نكح اذا انقضا
وان تزوج لشراب منعنا
ان اخفت كان لها الفسخ
والعبد ان يعق فلا يناد
مقدا ما تزوجا او خفا نسب
ان احد الزوجين يبيع خيرا
كذالك كل من البئر انقلا
ان يبيع كل منهما منفردا
وان هما يباعا معا من واحد
ولا يطلق امه لبيده
وهوله تطبق غيرهما

١٠٥
بولد ص الشرط فليسما
وما راه ابن جند لا يقر
قول شهر مضعف معولا
عزته من عبده لغير حا
تزوجها من اجبت مطلقا
وان فحل لم يكن ممنوعا
تور بعبد او بحر مثلا
وجاز جعل غنمها امهات
وهي على قول فوطها بحد
في الفسخ من باع ومن فله شرا
باي عقد فحيا وحصلا
من واحد فخر امطراد
فخير المبتاع بالقواعد
دون رضا فهو شرعا بده
او حره بغير اذن اعلمه

لِإِلَّاكَ الرَّفِيقِينَ بِالطَّلَاقِ
 تَبَاحٌ بِالْحَيْضِ مِنْ مَلَكَ
 جَعَلْتَهُ مِنْ وَطْئِهَا فِي طَلِّ
 وَأَشْبَهَ الْأَقْوَالِ أَنْ مَا نَقَدَ
 وَلِغَضِّ فِيهِ عَلَى مَا شَمَلَا
 وَالْوَلَدُ الْحَاصِلُ حَرٌّ فَادْرَا
 وَجَازِي فِي الشَّرْعِ وَطْئُهَا بِهَا
 وَالرُّومُ بَيْنَ الْأَمْنَيْنِ أَنْ
 وَهَكَذَا بَكَرَهُ وَطْئُ الْفَأْوِ
 وَوَطْئٌ مِنْ تَوْلَدَتْ مِنَ الزَّوَانِ
 بِمَهْرٍ مَا صَحَّ لَهُ أَنْ يُمْلَكَ
 وَصَحَّ لِلَّذِي مَا فَدَّرَ مَيَا
 لَا فَدَّرَ فِي الْمَهْرِ وَلَكِنْ كَرَاهَا
 وَتِلْكَ حَمِيمًا يُرَى مِنْ جِدِّهِمْ

وغيره التفريق بالطلاق
 كقولها أحلتك وطأها الكا
 قولان في إباحة في الحبل
 ملك يمين لا نكاح شنفد
 أو شهده الحال بأن فلا دخلا
 وما على الوالد في مهرة زوي
 والعبرة في البيت بدلا كراهية
 لكن ههنا في حرة قد كرها
 من أميرة أو حرة مجاهرة
 بالعقد مكررة فلا تأمننا
 من عين أو منفعة فلندكا
 وتلك القيمة حيث أسلمنا
 تجاوز السنه فيه فافضها
 وإن لشاهد كفى اقلهم

وان زوجهما

الفصل في النكاح

وَأَنْ تَزُوَّجَهَا عَلَى الْكِتَابِ
 وَجَازِي أَنْ يَجْعَلَ التَّغْلِيمَا
 وَجَازِي فِي الدَّائِمِ أَنْ لَا يَدْرَا
 وَأَنْ يَطْلُقَ قَبْلَ ذَلِكَ مُنْعَا
 مُنْعَةُ الْغَنِيِّ تَوْجِبُ فَرَسَ
 وَحَسْرَتُهَا بَيْنَ نَوْسَطَا
 لِبَنِّ لَيْسَ لَهَا هَذِهِ الْمَطْلُفَةُ
 أَنْ يَبْعِدَ عَقْدَ رَضِيَا بِمَهْرٍ
 أَنْ فَوْضَا نَقَدَ بِهِ لَتَبَاحِ
 فَحَكْمُهُ بِمَضِي مَا تَمَّ وَلَا
 وَأَنْ يَطْلُقَهَا بِدَلَا خَوْلٍ
 وَأَنْ يَمُتَ قَبْلَ الدَّخُولِ الْحَكْمُ
 لَا شَيْءَ فِي التَّفْوِضِ بِالْإِجْمَاعِ
 يَمْلِكُ بِالْعَقْدِ الصَّدَاقُ أَنْ يَخْرُجَ

وسنة فهو يد الحساب
 لسورة همر الطاهر كرميا
 فمهر مثل في الدخول فوراً
 في حرة أو أميرة موسعاً
 أو عشرة من الذباير الجس
 والنفقة خاتم فليقتطاً
 قبل الدخول منعة تحففة
 جاز وصار لا زماً بالقدرة
 أو زوجة صح بعين فادج
 وحكمها عن سنة لا يفضل
 فصف ما يحكم بالقبول
 فتعذر في خبر بسلم
 إن مات أو ماتت بلا وفاق
 فجاز قبل الفيض أن تصرفاً

وهي

وَالرَّوْحُ إِنْ طَلَفَهَا مِنْ قَبْلِ مَا
وَكُلُّ مَا يَمْنُو لَهَا وَيُنْدِبُ
وَجَازٍ لِلْوَلِيِّ بِالْإِجْبَارِ
عَقُوبًا عَنِ الْبَعْضِ بِالْإِجْبَادِ

الثانية

إِنْ قَبْلَ دَفْعِ الْمَهْرِ يَدْخُلُ كَانَا
دَيْتًا وَأَنْ طَالَ الْمُدُّ زَمَانًا
تَهُ الدُّخُولُ لَوْ طُءٌ مِنْ قَبْلِهَا
أَوْ دَبْرًا الْأَحْضَرَانِ بِهَا خَلَا

الثالثة

إِنْ أَرَادَتْ فَطَلَفَهَا وَلَا
دُخُولَ فَلْيَرْجِعْ بِنِصْفِ مَا خَلَا
كَذَلِكَ إِنْ قَبْلَ دُخُولِ خَلَا
بِالْمَهْرِ كُلِّهِ بِنِصْفِ رَجَعَا

الرابعة

بِحُورٍ أَنْ يَشْرَطَ فِي التَّكْلِيفِ
إِنْ يَشْرَطُ مَا خَالَفَ الشَّرْعَ لَمَّا
إِنْ يَشْرَطُ الْبَقَاءَ هَاهُنَا فِي الْبَلَدِ
بَلَدُهُ كَمَا مَنَرَتْهَا فَلْيَسْتَدِ

الخامسة

بَلَدُهُ بِنِصْفِ آجُرِهِ إِنْ أَصْدَقَا
تَعْلِيمَهَا صَانِعًا وَطَلَفَا

وَأَنْ يَكُنْ

وَأَنْ يَكُنْ عِلْمُهَا الصَّانِعَةَ
وَهَكَذَا الْحَالُ إِذَا مَا أَصْدَقَا
وَقَبْلَ بَلْ يُفْرِي بِنِصْفِ السُّورِ
وَهُوَ قَرِيبٌ وَجَمِيعِ الصُّورِ
يَرْجِعُ بِنِصْفِ آجُرِهِ لِلطَّاعَةِ
تَعْلِيمَهَا السُّورَةَ مُطْلَقًا
فِي السُّورِ التَّمْلِيعِ لِلضُّرُورِ
مَفْرُوضَةً قَبْلَ الدُّخُولِ

السادسة

وَحَيْثُمَا الْغَنَاءُ عَنِ الصَّدَقَاتِ
يَرْجِعُ بِنِصْفِ الْمَهْرِ فِي الطَّلَاقِ

السابعة

إِنْ وَهَبَتْهُ بِنِصْفِ مَهْرٍ شَائِعًا
وَأَنْ يُعَيَّنَ يُعْطَى بِنِصْفِ الْمَهْرِ
كَذَلِكَ إِنْ أَصْدَقَهَا عِنْدَ
بِأَخَذِ بِنِصْفِ فِيمَا لِلثَّالِفِ
كَانَ لَهُ الْبَاقِي فَلَا تَنَارِعَا
وَبِنِصْفِ مَوْهُوبٍ لَدَى الطَّلَاقِ
قَمَاتٍ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ
وَبِنِصْفِ مَا يَبْقَى بَعْدَ سَائِرِ

الثامنة

لِلزَّوْجَةِ الْمَنَعِ مَتَى لَوْ يَدْخُلُ
وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ الْأَمْتِنَاعُ
مِنْهُ لَفِيضٌ مَهْرًا إِنْ بَعْدَ
بَعْدَ الدُّخُولِ لَمْ يَكُنْ لِطَّلَاقِ

التاسعة

إِنْ زَوَّجَ الْوَالِدُ طِفْلًا مَلَكَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلطِّفْلِ مَالٌ مَطْلَقًا
وَإِنْ يُطَلَّقُ فِي الْبُلُوغِ قَبْلَ
بَدْخُلِهَا لِنَصْفِ الْمُسْلِمِ

العاشر

فِي الْخَلْفِ فِي تَنْمِيَةِ الصِّدْقِ
فِي الْقَدْرِ قَوْلُ الزَّوْجِ فَلْيَقْدَرِ
وَقَوْلُهُ أَنْ أَنْكَرَ الْمَوَاقِعَ
وَقَبْلَ قَوْلِ زَوْجِي أَنْ مَلَكَ

المسألة
في النكاح
الفصل الثاني

عَجْوِيهِ الْعَتَرِ وَالْجَوْنِ
وَالْخَلْفِ فِي الْبَيَاضِ وَالْجَذَامِ
أَطْبِقُ أَمْ لَا قَبْلَ عَقْدِ رِقْعَا
وَالرَّضِ فِي مَعْنَى الْخِصَاءِ الصَّغِيرِ
وَالشَّرْطِي فِي الْعَتَرِ عَجْرُ الرَّجُلِ
وَوَطْءُ عِزِّهَا تَحْقِيقُ عَتَرَهُ

والشرط

وَالشَّرْطِي فِي الْجَذَامِ أَنْ يَجْفَأَ
فَقَبْلَ لَهَا الصَّنْعُ إِذَا مَا بَانَ
وَفِي ضَعْفِ أَفْكَدِ الْأَشْكَالِ
وَأَنْ يُذَكَّرَ بِالْعَلَامَاتِ فَلَا
عَجْوِيهَا الْجَوْنُ بِالْأَنْسَامِ
وَالْفَرْنَ عَظْمًا وَكَدَّ الْعَمَاءِ
وَزَادَ قَوْمٌ عَقْلًا وَالرِّقْعَا
أَوْ أَمَكْنَ الْوَطْءُ أَوْ الْعِلَاجُ
وَالرَّضِ فِي الْعَقْدِ تَطْلِيفًا
وَبَلَزَمَ الْحَاكِمَ فِي ضَرْبِ الْأَجَلِ
وَهُوَ عَلَى الْفَوْرِ وَقَدْ مَنَعَكَ
لَا مَهْرَ فِي الصَّنْعِ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ
وَأَنْ يُوَافِقَ فَالْمَسْمُوحَى كَمَلًا
وَإِنْ زَوَّجَ سُرَّةً مُحْرَمَةً
وَهَكَذَا الْمَرْءُ أَنْ يَنْكَحَ عَمَةً

لَا صَنَعَ بِالْجِدِّ يَدْفَعُهَا مَطْلَقًا
تَحْتَى كَذَلِكَ الْعَكْسُ حَيْثُ كَانَ
يَبْطُلُ عَقْدُهُ بِإِلْجَالِ
فَصَنَعَ إِذَا فَرَّجَ كَعْضُوهُ فَضَلًا
وَالرَّضِ الْحَاصِلُ كَالْجَذَامِ
بِالْفَضْرِ وَالْأَفْعَادُ وَالْأَنْسَاءُ
وَالْأَخْيَارُ أَنْ يَجِدَ مَطْلَقًا
فَرِيَاءُ وَالْأَبَاءُ مِنْهَا ضَعْفٌ
بَلَزَمَ فَيُدْحَاكُمُ لِيَحْكُمَا
لِعَتَرِهِ لَا فَنَجْرَ عِنْدَ الْحَدِّ
لِلْعَبِيبِ مِنْ عَجْرَتِهِ شَهْوَةٌ فَذَكَرَ
وَنَصْفَهُ فِي عَتَرِهِ فَلْيَقْبَلِ
وَيَرْجِعُ الزَّوْجَ عَلَى مَنْ خَنَلَا
جَا زَلَكِ الصَّنْعِ إِذَا بَانَ
نَحْرُ قَبَانٍ رِقْمًا مَثَلًا

وفيها لا محذور ان لم يدخل
ان يشترط بنت جدير مكرمه
لا محذور من غير دخول وتعا
وان انت مدخوله بالمكر
ان يشترط بكر افيانث تبتا
ان تبت السبق بغير رب
بل يقصر مهر بقدر النسب

وبعد المهر لها فليحل
جوز فتح ان تبت امه
بكره ان يدخل على من خدعا
يرجع الا باقل مهر
كان له الفسخ لما قد تعبتا
وقبل لا يفسخ طيد العبد
بين صداق بكرها والنسب

الفصل الثالث في
النسب

ولبنة من أربع لواحدة
فحين تمت أربع نكاحا
لا فرق للخصي والعين
ليقطعها الشوز والاسفا
وبازمة القسم بالانكاح
وتنصف القيمة للاماء
وللكاينة غير الحرة

وقر على هذا بغير ابد
فليس لبنة فاضل مباحا
والحر والعبد على النعين
وفي معاش التاجر التمار
في عامل بالليل كالحراس
وللكاينة بالسوا
ربع من القسم بالامضرة

لا قسم

لا قسم للطفل ولا الجنون
ويقسم الولي بالمجنون
والسبع حق البكر في البناء
لاذهب الزوجة الا بوضا
ثم لها الرجوع في الاتناء
ان رجعت عنها ولين يعلم
ولا يضح فيه ان تعوضا
ولا يزور الزوج للمضرة
وجاز ان يعودها في المرض
والواجب الضماع لا للوا
ثم لشوز الزوجة ارتفاع
فبعد ما نظهر بالعبوس
او بخلاف الادب المعناد
ثم ليجوز ظهره في المنهج
فان ابنت بضرها مكنتها

مضغفة ان خافها فقتونه
من غير تفضيل على الفانوة
بغيرها الثلث بالولا
من زوجها الضره ما اقترضا
فكبا لها الزوج بلا اياه
زوج فلا شئ عليك بكرة
فهي عليك بما ان رد العوضا
زوجته في لبنة للضره
وليقض ان كان التمام
وليقض من جاز بالامد
عن طاعة الزوج الله بطاع
في وجهه والضحج المنحوس
ببصحتها بالوعد والابجاد
وبعد فليعذر لها بخرج
ما لم يكن مبرحا او مديبا

لو كثر الزوج بمنع الواجبة
ان تركت حقها اسماء له
اما الشفان هو ان يتركها
فبعت الحاكم من اهلها
فان توافقا على الاصلح
ويوقف النفر ان يتفقا
واذها في البدل حين يحكم

لكان للزوج ان يطالبه
حل فوله بلا مفسالة
في صفة التزوج فتركها
او غيرهم عدلين حتى يحكم
له بلزم الرجوع لا ينقض
على رضا الزوج بان يخلقا
وكل حل شرطه بلزم

ويحق المولود للتمام
اذا مضى سنة اشهر ولا
وغاية القول لذينا عام
وفي بخار السقط فليخبر
وان يهاجر فللزوج الولد
وان نفى عن نفسه لم ينف
يخلف للخلاف في الدخول

بالزوج بالدخول في الدوام
يزيد عن غايته حمل بغلا
هنا اذا ما الحق التمام
ما اعين من ايام ومن اشهر
ولا يحل نفية لما ورد
الامع اللعان فليخبر
او في ولادة بلا تكوّل

دخلف

بالحق
ان
بالحق

وخلف الزوج ان يخلقا
ما ناله المنعة والمملوك
ونفقة محرمة لكن ان نفى
فان بعد ويعترف بالولد
ولا يجوز مطلقا نفى الولد
يلحق في الشهادة بالواطي
على النساء واجبا ان تبذ
وليعن الرجال ان لم يوجد
ويؤدب الاذن في يمناه
ويبني تخنيك بالترية
اماء عند مطلقا كيف حصل
ودعو الطفل محمدا الى
وافضل الاسماء عند الامه
اصدقها معبد وشديد
من اسمها محمد بكرة لو

في مدة الحمل اذا ما اعترف
يلحق بالشرائط المسلوكة
بلا العان في المقامين الشف
صح ويلحق ويؤدب فاشهد
بغيره الماء لنصف قد ورد
لم يحضر الزوج بشرط اعلا
مروة او زوجها حين ناله
وتبخت غسل طفل بولد
وهكذا الاقامة في بيته
وبالفراغ لا يتبع الفرية
ولو يخلطه بغير او غسل
سابعه فجاز ان يبذلا
اسماء الانبياء والائمة
بكسرة الطفل وجاز اللفظ
بدعي ابا الفاسم من تهرودا

بكره حادث حكيم وحكم
 والحلق والحنان يوم السابع
 نفد بوزن شعره اذ حلقا
 خنا نه عند بلوغ فرضا
 وان يبلغ فهو حكم جاري
 شاة لها شرط الاضغنة
 وصدها ولبدع بالماء توره
 وليس يكفي ان تصد في الثمن
 ودرتها اللام تعطى ناقلة
 يندب له وان ينك فلينكف
 لشفط وقبل ذلك اسقط مهلا
 منها كذا كل من عالاه
 بل تفصل الاعضاء بالظفر
 والصاحون ولينمو عشرة
 ولبين

بكره حادث حكيم وحكم
 عفيفه وثقب عضو صامع
 والحلق قبل الذبح ولتصد
 وكهت فنزعة واقرضا
 وكتب التحض للجوارح
 ثم عفيفه هي المرصبة
 ويندب السوا في الذكور
 وادع يجعلها فداء للبدن
 بالرجل والورك فخص القابله
 ان يبلغ الطفل وعنه لم يعق
 ان مات في السابع الظفر
 بعاف ان ياكل والداه
 بكره كسر اعظم العفيفه
 يندب ان يندع اليها البره

وخالد ومالك فلا يثم
 والحلق والحنان يوم السابع
 نفد بوزن شعره اذ حلقا
 خنا نه عند بلوغ فرضا
 وان يبلغ فهو حكم جاري
 شاة لها شرط الاضغنة
 وصدها ولبدع بالماء توره
 وليس يكفي ان تصد في الثمن
 ودرتها اللام تعطى ناقلة
 يندب له وان ينك فلينكف
 لشفط وقبل ذلك اسقط مهلا
 منها كذا كل من عالاه
 بل تفصل الاعضاء بالظفر
 والصاحون ولينمو عشرة
 ولبين

ولينمو

وكتب الطبخ للاعضاء
 بالماء والملح بلا استواء

بكره حادث حكيم وحكم
 بلزومة الطفل ارضاع اللبا
 ان لم يكن للطفل مال فالحج
 وجاز للام ارضاع الولد
 والام اولى مطلقا ان رضعا
 ان طبت زيادة فلا باب
 وجاز للتبديد اجبار الامه
 باجرة يلزمه في الشرع الا با
 ارضاعها حولين مع اجرك
 بنفسها او غيرها ان لم تصد
 ان فعت بما سواها فنعما
 لتسلمها غيرها ان رغب
 على رضاع من يريد ملونه

وامه احق بالحضانة
 ان اسكت عاقلة لم تشرف
 والام في الفضال بالاشق الا
 والام من بعد الفطام بالذكر
 والام اولى باسها من الوعر
 ان لم يكن اب وامه للولد
 في مدة الرضاع بالوزان
 او كفا او استرقا فليخف
 سبع وبعدها اوهاه غفلا
 اولى الى وقت البلوغ
 وهكذا بانها فلتخصص
 فوالد الوالد اولى ان وجد

بكره حادث حكيم وحكم

بكره حادث حكيم وحكم

وعند فقد الجدة المحضانه
يكف حق الام ان زوج
ويبقى حضانه الاولاد

النظر الثاني

لا قرب الازام بالمكانه
وان تطلق عاد فليخرج
عند بلوغهم مع الوشاد

وانما سبها الزوجيه

والمالك والقرابة البعيه

يفرض الانفاق في اللدم
في كل وقت ومكان ساغا
فليس نفاق على الصغيره
ولا لمن كنت بعد العقه ما
والواجب القيام بالطعام
والدهن والخدم والاسكان
ومخرج الطعام ما يشد
وتفرض الخادم للمخدمه
وتفرض الامثال في الاجناس

الانفاق الزوجيه

بشرط تمكين على التمام
ممنع الزوج بها مساعا
وفاشر عن طاعه كبره
لم تفرض التمكين حتى يغنا
وكسوة الزوجه والادام
بعاده الامثال والافران
خلتها من دون نفقه ومهد
في اهلها بيتا والقبيله
للدار والادام والدياس

وجاز

وجاز للزوجه الامتناع من
زد في الشا محشوه للفظه
وان تكن في بلد بجناد
وتبغ العاده للافران
وتلكد بالدم ان ينجح الي
وان يكن ذات بجل فرد
وان تواكل على المغناد

شركه غير الزوج في بيت سكن
ورد لحافا للنام للحضه
طهر فرود وجب الاستعاد
في اللبس من حر وواوكتان
تخدم الحجاب فيه فابدلا
ثيابيه على اعنيار ومطره
فلا نظا ليه بالا زدياد

النفاق الزوجيه

يفرض انفاق على من ولدا
بندب في سائر من نفرا
والفرض في مفقر يعجز عن
والشرطي المنفق فضل ما
والقدر ما يكفي من الطعام
وله حج اعفانه من قدره
وليفض ان يترك الحكم واجب

ووالديه فانزلن واصعدا
مؤكدا في وارث قد فرما
كتب ان كان بكفر امزون
عن فونه وفوت زبير زد
ومسكن وكسوة الاجسام
انعامه عليه بل قد يسجد
مونه الزوجه لا الاقارب

النفاق الزوجيه

الَالِدَ الْأَذْنَ فِي الْأَسْفَلِ
وَالْأَبُ سَابِقُ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ
وَالْأُمُّ عِنْدَ الْفَقْدِ لِلْأَبَاءِ
مُقَدَّمُ أَوْ بِ كُلِّ طَبَقَةٍ
فَالْأَبُ يُؤْتَى سَبَقًا بِالْأَوْلَادِ
وَهَكَذَا الْفَرَبُ كُلِّ طَبَقَةٍ
وَأَنْ يَكُنَّ لِلْعَاجِزِينَ مَعَ آبَائِهِمْ
وَيُجِيرُ الْحَاكِمُ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ

مَنْ حَاكِمُهُ أَوْ عِنْدَ الْمَرْفَأِ
أَوْ كَمْ يَجِدُ فَالْجِدُّ مِنْهُ فَاصْعَدُ
فَأُمَّهُمَا وَالْأَبُ بِالسَّوَاءِ
أَمَّا الَّذِي يَجْرِي عَلَيْهِ النِّقْفَةُ
فَلَنْ يَكُنَّ عَلَى الْأَسْبَابِ وَالْأَوْلَادِ
مُقَدَّمَةٌ عِنْدَ فُضُولِ النِّقْفَةِ
وَأَنْ تُدْرَأَ نِسَاءُ بَنَاتِهِمْ وَجِبِ
وَأَنْ يَجِدَ مَا لَمْ يَسْبِقْ وَيَسْبِقْ

أَنْفَقَ عَلَى الرِّقْبَةِ وَالْبَهْمَةِ
إِنْ بَكَى الْعَبْدُ يَجْرِي أَنْ يُؤْكَلَا
يَرْجِعُ فِي الْجَنِينِ إِلَى عَادَتِهِ
وَيُجِيرُ الْحَاكِمُ مَوْلَاهُ عَمَّا
لَا تُؤْتَى بَيْنَ الْفَرَسِ وَالْمَدِيرِ
كَذَا عَلَى الْبَهْمَةِ مَمْلُوكًا

فَوْضًا عَلَى الطَّرِيفَةِ الْقَوْمِيَّةِ
لَهُ فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ فَلْيُكْمَلَا
يَمْلِكُهُ نَظِيرُهُ حَيْثُ سَكَنَ
إِنْفَاقَهُ أَوْ يَبِيعُهُ حُمُشَلَا
وَيَتَرَى أَمَّ الْوَالِدِ الْمُؤَقَّرِ
لَمْ يَجْزِي بِالرَّحْمَةِ كَيْلًا لِحُكْمَا

بِحَبْرٍ

الانفاق بالملك

بِحَبْرٍ أَنْ يَبْغَى أَوْ يَبِيعَ أَوْ
مَنْ لَبِنَ الْأُمِّ عَلَيْهِ وَوَرَا

بِدَبْحٍ إِنْ كَانَتْ لِلدَّبْحِ إِذْ رَأَوْ
إِنْ لَمْ تَقُمْ بِمَا كَفَى مُقَدَّرَا

إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ وَالْمُطَلَّقُ
وَلَقَطَهُ الْمَصْرُوحُ الْمُطَابِقُ
فَمَا كَفَى طَلَاؤُ أَوْ مُطَلَّفَةٌ
لَا حُكْمَ لِلتَّرَاجِ وَالْفَرَانِ
فَمَا طَلَاؤُ الْأَخْرَجِ لِلْإِشَارَةِ
لَا يَفْعُ الطَّلَاؤُ بِالْكِتَابَةِ
وَلَا يَجْزِي بِالْإِسْتِفْلَالِ
وَهَكَذَا الْأَبْقَى الْمَعْلُوقُ
إِنْ فَتَرَ الطَّلَفَةَ بِالزِّيَادَةِ
وَالشَّرْطُ فِي الْمَطْلُوقِ الْبُلُوغُ
يُطَلَّقُ الْوَالِدُ عَنْ مَجْزُونٍ
لَا يَفْعُ الطَّلَاؤُ مِنْ أَرْهَابَا

وَالشَّاهِدَانِ وَالَّذِي يُطَلَّقُ
سَعَادًا وَرَوْحًا سَعِيدًا
أَوْ لَقَطَ مَا صُرِفَ فِي الطَّلَاؤِ كَلْفَهُ
وَأَنْ تَوَى الْأَبْقَى لِلطَّلَاؤِ
وَسَدَّ لَهُ الْفِتْنَةَ لِلْإِمَارَةِ
إِنْ غَابَ أَنْ يَحْضُرَ بِلَا إِسْتِزَانَةٍ
وَأَنْ أَرَادَتْ نَفْسُهَا فِي الْحَالِ
بِالشَّرْطِ أَوْ بِالْوَصْفِ أَنْ تُطَلَّقَ
عَنْ وَاحِدٍ خَالِدًا فَذَرَاهُ
عَقْلًا فَصِدْقًا وَنَاكِهًا
لَا الطِّفْلُ وَالشُّكْرَانُ بِالْفَانُونَ
وَنَابِئِهِمْ وَغَالِطٍ وَمَنْ سَهَا

عن سائر الطلاق
فصل في
الطلاق

وَجَائِزٌ تَوَكَّلَ الزَّوْجُ فِي
يُعِدُّهَا شَرْطًا عَلَى الْأَقْرَبِ كَمَا
وَالظُّهْرُ إِنْ كَانَ بِهَا الزَّوْجُ

طَلَّهَا أَوْ غَيْرَهَا فَلْيُعِدَّ
زَوْجَهُ عَلَى الدَّوَامِ فَاحْكَمَا
وَخَاطِرًا أَوْ لَمْ يَكُنْ هِيَ جَدُّ

أَرْبَعَةٌ فِي طَلْقِ الطَّلَاقِ فِي
كَذَا كَفِي ظَهْرٍ مَعَ الْجَائِزِ
لَا يَبْعُ الْحَرَامَ لَكِنْ يَفْعُ
وَيُكْرَهُ الطَّلَاقُ وَالْفِرَاقُ
وَيُفْرَضُ الطَّلَاقُ فِي الْإِبْلَاءِ
وَيُنْدَبُ الطَّلَاقُ فِي الشَّفَاقِ
وَيُطْلَقُ السَّنِيُّ إِطْلَاقًا عَلَى
فَالسَّتُّ مِنْهُ بَابٌ لَا يَبْعُ
أَوْ عِنْدَ بَابٍ مِنْ مَجْزِيٍّ أَوْ صَغِيرٍ
وَالسَّادِسُ الثَّلَاثُ بِالْإِطْلَاقِ
وَمِنْهُ رَجَعِيَ لَهُ الرَّجُوعُ

نَفَاسٍ أَوْ حَيْضٍ إِذَا شَرَطَ فِيهِ
كَذَلِكَ ثَلَاثٌ مَا لَهَا مِنْ رَجَعِيَ
وَاحِدَةٌ عِنْدَ ثَلَاثِ تَوَقُّعٍ
إِنْ سَلَّاهُ مِنْهُمَا الْأَخْلَاقُ
وَفِي الظُّهْرِ عِنْدَ الْإِسْلَاءِ
وَالْحَوْضِ مِنْ مَعْصِيَةِ الْخَلَاقِ
كُلُّ طَلَاقٍ لَمْ يَجْرَمْ مُبْطَلًا
وَهُوَ الَّذِي بِلَا دُخُولِ بَيْعٍ
أَوْ خَلْعٍ أَوْ نُبَاطِئٍ حِينَ سَفَرٍ
مَنْ بَعْدَ بَعْضَيْنِ فِي الطَّلَاقِ
وَإِنْ لَمْ يَبْقُ وَفَوْقَ

منه

الفضل الثاني

مِنْهُ طَلَاقٌ عِدَّةً أَنْ يَفْعَا
وَيُوقِعَ الْوُطْءَ بِهَا وَبِجَهْلٍ
نَحْرُومٍ فِي نَاسِعَةٍ عَلَى الْإِبْدِ
وَأَفْضَلُ الطَّلَاقِ يُطْلَقُ عَلَى
ثُمَّ التَّكَاحُ بَعْدَ عِدَّةٍ وَمَا
وَقَبْلَ لَا يَلْزَمُهُ مُحَلَّلٌ
وَجَائِزٌ فِي الشَّرْعِ طَلَاقُ الْخَائِفِ
وَإِنْ بَطَّاهُ لَعْنَتُهُ الْإِفْرَاقُ
وَالْأَخْسَنُ التَّمَرُّؤُ فِي الظُّهْرِ
وَإِنْ بَزَدَتْ وَاحِدَةً لَأَحْمَدُ
يُخْتَارُ مُطْلَقًا كَذَلِكَ الثَّلَاثُ
لَا يَلْزَمُ الطَّلَاقُ بِاسْتِنْبَاهِ
وَإِنْ بَطَّلَهَا مَعَ الْبَلْبَةِ
وَلِزْنَتِهِ سَنَةٌ فِي الْكُلِّهَا
يَرْجِعُ بِالْبَطْنِ بِالْأَرْجَاعِ

مَعَ الشَّرْطِ فَهِيَ بِهَا رَجَعًا
فَيُوقِعُ الطَّلَاقُ فِي ظَهْرِ تَلَا
وَعَبْرَتِهَا فِي كُلِّ ثَلَاثِ بَعْدَ
شَرْطِ مَرَكَةٍ لِتُكْمَلَا
يُؤْتَى النَحْرُومُ مِنْهُ فَأَعْلَمَا
بَعْدَ الثَّلَاثِ وَاللَّزِيمُ جَمَلٌ
أَزِيدُ مِنْ وَاحِدَةٍ لِلْعَامِلِ
أَوْ لَا فَسَنَةٌ بِمَعْنَاهَا الْأَعْمَى
لِقَاصِدِ الرَّجُوعِ بِالتَّكْرَارِ
وَفَوْعُهُ مَعَ رَجَعِيَ مُحَلَّلٌ
إِلَى مُحَلَّلٍ بِإِغْيَابِ
وَصَفَرِي الْمُرِيضِ بِاسْتِكْرَاهِ
تَوَارُثًا فِي الْعِدَّةِ الرَّجَعِيَّةِ
لَمْ تَنْزُجْ أَوْ يُفَارِقُ سَقْمًا
وَالْفِعْلُ كَالنَّفْسِ وَالْجَمْعُ

وَاللَّسْنَ بِالشَّهْوَمِ فِي الرَّفْعِ
 وَجَارَتْ الرَّجْعَةُ فِي الذَّمِّ
 أَنْ أَنْكَرَتْ زَوْجَتَهُ الدَّخُولَ
 وَرَجَعَتْ الْخُرُوسَ بِالإِشَارَةِ
 وَفَوَظَّافِي الأَبْقَضَاءِ بِقَبْلِ
 ثَمَّةَ أَفَلَمْ تَدْرِكْ الأَمْرَ كَانِ
 وَهَيْدَةُ الأَخْرَجِي لَأَلَّةٍ عَلَى
 وَظَاهِرُ الأَخْبَارِ أَنْ غَدْرَ مَا
 الأَبَارِجِ عَلَيْهِمَا فَطَلَعَ

لَبَسَتْ عَلَى النَّاسِ بِهَا فَخُذِلَ
 أَرْبَعَةَ مِنْ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
 فَأَمَمَتْ بِالجَيْشِ مَعَ الدَّخُولِ
 وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الأَضْهَارِ
 لِذَلِكَ سَنَ الجَيْشِ وَرَنَ عَادَةً

وَجَدَهُ الظَّلَامَ فِي الرَّجُوعِ
 وَإِنْ مَنَعْنَا بَدَّةَ الزَّوْجِيَّةِ
 بَعْدَ الطَّلَاقِ أَطْلَفَتْ بِمَوْلَا
 وَأَخَذَهُ الفِتْنَانِ لِلإِمَارَةِ
 إِنْ أَدْعَتْ فِي زَمَنِ بَيْتِمْلُ
 سِتِّ وَعَشْرُونَ وَالمُحْتَظَانِ
 خُرُوجًا لِأَجْزِهَا مَثَلًا
 بَعْنًا لِأَبْقَضِهَا مِمَّا مَعْلَمًا
 مِنْ بَابِ طِينٍ وَهُوَ قَرِيبٌ فَابْتِغِ

عِدَّةُ الأَبِي الوَفَاءِ إِذْ نُصِلَ
 وَنُصِفَ فِي الأَمْرِ اسْتَشْفَرًا
 عِبْرَةُ الوَفَاءِ بِالْفِرِّ وَتَكْفِيهِ
 عَلَى الدِّينِ اسْتِغْفَافِي لِأَجْبَارِ
 ثَلَاثَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ مَرْتَادَةً

بِفَهْمَا

الفصل الثاني

وَفِيهَا طَهَرَ أَنْ عِدَّةُ الأَمَةِ
 أَنْ جَاءَ لِلمَحْرَمَةِ فِي الأَشْهُرِ
 فَإِنْ فَرَخَتْ مِنْهَا فَلَمْ تَصْبِرْ
 فَإِنْ نَصَعَتْ أَوْ تَمَّتْ لِالأَظْهَارِ
 ثَلَاثَةٌ مِنْ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ يَسْتَمِ
 وَعِدَّةُ الحَامِلَةِ المَطْلَفِ
 وَهِيَ كَذَلِكَ وَقَائِدًا بِالأَبْعَدِ
 وَيُقَرَّرُ الجِدَادُ فِي الشَّرْعِ عَلَى
 وَذَلِكَ تَرْكُ زَيْنَةِ الشَّبَابِ
 فَوَلَانِ فِي الأَمَاءِ بِالصَّبْرِ
 لِأَنَّ خَيْرَ المَقْضُودِ لَمْ يُحَقِّقْ
 يُطَلَبُ سِتِينَ رُبْعًا إِذْ عُدَّتْ
 وَأَشْهُرُ القَوْلِ بَانَ العِدَّةِ
 إِنْ جَاءَ فِي العِدَّةِ فَهُوَ الأَوَّلُ
 إِنْفَاقًا وَرَضَ عَلَى الإِمَامِ

أَوْ مَحْرَمَةً وَأَرْبَعُونَ مَعْلَمَةً
 حَرَّةً أَوْ سِتِينَ تَنْظُرُ نَشْرًا
 لِبَعْتِ أَشْهُرٍ أَوْ اثْنَيْ عَشْرًا
 فَهُوَ وَالأَلْوَحُ أَنْ تَطَارَ
 إِثْرًا وَهِيَ مِنْ فَيْلِهَا كَالرَّمِ
 الوَضْعُ لِلحَجَلِ وَلَوْ بِالْعَلْفِ
 مِنْ أَشْهُرٍ وَالْوَضْعُ لِلتَّعْدِ
 مِنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجًا فَلَمْ تَقْعَلَا
 وَطَبِيبُ الدُّهْنِ وَالأَبْقَضَاءِ
 وَنَفْسُهُ قَدْ جَاءَ فِي الصَّبْرِ
 وَقَدْ خَلَا مِنَ الوَجْهِ المَنْفُوقِ
 فَطَلَقَ الحَاكِمُ ثُمَّ اعْتَدَتْ
 عِدَّةُ مَوْتٍ وَذَبَابُ عِدَّةِ
 أَوْ لَاقِلًا إِنْ زَوَّجَهَا أَوْ لَاقِلًا
 مِنْ بَيْتِ مَا لَمْ يَدْرِكْ الأَيَّامَ

من اعفت في عدة كالحرة
تعد كالحرة اة الولد
حكم الكتاب في حكم الحرة
موطوءة السيد اذ تحرر
وتلزم اسبيلها ان ينظر

في الموث والرجعي مستفزة
عند وفاة زوجها والسيد
في الموث والطلاق مستفزة
ثلثة من الفروع نصير
بجضة او غيرها كما نقل

الفصل الثاني

وتلزم الانفاق في الرجعي
ولو تخرط لطلق ان تخرط
الا لك فاحشة ما تبته
ينفق في رجعية على الامه
وليس للباين من انفاق
ان يهدم مسكنها يخرج
كذلك ان كان معاد فوجع
وهكذا ان وقع التظلم
وان هبت مطلق عن ورثة

كحالة التكاثر بالتوبة
من يدها ولا لاله ان يخرجا
او ضيق الهل النبذ بالاذية
ان تات بطلا وطهارا ملزما
في غير حامل للذاللان
مناسب من مسكن شخصي
او انقضت مدة التجار وقع
في مسكن ليس لها بلبق
لم يقسم المسكن بين الورثة

ان حملت

ان حملت وقبل كما حكما
وزوجه الغائب في الوفاة
وفي الطلاق من زمان قد

ان لها السكن والاثمها
تعد اذ تخر بالماخذ
وزوجه الحاضر من حين

تلك

صغته خلعت على كذا
كذلك بنت خالده خلعت
وان انت بالطلاق بالعرض
ما صح مفر اصح كونه قد
وصح بدل فدية فيها من
في صحة النذل لمن تبرعا
ان تلف الفدا قبل الفضي
وهكذا انضمت ان بانان
وصح في الخلع وقوع البدل
فان بعين فدره فقد علم
فان تكن من دين اذ تبدل

فتلك طالق على ما اخذ
فصغته الطلاق تاتي مشعة
اغنت عن لفظه خلع فخر
لا قدر فيه فيجوز اذ بدل
وكيلها وضا من فيها اذن
قولان والا فرب ان لا شرعا
نضمنه او فممة بالعرض
حقا لغيرها كما استنبانا
جارية ان كان مولاها اذ
اولا فمهر المثل في الشرع كونه
تبلغ به من بعد عتق بجصل

مَشْرُوطَةُ الْكِتَابِ مِثْلُ الْفِعْلِ
 لِأَخْلَعِ الْأَمْعُ كَرِهِيهَا فَإِنْ
 وَإِنْ بَكَرَ بِكَرِهِيهَا بِأَيْمٍ وَلَا
 وَجَارَ عَضَاهَا لِلْإِقْدَاءِ
 وَجَبْنَ نَمَّ الْخَلْعُ بِالْوَفْعِ
 لَكِنْ لَهَا فِي عِدَّةٍ أَنْ تَرْجَعَا
 وَتُحْلَفَ الرَّوْحَةُ فِي اللِّدَادِ
 وَهَكَذَا أَنْ يَدْعَى الْخَلْعُ عَلَى
 أَمَّا الْمُبَارَاةُ فَكَالْخَلْعِ عِدَّةً
 فَلَمْ يَجْرُ زِيَادَةُ الْعِدَّةِ
 وَبَلْزَمَ الطَّلَاقُ فِيهِ مُشْعَا
 وَكُلُّ مَا بَشَّرَ فِي الطَّلَاقِ

وَلَوْ حَبَّ فِي غَيْرِهَا مِنْ إِذْنٍ
 لَمْ يَكْ بِبَطْلٍ بِدِيهَا وَمَنْ يَنْ
 يَنْ وَلَا تَمْلِكُ فِدَاءً مَدَّ
 لِنَفْسِهَا أَنْ تَأْتِيَ بِالْفَحْشَاءِ
 لَمْ يَكْ لِلتَّائِبِ مِنْ رُجُوعِي
 فِي الْبَدَلِ فَالزَّوْجُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَا
 فِي الْقَدَرِ وَأَوْ فِي الْبَيْتِ أَوْ مَرَادٍ
 أَلْفٍ لَهَا مَقْفَلٌ لَكِنَّ الْعِلَاءَ
 كَرِهٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ فِيهَا فِدَاءً
 عَلَى اللَّهِ أَعْطَاهُ فِي الْبَرَاءِ
 وَإِنْ أَعْرَضَ وَوَدَّ أَنْ يَجْلِعَا
 بَشَّرَ فِيهَا عَلَى الْإِخْلَاقِ

صَبَغَتْ أَنْتَ كَلِمَةٌ بَدَلِي
 وَشَمَلُ الرِّضَاعِ فِي الشَّهْرِ

أَوْ ظَهَرَ أَحْيَ مِثْلًا إِذَا حَيَّ
 وَدُونَ لَفْظِ الظَّهْرِ لَمْ يُعْتَبَرِ

وَلَا يَبَالِي

كَمَا تَرَى

وَلَا يَبَالِي بِنُظَاهَرِهَا وَلَا
 كَذَلِكَ لِأَعْيُرَهُ بِالنَّشِيْبِ
 وَالتَّشْرِيْفِ وَفَوْعِهِ النَّصِيْبِ
 وَقِيلَ أَنْ عُلُقَ بِالتَّشْرِيْبِ
 وَيُخْضِرُ الْعِدَّةَ بِالتَّمْلِيعِ
 وَالْفَعْدُ الْعَمَلُ فِي الظَّاهِرِ
 وَالْأَقْرَبُ الْوَفْعُ بِالْإِمَاءِ
 وَأَشْرَطُ الدُّخُولُ فِي الزَّوْجِ
 وَصَحَّ أَنْ يَظَاهَرَ بِالزَّوْجِ
 وَيُفْرَضُ النِّكَاحُ فِي الظَّاهِرِ
 أَيْ حِجْرَةَ الْوُطُوِّ لَمْ يَكْفِرْ
 وَهَذِهِ تَزِيدُ بِالتَّشْرِيْبِ
 وَإِنْ تَطْلُقُ مَطْلَقًا وَأَنْفَضَتْ
 وَهَكَذَا أَنْ وَقَعَ الظَّاهِرُ
 وَإِنْ يَمَاطِلُ رَأْفَتْ فَانظُرْ

تَشْبِيْهِهَا بِأَيْتِهَا أَنْ فَعَلًا
 بِأَجْنَبِيَّةٍ وَلَا أَيْتِهَا
 وَإِنْ يُوَفَّقُ قَرِيبَ التَّخْوِيْنِ
 لِأَصْفِيَةٍ وَهُوَ قَوِيٌّ مُشْتَبِحٌ
 وَلَيْكُ فِي ظَهْرِهَا الْوَفْعُ
 شَرَطُ وَصَحَّ أَنْ يَفْعَ مِنْ كَافٍ
 لِأَنَّهَا مِنْ جَمَلَةِ التَّنَائِي
 وَالْوُطُوِّ فِي الذَّرِيْبِ كَقَابِيَةٍ
 أَوْ بِمَبْرُؤِيَةٍ أَوْ الْفَرْجِ
 بِالْعَوْدِ إِذَا زَادَ الْمُبَاشَرَةَ
 وَإِنْ يَظَاهَرُ فَبَدَلُ تَكْرَرٍ
 وَأَتَّخَذَتْ كَهَارَةَ الظَّاهِرِ
 حَلَّتْ بِهَا كَهَارَةٌ وَقَدْ مُضَتْ
 مِنْ أَمْرِ تَكْرَرٍ أَسْتَرَى الظَّاهِرُ
 ثَلَاثَةَ مِنْ أَشْهُرٍ مُفَرَّرَةً

بِالتَّشْرِيْبِ

كي يوضع الطلاق أو يكفرا

ويعدها إن لم يطاوع أخيرا

على التبرك

وهو بمنزلة الزوج أن لا يرد
أو مده زادت على شهود
وليك باسم الله بالنطق
بلفظه الصريح كالأطال
أو لفظة مختصة بما ذكر
وإن يفهم بالوطء والجماع
وإن كفى بقوله لا اجتماعا
كذلك لا ساقفتها إذ
وله يقع بجعله ميسرا
لا بد من تجرده عن الصفه
بالفصد والكمال والنجاسه
وروحه المولى لها أن يفهم
ويعدها بكرهه مخيرا

ذات مده مطلقا أو مؤندا
أو بعد الضرر المخطور
بالعري أو سواه فاحفظ
للفرج في الفرج على المثال
في لغز ووضع عن فده شهر
بفصده صح بلا نزاع
رؤسنا فالشيخ قال أرفعا
بدنسك الوطء لها حيث كفى
أو حلفه بالغنى مستبنا
والشرط والفنوى هنا مختلفه
وجاز للعبد والكفار
فينظر القاضي شهود الأربعة
في فبسه أو الطلاق مخيرا

الدول

إن يول فيها مده مطلقا
إن وقع الخلاف في القضاء
إن يختلف في زمن التعبير
صح من المحصي والمجبوب
وتبني العاخر الاعتداد
وهكذا الصحيح منهما انقض
وتبني التكفير بالجماع
مدته في أشهر الأقوال
وحكمه بزول بالطلاق
إن ينكر له نذ كفتاره
وإن تغاير مده الأبدان
وختلف الأقوال في الظاهر
إن وطئ المولى سهو حذنا
ولهكذا أبطله إن فعلا
وحيث ذمبان في الإبدان

حتى انقضت فحكمه شرعا بطل
بفرضه خلف مدعي البقاء
فدم قول مدعي النسخ
وإن بد الخبر عن المطلوب
من عجزه والعزم والأظهار
وما يقع عما تمى عرضا
الظاهرة وبعد الحلف
من حين ما توافقا للوالم
إن بان والشرع فالاجتهاد
وإن تولى الشايسين بالعباده
تكرر التكفير في ابتداء
والأقرب التكرار والتكرار
ببطل ذلك الشيخ فلا عشا
لشبهه أو يخون حصلا
ترافعا خبرت في القضاء

الطلاق

التكفير

فأحكم لهم بحكم أهل القبلة
 أنه يؤخذ بحسب زمان الرواة
 واللجان مومنان في الزند
 بأن زنت في قبل أو ذبر
 وقبل مشروطا بنفي البنية
 فإن روى مشهوره الزنا فلا
 ولا يجوز الفدق ما لم يبصر
 فلا يسوغ الرمي بالشبايح
 والثاني إنكار الكفر تولد
 وإن أقامه ساكنة عن عو
 ما لم يكن قد سبق الأقرار
 كمثل ناهين على العيبة
 لا قوله بآرك قبلك
 وإن رماها ونفاه ويقم

أورد دعواتهم لأهل الملذ
 في مدعو الشيخ لم بعده
 الأول الرمي بزني محضه
 بعد دخول مع دعوى النظر
 وعفة المرحلين رسم المحضه
 حد ولا لعان فيه حسلا
 كما قيل في محله بالبصر
 وظنير الغالب بالإبلاغ
 على إوائشه بشرط ورد
 حال ولادة بقول أفوه
 منه صريحا أو بما يشار
 أو نطقه بكلمة المشبه
 وشبهه فعبه الأشباه
 بلبته بسقط حد قد لزم
 كنه

كلمة

لكنه لا ينفى عنه الولد
 ولا لزم كمال ذي اللعان
 وصح في الآخر من بالإشارة
 وواجب عليه نفي الولد
 ودونه محرم وإن حبس
 واعتبرت كاملة وسالمه
 وأن بلاعنها بنفي الحد
 قولان في الدخول للرواية
 وبين ملك الغير والحورد
 لا يلحق الولد من الجوار
 ولو أن يوطئها مغترفا
 وليك عند حاكم أو من نصب
 فأدعيا تشهد أنه صدق
 أنه يقر شاهد كما وجب

الأ إذا لعن بالله ورد
 لأعدله والوصف بالإيمان
 إن عرف اللعان بالامارة
 إن علم أخذ ال شرط المسند
 أو خافت صفاته حين لب
 من صممه أو حرسه أو أمه
 لم يلزمه فهادوا العقد
 بشرطه ومن عموه الآية
 لنفيه الغيبة ونفي الولد
 بما لك الإمع الأقرار
 وإن نفي بلا لعان أنتفى
 وجاز يحكم الفقيه المنجب
 كما به التزول حكما نطق
 أن لعنة الله عليه أن كذب

كلمة

فالشهد المرة بعد اربعاً
ثم نفي بعد كما سبق
لا بد من ان يشهد الزوج
ولا ذمة فباح كل مورد
ولشده هو ولم يزا
وليك باللفظ الصحيح
فينبغي من زمان عدلا
وتحت ان يكون الحاكم
والزوج غير ميسر وهو
ووعظ امام لعن مستحب
ويذب التعلظ بالمقام
وحخرة الاقصى وبالسايد
لعانة بسقط عند الحد
كذلك ان انكل عن اللعان
وباللعان منهما تعلق

بكذا في ريمها بما ادبح
ان يحض الله عليها ان صدق
يلغظها الوارد في الفران
وقيل بل كليهما مطرد
زوجته عن غيرهما ميمز
الا لك تعد من سبب
ان جهل الحاكم ما قد نقلا
مسند بر القبلة اذ يحاكم
يمسح بمحض من الملا
ووعظها امام كذا الغضب
كروضة الرسول والمقام
في سائر الامصار والمشاهد
فان اقرت هي فليحد
ولسقط الحد لك الاثبات
ارنية الاحكام اذ يحقق
سقوط

سقوط حد بن عن الزوجين
ونفي ما قد دلث عن الرجل
ان نفسه اذ في الاثبات
وبعد ما لا عنها قولان
ولا يعود الحبل مما احدث
وهلك ان تكذب باللعان
ولا انحد دون ان تغترقا
ان برهما بقا على معين
وحدما بسقط باللعان
ان برهما قبل ان يلعنا
وجازا رقا وعليه فرض حد
لا ينفى الارث به ان رقا
وان يكن من الشهود اربعة
ولا انحد ان يكن قد سبقا
ولا عن الزوج كى بسقط حد

وقطع وصل ثابت في البين
ومومة ثابتة فكم نزل
بلز منه حد القذف باقراره
او بعد ما نال اعنا سببان
ولم يرب من ولد او ذمة
بعد اللعان نفسها باللعان
اربع على خلاف عرفا
بلز منه حد ان يحكم بين
وبالشهود بسقط الحد ان
ما شق فلا لعان منها كاشا
لوارث وان يلعن لم يحد
في الموت الا في حد رقا
حدث مع الشرايط المشعة
بالقذف ويحد شرطا مطلقا
وان يكن يابى اللعان فليحد

عقود

بعضه امره ففي الاختيار
صريح الخبر بانفاق
فقد علم اني حر او عيق
لا تعذر بعينها موصرا
او غيره كمثل عبد سائبه
ولا التذاه مثل باء في
واشترط الكمال واختيار
وكونه غير مفلس ولا
صح على الاقرب من كفا
له يفيد العيق على الامضاء
لم يخرج التعليق للخبر
لكنه لو نذر العيق لكان
ان يشترط عليه في الاغنا
وان قضى رجوعه فامح

بجراوه اغناقه من ناد
واختلفوا في العيق والاعنا
او معنق ثلثه تليق
مثل اذ لك الرق عندك فاسرا
او انت مولاي بغير سائبه
لزم بعين خلاف فقف
والفصد والقرية اذ يختار
ذامض فيما الثلث فصلا
وعنقه من مسلم ان نذر
عيق الفصول بالجماع بطل
بالشرط الا الموت في التدبير
حصول شرط سائبه لا لشفه
خدمه وقت صح بانفاق
خالف فالأوب ان لا يتنا
وبسخر

وليجب عيق مؤمن مضي
بل مطلقا ولو هو ان ينفقا
وهكذا اغناق ذي الخلاف
وان من خصائص الاغناق
من نجر شقص عبد حررا
الامر ايضا لم يقم وما وفي
وان يكن فيه شرك يوما
وليسع في اغناقه فان عجز
وليشمل المعتاد والله نذر
ويجلف الشرك ان ينفقا
يعيق بالاغناق والمجدام
في دار حرب ويدفع الفقه
ويحصل العيق بملك الرجم
ويشتما اعنق عبد الله

عليه سبع سنين بالرضا
عاجرا الا ان يعين منقفا
دون الذي وصفه بالشفعا
سواء به الحكم بالاغناق
جميعه على الذي قد شها
ثلث به ولم يخرج من خلفا
عليه في ساره ما اسها
ها باه في الاكساب فلجرح
كالاجناب النفاط ما اتتم
في فهمه لانه فصرنا
وبالعمى والسبق للاسلام
في الارث والتكيد بالعظمة
وقد مضى تفصيله عليهم
بعض عبيد بلا اكرامه

الاعنا
بالتعريف

فقبل همل اغنقهم فصدقا
 والنوامان يعنقان ان ذكر
 ويعنق الحج اذا ما ملكوا
 وان يفل اول مملوك احد
 كذا في النوام حيث اعنبا
 ان نذر العنق لها ان يعنق
 مملوكه القديم من قد ملكا
 ان اشترها اجلا ثم نكح
 وله نذر في الرق بعده ولا
 وفي الصحيح انها والولدا
 لا يعنق الحمل يعنق الحامل

لم يعنق منهم سوى من اغنقا
 اول ما يولد منها اذ نذر
 في نذره اول ما قد يملك
 اغنق بالفرع عن عبد مفرد
 اول مولود طها ان نذرا
 فبا عها ثم اشترى لم يبع
 سنن اشهر على ما اذركا
 يعنقها وما في الاجساد صح
 ما ولدت بمقتضى ما اصلا
 رقي لولاها القديمة مستدا
 الا على نقل ضعيف التاقل

او امير بموت من بعد
 او زوجها بشهره مسلمة
 او غيره وفي الوصايا اسبقا
 صبغة

في النوام
 في النوام
 في النوام
 في النوام

صبغة عبد عبق بعد
 ويكره الفصد الى التدبير
 وشرطها التخنير والتعلين
 والشرط فيه صحة التصرف
 له بشرط الاسلام فمن دبر
 فان يد يرثه واستعدا
 ان اسم المملوك يبيع على
 يد دبر الاولاد كالا ممتني
 ان حملت من سيد لها وقد
 تخفق من ثلث اذ لم شرذ
 وحيث في نذير ام عادا
 قولان في الرقوع ع بالنيق
 وجاء في الصحيح في التدبير
 وهو من الثلث حيث انفا
 تغدم الديون ثم يعنق

او هو حر بعد موت سجد
 لانيته الفرية كالخبر
 بالموت دون ان يرثه فرف
 والاختيار والكامل فاعرف
 فصح للحري ان يدبر
 كلاهما او واحد فليفسد
 ذى الكفر والتدبير منه اطلاقا
 تحمل من المملوك فاعرف شيئا
 دبرها صادت له ام ولد
 فان ترذ من نصيب الولد
 لم يثبت اول عوده الاولاد
 والمنع مردى على الصحيح
 دخول حمل الام كالخبر
 وصبر قدم ما قد سبقا
 من الذي يدبر ثلث ما نفي

في النوام
 في النوام
 في النوام
 في النوام

صح الرجوع عنه بالبيع
 و صح بالفعل كان يبع
 يبطل اباة فما بطل
 لا يبطل التدبير بازيداد
 وهكذا من ازيداد العبد ما
 وكسبه حال حيوة المولى
 وما استفاد بعد موته
 عند وفاة الثلث بالتدبير

كفوله وجعت في التدبير
 ولم يرد النكاح وجوعا
 ربي وفي التدبير بازيداد
 من سيد العبد بلا لدا
 لم يخلق بدار حرب مقدا
 له قولا له بذلك اولى
 سيد هو له موته
 ودونه ينسب الخيري

وينسب الاحسان بالكتاب
 والكد التدب بالاستنباط
 ان عده الامر ان قال كتاب
 وتلك عفة سنقل فردا
 والشرط فيهما الكمال فاغذ
 بقول كائنتك باعنه على

عند امانته والا لكتاب
 عند انهما العبد للكتابة
 يباح في قول هو الصواب
 وليس بالعتق وليس بالشر
 وشرط مولى صحة التصرف
 ناذية المال الى ما اجلا

فعد

الشرط الثاني في التدبير

فعد ما ادبته فانتهى
 مشروطة ان قال ان يجرود
 والا قرب اشترط ذكر الاجل
 وعجزة ناجر نجس عن حمل
 والا قرب الذر ومه مطلقا
 و صح في العقد تفابل ولا
 وجاز للمولى للبيتم
 وجاز نجهها ان علكا
 ولا نصح مع جهالة العوض
 يدب ان لا يفصل المقر
 ان كان للمولى زكوة وجبا
 وان يمت قبل تمام المال
 وجب مات مطلق ولم يود
 وان يكن من ذلك شيئا اذ
 وكان بالبيتم ما قد اوردته

فلبان القول من غير
 مطلقه ان لم يقبل كما ورد
 منصبا بمدة لو حمل
 وينسب الصبر عليه حين حل
 من طرفه كنهما حقا
 بشرط اسلافها فلتقبلا
 في غبطة للخير السليم
 بالقدرة والذمة حتى يفهما
 ولا على عين كذا كذا يفرض
 عن فميمة المملوك اذ يفقد
 ابتداءه منها والاندبا
 يبطل لك الشرط للاختلال
 شيئا فظلا ان عليه قد ورد
 حرر منه حسب المودو
 ما بين مولاة وبين الورثة

الشرط الثاني في التدبير

الشرط الثاني في التدبير

ثم يورد في باقي الكتابه
 وحل السيد جبره على
 يصح ان يوصى لمن ولد اطلقا
 بل وفيما بشرط في الكتاب
 وليس للكاتب التصرف
 فلا يجوز البيع منه والهبة
 وساغ للمولى تصرف بما
 وله بحر ان يطا المكاتبه
 وحاز السيد ان يزوجها
 وان يبيع المالا فليحرر
 يقدم المنكر في اختلاف
 فصل شرعا بعلو في الحاربه
 وانما تنفق من سهم الولد
 ولا تباع في حياه الولد

وادته الناتج بالتبانه
 اذ اء باقيه كورون خلا
 بقدر ما فدا صار منه مغنفا
 ان وافق الشرع بلا ارباب
 في ماله الا باذن يعرف
 والعتق والاقرض مما التبتد
 علق باسديفقا ما فدا لرفا
 عقد او ملكا كما لك المكاتبه
 من غيره باذنها لا لرجا
 حين يورده الى الذي شره
 في الممال او في النعم بالاجلا
 في ملكه منه فبقي جاديه
 ولشع عند حجه كما ورد
 في غير ما استثنى قبل فاعهد
 وان

في الاستنباط
 النظر في الثالث

وان جنت بفكها بالابنه
 وان يثا سبها او سبلا
 صبغته له على مسبغه
 وان يعلق بمسبته بطل
 وهكذا ان يشهد علقا
 اذ جاز ان يمتنع الشهاده
 لا بد من كون المفر كما ملا
 افراده في مرض ان انهم
 والكيل والوزن على اطلاقا
 ان يتعد عين المفر ما
 وصح افراد بل يفظمهم
 كالمال والخبر بل والكثير
 وليك مما يقبل التمول
 وبعضهم قد قال في الكثير

من فبهمه وارشها المقد
 ما قابل التفصير فيها فاعلم
 وشبهه ولم يخص بلغته
 افراده ان كان بالشرط الفصل
 او قال ان تشهد فلان صدا
 لدبره هو اظهر اغفاده
 وخاليا من سفر وعافلا
 من ثلث اولاهن اصل لوف
 في بلد المفر حيث اطلقا
 لم يك غالب فذلك الزما
 والزوم التفصير لنفسهم
 والشع والعظيم والخفير
 فلا يكن حبه دمن مثلا
 هو التما تون على التفصير

في الاستنباط
 النظر في الثالث

في الاستنباط
 النظر في الثالث

بعض الأفعال

وإن بقل أكثر من مال علا
وإن بصره بدين ما عرفت
وإن بقل عند كذا محلفه
ومثله كذا كذا دينار
وإن بصره إذا ما خفصا
وقيل بل يبيع ما قد وازنه
وإنما يصح ما أضاف
إن قلت لي عليك ألف
وهكذا يلزم أن قال لي
وإن بقل دين أو بقل لي
وإن بقل ليس عليك كذا
كذا على الأفعوى إذا قال نعم

يلزمه مثله وقد فضلا
مدعي الظن فله حلف
فواحد بالحركات مطلقه
ولو مع العطف في الإخبار
بجزء دينار بجزء مقرر ضا
من عدد خبر با على الموازنة
إن بطل على الذي أراد
إن قال لي بالذات قلت مفر
أو بغيره أو بأجل أو سلا
أو أتقدم بك شيئا ما ذكر
فقال في الرد لي فليؤخذ
إذا قام في مقامه فليكنه

ببقل الاستثناء لا يستغفرا
هو من الأبيات نفى اب

إن ينصل عرفا على ما خفصا
كما من النفي على الأبيات
من

نقص الأفعال
الفصل الثاني في نفي

من بقل على للمولى عشرة
ومن بقل الأثلاث دافعا
وإن بقل ليس على عشرة
وإن بقل الأثلاث أنا صيا
إن بعدد مع عطف رجعا
أو دون عطف حيث زاد التأني
إن لم يكن عطف فنقص رجعا
وحسب أن كنتني المغير
فليفظ القيمة ثم إن خلا
كما إذا قال على عشرة
يبطل الاستثناء باستغراف
وهكذا يبطل خبر الربيل
فهيها يلزم حتما عشرة
وإن بقل على من فهمها
وهكذا من ثمن الخنزير

الأثلاثا فليس بقد أف
هو بعشر قد أف شافعا
الأثلاث فتدرك محصر
فليس أفرا كنتني واجبا
إلى الله استثنى منه فاسمها
أو كان مثله بلا انقضاء
قال لي مثله فليتبعا
من غير جنس ما به بغير
بغيره تلزم والأبطلا
الأتمصافا عرف المفرد
كالعشر إلا العشر بانقاف
لعشرة بل فبغير وهي أقل
بمقتضى أفاره مفرقة
لم يعطه القاكبر الزما
أو ثمن الخنزير لك المقرب

ان قال رجل خطبة بضاعه
وان يقول رجلان من شعير
ان قال للاصغر هذا الامر
وان يقول للفضل ذلك الامر
ان قال لك الذار للفضل
واعزم القيمة لابن عمه
وحبتهما يشهد بقبض فذكر

الفصل الثالث والثلاثون
في النكاح

وظل شعير لثامه بالمثل
بل خمسة الزمر بالكثير
بل ذاك فالكل له بغيره
بل ذرهم فواحد ملئزوم
بل لابن عمه فذمت الاول
الا اذا صدق في الامر
بواطوء الحلف من له افر

وشرط اهلية الذب
فان اقر بالذم فذعر
وهكذا يبطل حبهما الذم
واشترطوا تصديق من اقر
فيهم سواء الولد الصغير
وتفنى من نازعه فان وجد
وحبهما صادف اثنان على

وسوغ الحاق الذم به اقر
بغيره يبطل على ما وصفا
من تمنع العادة ان تنبعا
في نيب قد يدعي من بغير
والميت والمجنون بالنظر
اعبرت بنسبة بالمطرد
حجر تولد يحجر محملا

قر

قرهما ثورا ثا بالشرع
ان انكر الصغير في الكمال
ان باح الميت عمه اقر
فان اقر بعد بالولد
وان يكذب به اخوه اغرما
ان تعترف بجزء ميت يولد
لكتم ان اكد بوهاسلما
ان ينكح فرضا الميت يدعوا
ان ولد اقر شرعا بولد
وان هما يتالك اقر
وعند عدل اثنين يثبت النيب
يدفع ان اقر بالزوج المولد
فان بغير ابواه اغرما
ان تعترف بروحه فليدعا
فان باخرى يعترف لغيرهما

وما تعد منها بالفرع
له يعبر انكاره للحال
يدفع اليه ماله كما استقر
بصرف اليه ان يصدق فاشهد
للولد العم الذم فذمها
فصدق الاخوة باخذ ما اقر
اليه ثمن ماله مسلما
فلا اثر الاوباع فهو يفتح
يدفع اليه نصفه بالمرء
فليدفع الثلث كما استقر
والارث اولا فالاحير ثانيا
ربعاً ونصفاً غيره كما اقر
ان اكد با التفتن للاسما
اليه ثمن ماله او ربعاً
ان صدقت وان نكحت اقرما

الغصب الاستيلاء عند انا
قلبت منه منع سكنى المنزل
وهو اضعف غاصب ان يسكن
ان ضعف الشاكر يضم الكرا
ومده ليفود البعير
الا اذا كان عليه الضابط
وغصب الغصب حمل ومو
وضمن اليد التي تغيب
فحجر المالك ان يضمها
ويجمع الجاهل منهم على
والحر لا يضم بالغصا
لا يضم الاجرة للحر اذا
وخر كما فيها لا يعلن
ان يجمع مباشرة والسبب

حقى سواه وهو ساء عملا
او منع امالك بغير مسد
مع مالك فخر الله في المسكن
فيل ولا يضم عينا فاذكرا
غصب له بمقتضى التقدير
مستفظا وهو قوى ركب
يتبع ففي الضمان خلف ثنا
ولو مع الجهل على ما غصب
من شاء او جميعهم كما عفو
من غرة بما عليه حملا
ويضم العبد بلا ارث باب
لم يك يتعمله من اخذ
بغيره عند الجهل فضمن
بضمه من باشره اذ يغصب
وان يكن

وان يكن اكره او غصب
ويضم في الملك حر المالك
اذا سرق ما لم يزد عن حاجته
وتلزم الغاصب زحما غصب
ويضمن المثل اذا غدرا
اولا على اقيمة لها انصف
وقيل حتى حين رد يقف
يضمن ارض العبد لا يخلو
ويضمن الاجرة طول الزمن
وان حتى جان على عبد غصب
وان يزد عن ارشها النقص
وان يمتل غاصب بالعتق
وتلزم الغاصب بالوجوب
ان احسن البيض او الحوت
وان يحوله الى غير البلد

مباشرة او الضمان في التبع
او حج التار يكن مبرا
ولو تكن ربح به مهناجر
عينا وان بالرد مال ذهب
ان كان مثليا كما تقرر
من حين غصب الى وقت التلف
وقيل بالقيمة يوم التلف
بقيمة الفاضل من يتلف
سواء استعمله لافا من
فارشها على الله يحنى بحب
اعطاؤه شرعا على الله غصب
واجره القيمة للذي استرق
مؤنة التميز للغصوب
فالفرخ والزرع للمالك وقع
كان عليه رده وما ورد

وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ رَدُّ الْمَالِ
وَيُخَلَّفُ الْغَائِبُ أَنْ يَخْلُفَا
أَوْ اثْبَتَ الْمَالُ صُنْعَهَا
أَوْ ادَّعَى صَاحِبُ الْأَخْضَابِ
وَيُخَلَّفُ الْمَالُ أَنْ يَخْلُفَا

في اللقب في النقط
في اللقب في النقط
في اللقب في النقط

أَنْ رَضِيَ الْمَالُكَ بِاتِّفَاعٍ
فِي فَيْمَةٍ أَوْ ادَّعَى أَنْ يَخْلُفَا
يُرِيدُ قَدْ رَفَعَتْهَا فَايْتَبَهَا
مَا لَيْسَ الْعَبْدُ مِنَ الشَّابِ
فِي الرَّدِّ فَالْأَصْلُ هُنَا الْأَتِّفَاعُ

أَنَّ اللَّفِيطَ ادَّعَى صَانِعَ لَا
فَلِظُ الطِّفْلِ أَنْ يُعْلَمَ أَنْ
أَوْ الوَصِيُّ أَوْ يَكُنْ مِنَ النَّقْطِ
وَيُحْفَظُ الْمَمْلُوكَ حَتَّى يُوَصَّلَا
وَالْأَذْبُ الْمَنْعُ مِنَ الْأَخْذِ
وَالشَّرْطُ فِي الْمَلْفِطِ الْكَمَالُ
وَأَنْ يَكُنْ بَعْضُهُ عَلَى مَنْ يَلْفِطُ
وَقَابِلٌ فِي الْأَتِّفَاعِ اخْتِبَارًا
فَيُبْعَى أَنْزَاعُهُ كَمَا ذَكَرَ

حَوْلَهُ وَلَمْ يَجِدْ مِنْ كَهْلًا
أَوْ جَدًّا أَوْ أُمَّ الْبَيْتِ يَنْبَغُ
مَنْ قَبْلَهُ يَدْفَعُ الْبَيْتَ مِنَ الْقَطْ
لِذَا كَانَ بِالْأَصْحَابِ حَصْلًا
كَانَ مَرَّاهِقًا عَلَى مَا اخْتَارَ
حُرِّيَّةً إِلَّا بِإِذْنِ قَدْ وَفَّقَ
بِالَّذِينَ قَالُوا لَا سَلَامَ إِلَّا بِشَرْطِ
عَدْلًا وَقَابِلٌ مَرَّاهِقًا لِحَضْرَا
مَنْ يَدْعَى وَالَّذِي يَدْعَى الشَّرْ

من بيت

مَنْ يَدْعَى مَالِ الْمُسْلِمِينَ يَنْفَقُ
أَنْ يَتَعَدَّ ذَلِكَ اسْتِعَانًا
أَنْ يَمْتَسِحَ أَنْفَقَ ثُمَّ رَجَعَا
وَأَخَذَهُ وَضَّ أَنْ يَخْفَ التَّلْفُ
وَالْفَيْطُ كُلُّ مَالٍ بِيَدِ
وَمَنْ لَا يَنْفَقُ عَلَى الصَّبِيِّ
لِقَطْ دَارِ الْمُسْلِمِينَ مُسَلِّمًا
يَعْقِلُ الْأَمَامَ لَا الْمَلْفِطُ
أَنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْأَتِّفَاعِ
يُخَلَّفُ فِي الْمَعْرُوفِ مِنَ الْقَطْ
وَعِنْدَ شَيْخِ الْأَطْنَبِيِّ يَفْرَعُ
أَنْ ادَّعَى اثْنَانِ بِنُوءٍ بِلَا
وَلَيْسَ بِالْإِسْلَامِ مَنْ يَرْجِعُ
يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَخْفَقَ التَّلْفُ

عَلَيْهِ وَالرَّكُومُ إِذْ تَنْفَقُ
بِالْمُسْلِمِينَ مَنْفَقًا مَعَانَا
عَلَيْهِ أَنْ كَانَ ذِي أَنْ رَجَعَا
كَفَايَةً نَدَبٌ إِذْ لَمْ يَخْفُ
أَوْ فَوْضًا أَوْ كَانَ خَفَّ حَسَدًا
إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ الشَّرْحِ
أَوْ دَارِ حَرْبٍ بِهَا مَنْ يَسْلَمُ
وَيُدَبُّ الْأَشْهَادُ حِينَ يَلْفِطُ
أَوْ قَدْ رَدَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَتِّفَاعِ
وَأَنْ يَرُدَّ عِنْدَهُ مَكْنٌ مَفْرُطًا
وَأَنْ سَخَّابَهُ مَرْدًا لَا يَمْتَسِحُ
بِنَيْتِهِ أَوْ عَجَبَتْ أَشْكَالًا
وَلَا بِالْأَتِّفَاعِ وَالصَّبِيِّ
وَيُدَبُّ الْأَشْهَادُ كَالَّذِي سَلَفَ

الفصل الثاني في اللقب في النقط

ولبترك البعير والشبه في
 قبض من الاخذ حتى يلحقه
 وجنهما بترك من المجد ولا
 والشاة في الضلالة لا يمنع
 فليملكها اذا شاء وفي
 ويبقىها بقصد الايمان
 قيل كذلك حكم ما لا يمنع
 تحبس الشياه في العمران
 ان لم يجد صاحبها فيها بيع
 وشرطه الاخذ فحسب
 ينفق في الحيوان كاللقيط
 لا يضمن الاخذ ما لم يقصد

ماء ومخلف صحيا فان عرف
 ولا يعود بالذئب قد انقذه
 عتب ولا ماء ابيح فاقبل
 من سبع فاخذها لا يمنع
 ضماؤها وصحة على نوقع
 او يعطها للحاكم الزمان
 من الصغير من سباع فاستمع
 تلتذ الايام في الوحل ان
 وليتصد في بالذئب فمادفع
 في يد غيره وولي ذئب الصغر
 ان ينسحق بقبض بالقبض
 مملكا ولم يفرط فاقصد

يجرم اخذ ما يكون في الحرم
 حتى يودي بالذئب قد يملكه

وحفظه في حال اخذ ملتزمه
 ولم يجز لاخذ مملكا
 وجنما

الفصل الثالث
 في لقطات
 الكلب

وجنما يتلف فلا ضمانا
 وبعد تعريف به يصدق
 واخذ بدينه الا لشاد
 فرض على اخذه ان يثبدا
 وحل ما يكون دون ذئبهم
 ويثبدا الذئب في غير الحرم
 وبعد ذلك ان يشا تصدقا
 وان اراد يبيعه امانه
 ولازمه يقووم ما لا يفر
 وان يكن انقاؤه محتاجا
 ونكوه النقا طمثل المظهر
 والحمل والمسمار والبقال
 بكرة اخذ لقطه فليجذب
 وفي اجماع الضيق الاجساد
 ويندب الاشهاد ويعرفنا

ان لا يكن فرط فيها كانا
 والخلف في ضمانه محقق
 غير محرم على المرئاد
 حولا على اي طرف وجد
 من غير تعريف بغير الحرم
 ينفسه او غيره حولا يتم
 او يملك ويضمن مطلقا
 ولا ضمان حالة الامانة
 او دفعه للحاكم اذ يلفح
 اصله بغيره على احوال
 او التظاظ والعصا والمخصره
 والتعل فالكرها ولا ثبال
 لا سيما من فاسق ومغير
 زادت كراهته بالاعساد
 شهوده ببعض ما قد صنفا

وَمِنْ لَدَى اَهْلِيَّةِ الْكُتَابِ
 وَتَحْفَظُ الْوَلِيَّ اِذَا بَصُوهُ
 وَوَجِبَ تَعْرِيفُهُ حَوْلَهُ وَلَوْ
 فَلَيْتَشَدَّ نَسْوَاءُ اَفْصَدَا
 وَالْمَالُ مَا لَمْ يَبُوهُ اَمَانَةٌ
 بَعْرِفِ الْعَبْدَ اِذَا مَا التَّقْطَا
 وَخِيَمًا يَنْتَلِفُ عِنْدَ اخْتِا
 لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ اَنْ يَنْزِعَا
 وَجَا يَزُومَلِكُ الْمَوْلَى اِذَا
 وَرَفَعَهَا بَلَزُومَ عِنْدَ الْبَيْتِ
 لَعَمَّ يَجُوزُ الدَّفْعُ اِنْ اَرَادَا
 اِنْ يَتَعَدَّى ضَمِنَ الَّذِي كَفَعَ
 بِمَلِكٍ مَا يُوْحَدُ فِي الْخَرَابِ
 مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفِهِ اِذَا اَنْفَعَا
 كَذَلِكَ الْمَذْفُونُ فِي الْاَرْضِ

يَلْتَقِطُ الْمَالُ بِلَا اَرْثَابِ
 مَا التَّقْطَا الصَّبِيَّ وَالْمَحُونِ
 كَانَ يَنْفَرُ بِنِ عَلَى مَا قَدْ رَا
 تَمَلِكَا اَمْ لَا عَلَى مَا وُرِدَا
 وَفَصْدُهُ بَلَزُومَ ضَمَانَهُ
 يَنْقِبُ اَوْ غَيْرَهُ الْمُنْتَقِطَا
 يَضْمَنُ بَعْدَ عَتَقِهِ فَاَلْيُوْحَدَا
 مِنْهُ وَاِنْ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ مَرْمَعَا
 عَرَفَ الْعَبْدُ الَّذِي قَدْ اخْتَا
 لَا يَصِفَاتُ يَنْفَعَتْ مُبَيِّنَةٌ
 فَاِنْ يَفْعُهَا غَيْرُهُ اسْتِعَاذَا
 ثُمَّ عَلَى الْفَا بِيضٍ بِالْغَرْمِ رَجَعَا
 اَوْ فِي مَفَازَةٍ مِنَ الْبَابِ
 سَكْرَةَ الْاِسْلَامِ وَالْاَعْوَا
 مَا لِكِ الشَّرْطِ الَّذِي قَدْ اَنْفَعَا
 وَاِنْ يَكُنْ

وَ اِنْ يَكُنْ لِلْاَرْضِ رَبٌّ عَرَفَا
 وَاِنْ يَجِدُ فِي حَوْفِ بَيْتَانِ شَرَفَا
 لِلْوَا جِدِ الَّذِي يَطْنُ الْحَوْثِ
 وَكُلُّ مَا رَاى عَلَيْهِ سَقَطَةٌ
 وَدُونَهَا حَلَّ بِهَا تَعْرِيفَا
 اِنْ الْمَوَاتِ كُلُّ مَا لَا يَنْفَعُ
 بِرِخْصَةِ الْاِمَامِ يُحْيَى اِنْ حَضَرَ
 وَلَمْ يَجْزِ اَحْيَاءُ غَا مِر وَمَا
 كَذَلِكَ الْمَفْتُوحُ عَمَّوَةٌ فَلَا
 فَاتَهُ لِسُلَيْمِ بْنِ غَا مِرَةٍ
 كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ مَلِكُ الْمُسْلِمِ
 وَاِنْ حَرَفُوْهُ لَمْ يَكُنْ حَرَمِي
 وَلَا يَزُولُ مَلِكُ ذَاكَ الْمُسْلِمِ
 وَكُلُّ اَرْضٍ اَهْلُهَا قَدْ اسْلَمُوا

فَاِنْ يَكُنْ يَنْكُرُهُ نَصْرًا فَا
 عَرَفَتْهُ مَا لِكِهِ كَمَا جَرِي
 اِلَّا لِكِ الْاِنْخِصَارِ بِالْقُوَّةِ
 مَعَ شَرِكَةٍ لِلْغَيْرِ فِي لَفْظَةٍ
 بِمَلِكِ شَيْءٍ دُونَ فَصْلٍ حَصْلًا

عَمَّوَةٌ
 حَرَمِي

وَالْمَوْلَى
 وَالْمَوْلَى
 وَالْمَوْلَى

بِهِ مِنَ الْاَرْضِ لِعِظَلَةٍ نَفَعَ
 وَاِنْ يَغِيْبُ بِمَلِكِهِ كُلُّ مَنْ عَمَرَ
 يَتَّبِعُهُ كَثْرُ بِيْرِ مُسْلِمَا
 يَجُوزُ اِنْ يُحْيَى اِذَا اَعْطَلَا
 فَاصْبِرْ وَلَا مَا مَرَّ غَا مِرَةٍ
 عَلَيْهِ هُوَ لِاِمَامِ الْمُنْعَمِ
 وَكَعْبُهُ لَوَارِثٍ مُقَرَّرَا
 عِنْدَ اِذَا صَارَ مَوَاتَا فَا عِلْمِ
 طَوَّعًا عَلَيْهِ مَا قَدْ اسْلَمُوا

وما على ارباب تلك الارض
ما ترك الارباب فالحق الحق
وارض صلح عند أهل الذمة
حاصل ارض الفتح بالامام
ولا يجوز بيعها او الهبة
وقيل بل يجوز كل ما نفى
شرط الانبياء الله بملك
سلطنة الغير وملك غابر
او مقطاع في الاصل او حرا
القدراع لغيره العين في
حرية يترافع ستمونا
اما حره حايط الانسان
حره دار مطرح الزراب
ومرجم الانبياء عرف معتبر
وهلكد الخيرة بجابط

سوى ان كرم مع شروط
وطبقه طم عليه بحق
طم وفيها الجزية المهمة
يصرف في مصالح الاسلام
او وقف او نقل بوجه ارض
لبايد من اثر التصرف
في الشرع سنة على امانك
ونفى كونه حرية عامر
او مشعر الطاعة مفررا
ما قدر حا والنصف في الضلع
لمعطين البعير اربعونا
مطرح الا الاب للجدان
والثقل والمسلك صوت الناب
كقطع الماء وغضبه الشجر
او مرزاوسد على الشرايط

والتون

والتون للماء او اغنياد
والنصف الحايط للذمة

للغيب فيما عتسه براد
خبرة بجابطها النصف

المستطاب
من الشرايط
النصف

من الموضع مسجل سبق
ببطله فراق وان يذد
ان رجلا ان سبقا في موضع

فهو به مادام لا يشا الحق
رحلا او بنوى العود فهو ينظر
ولم يجر جمعها ما لم يفرغ

منها
منها
منها

فمن له السكنى اذ انا سكا
وان اطل مدة المكان
وجاز منعه شربا دخلا

بكتا من الوصف الحق سكا
الا اذا حالف شرط الباقي
وان يفارق لا العذ بطلا

منها
منها
منها

فابده الطرفين الاستطاب
فما به بقوت تقع السائلة
فلم يجر فيها الجلوس للشرا
وحقه بطل بالفران

والتاسر فيها شرع رفاق
يمنع فيها فهي ليست فابله
اللامع الوسعرة اذ لا ضررا
عن مجلس السبع على الاطلاق

من سبق اغترافه فهو احق
من بحر ظهر ارض مباح بملك
كذلك محجور العين والذي اغتراف
وكل من يخفر بئر املكها
ان نوى لا يتفادى والمقارفة

وهي المسألة الثانية

وهي المسألة الثالثة

لا يملك الظاهر احباً ولا
ويأخذ الحاجز منه من سبق
ان سبقا ولم يكن ممنوعاً
ولمعدن الباطن شرعاً بملك

وهي المسألة الرابعة
وهي المسألة الخامسة
وهي المسألة السادسة

بملكه بئيه حيث سبق
ما قدر جرى بئيه التملك
من ماء عجت او سول اخفن
عند الوصول الماء ان ملكها
فواحق قبل ان يفارقه

بقطع سلطان اذا عاهد
البيد فالسابق بالخذ احق
فتمت نفسه والا فوطا
عند بلوغ بئيه اذ يدرك

بكل الذي له ولا
وحل ما يقفل كلب عملاً
وعينها تزجره بئير جرو ولا
بئير

ويثبت التعليم بالتكرار
لا يقفل الاكل اللد كل بئير
واشترط الاسلام فيمن سئل
وكونه يرسل للصيد ولا
بوكل ما يقفل من مباح

وكل ذي فضل بالمرأض
جميعها بالفضد والاسلام
ان يشترك من كافر ومسلم
الا اذا استبان ان المتلما
يجوز بالمغصوب والصيد على
وغسله موضع عرض وجبا

ان ادرك الكلال صيد اشتر
كذلك ذوات السهام والاحرمها
وشترط الاسلام لا الايمان

هذه الاوصاف في اختيار
او عدم استئصاله اذ ينزرد
ودكره اسم الله اذ لا يقفل
يغيب والحجوة فرت مثلاً
بالسيف والشهام والرمح

ان حرق اللحم لا اغتراف
والذكر لا يسلم الله ذمى الا كرام
في قتل صيد الثمان بحرم
او طير فانله مسلماً
واحدة الاله فوض اذ فعل
والشيخ لم يوجب فادن السبا

جبونه ذكاه دون منظر
ان يبيع اللذخ وقت فاحكا
مالم يكن نصيب ولا غدا ان

الفصل الثاني في الذنوب

نحل من نسله ومن جبهتي
 فروضها سبع على الخدين
 ان يمشع ويخفف حازما فرج
 في الظفر والسن في الاضطرار
 وقيل ان امكنت والشهية
 الزايغ لتخصا صخر بالابل
 الخماس القطع من الذبيح
 وهي المري مسلك الطعام
 والودجان وهما عرفان
 واكف في الخنطها بالطنين
 سادسها فحرك المذبوح
 وان علك انه لم تشفر
 سابعاها الولاء للذبيح ولا
 وتنجب خمرها وقد ربط
 وتعقل الابدن وارجل البقر

ميمز وحايض ومجنب
 او هن الفري بالحد يد
 من لبطا او حمر قد بتر
 قول اجل لاني الاختيار
 وحل في كل اذا ما نسبة
 وعبرها بالذبيح حتى يتخل
 اربعة الاعضاء بالذبيح
 والتخلق محر في نفس الا نام
 بكتفان اخلق بقطعان
 في رعدة اللبنة حين تعو
 او الخرج للدم المنسوح
 بيوته بجره على قول شهر
 بضر نقره ليس برصلا
 تحفا يد بها محكم الى الايط
 ونظف الاذنان بالذبيح

لربط

رطب في الاغنام رجل واحد
 والصو والابار والشعور
 بكرة ان يقلب بيكنا الى
 لعاف ان يسلك قبل البرد
 واما الدكاه في حيوان
 ولا من الحشار مثل الفار
 والظاهر الوقوق بالابقع

مع اليد بر فاختفظ باللقا
 تمسك لكن يرسل الطيور
 فون وان يجمعها مجلا
 وان بين راسه بالجمد
 ظاهر عين لقس بالانسان
 وقيل بالوقوع في الحشار
 على المسوخ او على السباع

ان ذكات الحوت ان يؤخذ
 وليس كفي نظر اذ حرجا
 ولم يجب اسلامه مشرطا
 ان يشذب ميتا بالحى في

خارج ماء وهو حي ما كلف
 وجاز اكل الحوت حيا حرجا
 لكن حضور مسلم قد شرطا
 مصيدة بجره جميعا فف

الثانية

حل حين يؤخذ بالجراد
 فان حرت قبل اخذ لم حل

حيا وان لم يسلم المصطاد
 ويحرم الذبا الذ لم ينقل

الفصل في
 الذبيح
 والذبيح
 والذبيح

الثالثة

تذكير الجحش في الثمام	تذكير الامم بالانتظام
ان وجحة الرخ انما انما	ميتا او ميتا فلا تخترما
لكثرة بشرط الذكاة	له ان استقرت الجوة

الرابعة

وكل ما في الزر الصند ثبته	بملكه فاصبها لو انقلت
ولا يفيد عشه في منزله	ولا اخواته فلكه او موحله
ان امكن الصند فمشاع حيث	يدركه الا يجهد بطلا

الخامسة

لا يملك المفصول ففصل	وما يرى عليه للملك اثر
----------------------	------------------------

في الاباح محمد

من جوار البحر انما جعل	حوت له فليس وان كاسحل
ولا يجل المار ما هي ولا	جرى اوز هو بقول نقل
والشرطان والسلفاه كذا	والتمك انجلال جثما اعده
بطعمه من ظاهر في الماء	يوما وليلة للاسنبر

والبيص

والبيص تابع فان بلبس	فلبوكل الاخشش دون
من جوار البر يوكل النعم	من ابل او بقرا او الغنم
ويوكل المها وجرم الوخش	والظبي والتمور مثل الكيش
والخيل والبغال والحمير	تكره في قول هو الشهير
اكد لها البغال ثم الحمير	وقيل بالعكس ليست تحظر
وتجرم التمور بالاطلاق	والكلب والخنزير يا ثغان
وتخرج الاسود والثغالب	والفهد والتمور والارانب
والضب والضباع وابن اذنا	والحشرات كلها شارب
كالقار والعقرب والاماعج	والفيل والبرغوث بالانواع
والحفصاء وكذا الصرصور	بنات وودان على ما قد ورد
والوبر والبربوع والغطابه	وفنغد بمقتضى الزواجر
وتجرم التمور ثم الفندك	والخز والشحاب ثم الملك
والظفر ما يكون ذا خال	كالصفر والشاهين العقاب
والنسر والايون والبعاد	تخرم اذ في لحمها استخما
ويمنع الا يفتح من عراب	كذالكبير ساكن الجحش

حلَّ غرابُ الزرع فيما يشبه
 يجر منه زبد الصفيق
 وهلك أقدوموا البسلة
 ونجم الطاووس الخفاف
 وبكره الصوام ثم الصر
 وتكره الفاحشة الخبار
 حلَّ الحمار كله الفربي
 سلع الفطاو الفير والذبح
 والكروان حل والكركي
 وأغبروا في طير ما ما اغبر
 والبيض تابع وكل ان يشبه
 ثم الزنا بئر أنت محرمة
 وهي التي قد جعلوها هدا
 ونحط المصور وهو ما
 ونجد الجلال وهو ما عند

كذ الغداف وهو من صغر
 لا المنشور أو زبد الدثيف
 فانصت بصيصة وحوصلة
 وبكره الشفراق إذ يعاد
 وكزهنة فبرة وهدهد
 واشتدت في الخفاف الحمار
 والورشان منه والذبح
 والصعور الطهوج والذبح
 وهلك اعصفورنا الاله
 في طير تر فاذر ما قد ذكر
 ما اختلفت الاساميه فانبت
 والبوق والذباب المحم
 للرحي زحى لتمون بالحفا
 ومات في الحبس لم يكن ذبح
 بغايط الانسان محضا فانبت
 هو

فهو الى اشبه انه محرم
 عشر دن يوما حد طير القفر
 لشيد يطخمته في الحاحه
 يطعم في المدة حين يرتبط
 يشتر الجلال غير ما مضى
 من نضع الخبز بران يشد
 بكره ان لم يشد بالضعف
 موطوء الانسان ونسل
 ان شرب الجلال يوله يغسل
 وما سفوه الحمر لا ياكل ما

وقيل مكروه على امن يطعم
 للنون ضعفة لثناه عشر
 ثلثة لشيد الذاجه
 من علف مضطه لا يخالط
 بما علقه الظن في العرف
 حرم تسلكه ولا مسرد
 ويندب اشبه اوزه في سبعة
 واقسم واقوع في اشبه لوما
 بالماء ما في بطنه ويوكل
 في خوفه والباقي اغسل

مسائل

وتحرم المشه اجماعا وما
 الريش والصوف شعر ووبر
 والفرن والظلف عظم جلا
 انغص المشه حلت بالسن

يجل منها غير ما قد نظمها
 وعند فلع غسل اصل بعنبر
 والبيض ان يكسر فشر اعلى
 واشهر القول الجلي اللبن

يُحْتَبَأُ بِجَمِيعٍ أَنْ يُحْتَبَأَ
وَكُلُّ مَا أَبَانَ مِنْ حَيْ فَلَ
كَالْبَيْتِ الشَّاهِدِ وَالْإِسْتِضَاءِ
ذِكْرُهُ بِمِثْلِهِ فَلْيَحْتَبَأْ
يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ وَيُسْتَعْمَلَ
بِشَلِكِ فِي الْفَضَاءِ لِأَبْيَاحِ

الثانية

يُحْرَمُ بِالْشَّرْعِ مِنَ الذَّيْبِ
الْدَّمُ وَالْقَضِيبُ وَالْحَيَاءُ
وَالْفَرْثُ وَالطَّحَالُ وَالْمَرَارَةُ
وَالْأَثْنَانُ وَالنَّخَاعُ وَالْعَدَّةُ
تَكْرَهُ إِذَا نَالَ الْقَلْبَ مِنْهَا وَالْكَلْبُ
إِنْ نَفَسَ الطَّحَالُ مَعَ الْحَيَاءِ
خَمْسَةَ عَشَرَ قَدْ أَنْتَ صِرْتَهُ
حَزْزَةُ الدِّمَاغِ وَالْعِلْبَاءُ
مِثْلَانِ وَالْحَدَقُ وَالنَّظَارَةُ
وَالْفَرْسُ وَالْأَشْبَعُ فِي رِجْلِ الْبَدَنِ
كَذَلِكَ الْعُرُونُ فَاجْتَنِبْ أَنْ تَأْكُلَ
بِحُرْمَةٍ مَا نَحْنَهُ كَمَا رَوَى

الثالثة

وَالنَّجَسُ الْعَابِنُ حَرَامٌ فَاحْتَذِرْ
خَمْرَ بَيْتِ وَنَيْسُوعَ وَجِعَةَ
كَذَا عَصِيرَ عَيْبِي قَدْ غَلَا
وَلَوْ حُرِّمَ ذَلِكَ مِنْ زَيْبِ
وَكُلُّ مُسْكِرٍ وَإِنْ لَمْ يَكْثُرْ
مُرٌّ وَفَضِيحَةٌ تَبْعُ نَبْعَهُ
لَمْ يَنْفَسْ نَبْعُهُ وَلَا يُخَلَّلَا
حِينَ عَلَى الْمَيْدِ هَبِ الْفَرْثِ

وَبِحُرْمَةِ

وَيُحْرَمُ الْفَفَاعُ وَالنُّوَلُ النَّجَسُ
يُحْظَرُ كُلُّ مَا نَعِيَ فِيهِ نَفْعٌ
يُحَدَّرُ مَا بَاشَرَهُ الْكَفَّارُ
وَالْعَدَّةُ أَنْ تَبْتَدَأَ وَلَا تَنْفَسَ
وَجَامِدٌ إِلَّا إِذَا الظُّهْرُ وَقَعَ
بِبِلْدِهِ فَإِنَّهُ أَفْذَرُ

الرابعة

وَيُحْرَمُ الطَّيْبُ جَمِيعًا مَا خَلَا
فَسَاعَ لِلشَّهَادَةِ فَذَرِ الْحَصَّةَ
وَالْأَرْمِيَّ الَّذِي قَدْ خَصَّصَهُ
طَبْنُ خَيْرِ حَبِيبٍ كَرِيمًا
وَالْأَرْمِيَّ الَّذِي قَدْ خَصَّصَهُ

الخامسة

وَيُحَدَّرُ السَّمُّ وَلَكِنْ إِنْ قُتِلَ
كَثِيرُهُ حُرْمَةٌ وَالْقَلْبِيلُ حَلْدٌ
كثيره حرمه والقليبل حلد

السادسة

وَالدَّمُ مَسْفُوحًا وَعَبْرَةٌ حُظْرٌ
أَمَّا الَّذِي فِي اللَّحْمِ فَدَخَلْنَا
مِثْلُ دَمِ الْفِيلِ إِنْ كَانَ ظَهْرُهُ
هُوَ مِنَ الْمَذْبُوحِ حَلْفَاءُ فَإِذَا

السابعة

النَّجَسُ الْمَائِعُ غَيْرُ الْمَاءِ لَا
تُلْفَى مِنَ الْجَامِدِ إِنْ نُجِسَ
بَطْنُهُ بِأَيِّ بَقُولٍ فَضِلَا
بِحَاسِنَةٍ وَمَا بِهَا تَلْبَسَا

الثامنة

وَنَلْحَقُ الْأَلْبَانَ بِاللَّحْمِ فِي الْخَطِّ أَذْكَرُ أَهْمَةَ الْمُطْعَمِ

الشمع

بَشِيرُ اللَّحْمِ بِالْإِنْفِصَالِ بِالتَّارِ أَنْ يُجْعَلَ ذِكَاةُ الْمَاخِ

العاشرة

وَلَمْ يَجْزِ فِي الشَّرْعِ أَنْ يَنْعَمَ شُعُورُ خَيْرٍ بِمَنْعِ تَقْلَا
أَنْ يَضُرَّ بِجَلِّهَا لِأَسْمَاءِ فِيهِ وَيَعْبُدُ إِذْ تَمَّتْ

الحاشية

وَأَكْلُ مَالِ الْغَنِيِّ لَمْ يَجْزِ سِوَى بَيِّنَةٍ مِنْ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ أَنْ تَلُو
وَالشَّرْطُ فِي الْجَوَازِ أَنْ لَا يَمْلَأَ ذِكَاةً مِنْهَا وَالْأَحْرَمُ

الثانية عشر

وَالْحَزْرُ بِإِنْفِصَالِهَا خَلَا مِنْ نَفْسِهَا أَوْ بِجَلِّهَا فَسُجِّلَ

الثالثة عشر

لَا تُحْرَمُ لِرُبِّ فَلَيْسَ مُسْكِرًا وَالْأَصْلُ جَلِّهِ عَلَى مَا قُورَا

الرابعة عشر

يَجُوزُ لِلضَّرِّ مَنْ نَصَّ سَكْفَ تَنَاوُلِ الْحَرَامِ فِي خَوْفِ التَّلَفِّ

امرض

أَوْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفِ ضَعْفِ أَعْيَابِ تَخَلُّفًا حِينَ يَطْنُ الْعَطَا

وَلَمْ يَجْزِ لِلْبَيْعِ وَهُوَ مَنْ جَرَّ وَقَبِلَ بِأَعْيُنِهِ بِالْحَرَجِ

وَالْعَارِ وَهُوَ مَنْ طَرَفًا نَطَعًا وَإِنَّمَا يَجَلُّ مِمَّا حَظَرَ

تَمَّ طَعَامُهُ غَيْرَهُ إِنْ حَصَلَ أَوْلَى مِنَ الْمُسْتَزَلِّ لَوْ تَغَضَّلَا

بِعَيْتِي أَوْ لَيْتِي فَدَرَا عَلَيْهِ فِي حَاوِلِ رَفْتٍ فِدْرَا

الخامسة

غَدَّ الْبَدَنِ قَبْلَ أَكْلِ مَسْجِدٍ وَهَكَذَا بَعْدَ طَعَامِهِ لِيُغَيَّبَ

وَلِيُجَبَّ الْمَسْجِدُ بِالْمَسْجِدِ فِي الثَّانِ لَا الْأَوَّلَ بِالذَّلِيلِ

وَلِيَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ حِينَ يَبْدُو كَذَا عَلَى الْأَلْوَانِ فِي التَّغْدِي

أَنْ تَبْنِي الذِّكْرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِذِكْرِ عِنْدِ الذِّكْرِ فِي الْأَشْيَاءِ

يُحَرِّقُهُ إِنْ قَالَ فِي مَصَادِرِهِ يَسْمُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَآخِرِهِ

وَلِيُجَبَّ الْأَكْلُ بِالْيَمِينِ فِي حَالِ الْإِنْخِسَارِ وَتَمَكُّنِ

بَدَنًا بِالطَّعَامِ وَالطَّعَامِ وَتَغَسَّلَ فِي أُولِيهِمَا بِدَاءِ وَبَعْدَهُمْ يُفْرَغُ لِلْأَكْرَامِ

ثُمَّ يَبْدَأُ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ

بندبان نخج في ابناء
واستلحق بعد الاكل يار ابعلا
بنتكوه الاكل بالابتكاه
بغاف الامتلاء بالقدح
وتكره الاكل على حال الشبع
وبكره الاكل على ما يشرب
وتكره التخريم بالبوقي

عسالة الابد بلا الاستثناء
رجلا على اليسر على ما نقل
ولو على الكف لا اقلد
او اطه فيه لقر بعلم
والاكل باليسر يمنع قد وقع
عليه فقاع وخر زرع
من المحرمات بالالحاق

الاول فلو بوجوب بالاتب
فالنبا لآباء والاولاد
فصاعد لذكور ولد الاخوة
وبعدها الامهات والاخوان
والسب الزوجية المدامه
بمنعه الكفر فليس يورث
وسلم ان لم يخلف مسلما

ونارة بوجوب من اجل السب
وبعدها الاخوة والاجداد
فنازلا فاسمع بغير نفوه
وولدته فنازلا اذ الو
والعق والضممان والامهات
ذو الدين كافر او لكن يورث
فارثه بالعق مسلما

فضامن

هذا هو الذي
في المتن
منه

فضامن ثم الامام بملكه
وجنهما اسم قبل التفرقة
ويقر ان كان اولي ان يورث
من يورثه عن فطرة فلنقسم
وان نجاعن قتله مسلما
وليتاب غيره ليقبلا
لا يقبل المرأة ان ترث
يجلس كل منهما بصر في
بمنع قتل العمد ظلما الخطا
ويورث القديس كل ذي نسب
فولان في رث لذك تقربا
وباخذ الزوجان بينهما ودي
وجنهما صوح منه بالذمة
ويمنع الرث من الميراث
وان يكن للعبد مولود يورث

ولا يجوز كافر ما يورث
شارك ان ساد لهم في الظفر
ولم يشارك في اتحاد من رث
امواله من بعد دين ملونه
ولم يرثه غير من قد اسلما
فان يني فهو والاقتلا
وهلكد الخشي اذا ما اردنا
ورث الصلوة كي يموت او يخي
بمنع من دينه قلبه سطا
كان لمقتول وكل ذي نسب
بالام القديس فادر السبا
لكن ههما الا برثان القود
فلنورثا منها بغير تعدد
في طرف الموروث والوراث
من جده والاب من لم يورث

وهكذا الكافر أو من قذرا
بفقد ربيته لا يرث
لو أعقب الرق ولم ينقسم
إن لم يكن سواه ينج مطلقا
لا فرق بين الفتن والمدبر
وبين فن ومكان شرط
ويمنع اللعان إذا باجيب
فإن يكذب قبله رثة الولد
ويمنع الحمل فلا يورث مما
لا يورث الغائب حتى يمضو

لم يمتعا من بهما نوسلا
مبعض وهكذا الأبورث
كان لمن أسلم إذ لم ينقسم
من ماله رثة تترثه معنفا
وبين أم الولد المضر
أو مطلق لم يعط شيئا إذ ضبط
إلا إذا ذب بنفسه الأب
من غير عكس ضابط مطرد
لم ينقسم جبا بامر علما
مألا يعيش مثله في الأرض

فأرادة عن أصل رثت بحجب
يحجب بالأب والأولاد
ثم بها الأعمام والأخوال
ثم أقرب معنفا والمعقب

فنجب أقرب من لا يقرب
مرتبة الأخوة والأجداد
ثم لهم أولادهم تحال
ضامتها وهو لا مام يسبق

وكل

لا يجوز

وكل من بالابوين افترا
إلا ابن عم ظمما فيجب
وهذه مسئلة منصوصة
وتأرارة عن بعض رثت بحجب
والأبوان نجبان بالولد
إلا البنات عند أم أو أب
وحجب الأخوة أماعن بنت
أن يوجد الوالد لهما انقل
أو أرعا من النساء بالعد
وكونهم للأبوين أو لأب
وأن يكونوا انفضلوا أو لآلة

من باب مع النساء الحجاب
عما من الوالد وهو أوثق
صارت باجماعهم خصوصا
فالولد الرقيق عند حجب
عما عن الكدرس زيد بالعد
والبنات مطلقا قد لم يحجب
عند شروط خمسة عما بحث
وأن يكونوا رجلين لا أقل
أو رجلا وامرأتين إذ بعد
ونفي ما يمنع أو ثامن سبب
فالحمل لا يحجب عن زيادة

أصله
في كتاب
الفصل الثاني

إن السهام في كتاب الله
نصف ربيع ثمن بلشان
فالنصف للبنت التي تحجب

سنة أسهم بلا أمته
ثلث سدس قيمة الرمان
والزوج إن لم يسبقهم بالولد

والأخت للابن والأخت لابن
والربع لأختين لزوج مع
والثمن سهم زوج مع ولد
والثلثان في البنين
فصاعد الأولين أو
والثلث للأم بالجد
والسدس سهم والدمع الولد
وهكذا كلاله الأم إذا
يجمع النصف بضع الربع
والربع والثلثان
والسدس بالثلثان
أما اجتماع أسهم لا تغد
لا أوتى في مدتها للعصبة
فأرد على الأخت والأخوة
والبن والأم أو الكلاله

في فقد أخت الابن بالتب
وروزة بلونه فليعتقد
وإن على الفرضين لم يخذ
فصاعد كذلك للأختين
إن لم يكن منهما أحد فترب
وأشبه من أولادها فليصعد
والأم مع أخوة محج أو ولد
لم يترك إلا واحد أو أخذ
والثمن والثلث بالسدس
بالسدس والربع بثلث كما
بالثلث والسدس في الأختين
بمقتضى الفرض فلا يخصر
إلا إذا لم يكن أدنى من شبة
للأخت والأخت والبنات
للأم إذا ما مثلها كلاله

وورد

وأردد على الزوجين إن لم يوجد
والأقرب التوزيت للامام
لأول في طريق لهد البيت
بكن تنفصل البنات والبنات
غير الامام وأرث من أحد
مع زوجة في زمن القيام
بنث في سهام مال الميت
والأخوات للابن أو لأب

مسائل

للأبوين المال عند المنفرد
إن جمعا فالثلث دون من حجب
والثلث فرض الأم والباقي يرد
طاهر ومعد السدس والباقي لأب

التبني

للأب كل المال في الفردية
والنصف للبنات في الإنفراد
للأبنتين والبنات قد ورد
إن يجمع صنفان من نوع
إن أبوان اجتماع مع الولد
والباقي حق الابن والبنات
للأبوين عند بنت واحدة
كذلك للزائد بالسوية
فرضا وبأبيه بالإسناد
ثلثان بالفرض وما يبقى يرد
فمثل حظ الأختين للذكر
كان لكل سدس كما ورد
أو البنتين كما أبيت عند
سدس إن والنصف طاهرا لفا

وَلْيُقْبَلِينَ إِذَا كَانَا لِأَبٍ أَوْ لَهَا الْمَالُ نَفَاضًا وَجِبَّ

الثالثة

الْبَخِ أَوْ أَخْرَجَهَا الشُّدْسُ لِأَنَّ كَثْرَةَ التَّكْلِ سَوَاءٌ وَبُرْدٌ

الرابعة

إِنْ يَجْمَعُ كُلُّ الْكَلَالَةِ سَقَطَ كَلَالَةُ الْوَالِدِ وَفَقَطَ

وَالشُّدْسُ لِلأَخِ حَيْثُ يَخْدُ وَثَلَاثَةٌ عَلَى الشَّوَارِ أَنْ يَزِدَ

وَاللَّذِي لِلأَبِ بَيْنَ الْبَاقِي عَلَى تَفَاوُثٍ بِالْإِثْقَانِ

الخامسة

إِنْ يَجْمَعُ أَخْتٌ مِنَ الْإِبْنِ مَعَ كَلَالَةِ الْوَالِدِ كَيْفَمَا وَفَعِ

أَوْ يَجْمَعُ أَخْتَانِ مِنْهُمَا مَعَ بَوَاحِدٍ لِلأَخِ فَرَدَّ وَقَعَا

رَدَّ عَلَى الْوَالِدِ الْإِبْنِ مَا زَادَ أَعْنَى الْأَخْتِ وَالْأَخِيَّةِ

السادسة

فِي مِثْلِهَا وَالْأَخْتِ وَالْأَخْتَانِ لِلأَبِ حَصْرٌ لَكَ الْوَجْدَانِ

فَقِي إِخْتِصَاصِ رَدِّهِ بِالْأَبِ قَوْلَانِ وَالتَّبَوُّنُ مَوْجُودٌ

السابعة

كَلَالَةُ

كَلَالَةُ الْإِبْنِ إِنْ لَمْ يُنْصَبْ فَاِمَ مَقَامَهُمْ كَلَالَةُ الْإِبِ

الشه

إِنْ جَمَعَ الْأَخُوَّةَ وَالْأَجْدَادَ فَالْتَّكْلُ لِلأَخِ لِأَبْرَادِ

وَالْتَّلْثَانِ لِلْوَالِدِ بِالْإِبِ لِلذِّكْرِ الضَّعْفُ بِحُكْمِ الْمَذْهَبِ

الشه

بِقِيَاسِ الْجَدِّ أَخًا وَإِنْ عَلَا وَإِنْ أَخٌ جَدٌّ وَإِنْ نَزَلَ لَا

وَيَمْنَعُ الْجَدُّ جَدًّا أُخْرًا وَإِنْ أَخٌ بِالْأَخِ حَيْثُ أَثْرًا

الشمس

لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ أَعْلَى الْإِصْبَا عِنْدَ كَلَالَةِ وَجَدِّ نِسْبًا

وَتَلَتْ أَصْلَ الْجَدِّ وَالْأَخِ أَوْ أَخُوَّةِ أَوْ كِلَيْهِمَا أَوْ

لِأَبِ بَاءِ الْإِبْنِ مَا بَقِيَ أَوْ وَالِدَانِ يُقْعَدُ وَأَبْلَيْطَلِقُ

الشمس

إِنْ تَرَكَ الْمَيِّتُ جَدًّا أَرْبَعَةَ لُؤَالِدٍ وَمِثْلَهُمُ لِلزَّوْجَةِ

فَأَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ مِنْ أَسْمَائِهِمْ سَمَاءٌ لِفَرْقِ الْأَخِ لِنَفْسِهِ

لِأَبِ بَاءِ الْإِبْنِ مِمَّا هُمَا عَلَى الشَّهَامِ تُشْعَرُ نَفْسًا

وَأَنَّ ضَرْبَ شَعَةِ فِي أَيْدِيهِ كَانَ ثَلَاثِينَ وَسِتِّينَ مَعَهُ مَضْرُوبًا فِي الْأَصْلِ بِالْعَلَاءِ مِنْ مِائَةٍ فَصَحَّهَا ثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثًا مَنفِيسًا بِأَرْبَعَةٍ كَذَلِكَ ثَلَاثًا هَاهُنَا بِسِتِّينَ مَعَهُ

الثغرة

أَوْلَادُ الْخَوَةِ مَقَامُهُمْ إِذَا بَادُوا لِكُلِّ سَهْمٍ مِنْ يَدِهِ اخْتَدَ قَوْلُ الْأَمْتِينَ بِالسُّوْبَةِ وَوَلَدُ غَيْرِهِمْ عَلَى الْمَرْتَبَةِ

لِلْمَالِ لِلْعَمِّ فِي الْأَنْفِرَادِ كَذَلِكَ لِلْعَمَّةِ فِي اتِّحَادِ وَالْمَالِ لِلْأَعْمَامِ بِالسُّوْبَةِ كَذَلِكَ لِلْعَمَّاتِ لَامْرَتَيْهِ إِنْ جَمَعُوا وَهِيَ لِأَسْتَوٍ وَعَبْرَهُمْ تَفَاضَلُوا فَمِنْ حَوْدِ وَالْفَوْرَانِ قَرَابَتٍ مِنَ الْأَبِ كَالْفَوْرَانِ فِي الْخَوَةِ مِنْهُ فَادْبَاهُ

الشها

لِلْعَمِّ لِلْأُمِّ أَوْ الْعَمَّةِ مَعَ قَرَابَةِ الْوَالِدِ سِدِّينَ سِتِّينَ لِلزَّيْدِ ثَلَاثًا وَيُعْطَى الْبَنَاتُ بِنِزَانِ الْأَبِ بِالْأَطْلَاقِ

الثالثة

للخال

مسألة
في بيان
الفرق بين
الأم والخال

لِلْخَالِ أَوْ لِخَالَتِهِ أَوْ هُنَا أَوْ كُمْ الْمَالُ سَوَاءٌ فِيهِمَا إِنْ جَمَعُوا وَأَمَّا قَوْلُ بَأَسْفَطِ كَلَالَةَ الْوَالِدِ مِنْهُمْ فَقَطُّ وَالسُّدُسُ لِلرَّحَى فِي اتِّحَادِ وَالثَّلَاثُ بِالسُّوْبَةِ فِي زَيْدِيَادِ وَالثَّلَاثُ بِالْأَبِ بِالسُّوْبَةِ بِقِيَّةِ الْمَالِ بِإِلَّا حَرْبَتِهِ

المناسبة

إِنْ جَمَعَ عَمٌّ وَخَالَ وَرَثَا خَالَ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَدَدْ ثَلَاثًا وَالْعَمَّةُ ثَلَاثِينَ وَإِنْ نَفَرًا عَلَى الْأَخِي فِيهَا مَطْرَدًا

المسألة

لِلرَّوْحِ وَالرَّوْحَةُ أَعْلَى الْأَنْصِبِ مَعَ عَمٍّ أَوْ خَالَ الْبَيْتِ نَسَبًا وَتَلَّتْ أَصْلَ الْمَالِ لِلْأَخْوَالِ وَأَخْتَصَنَ الْأَعْمَامُ بِأَيِّ مَالٍ إِنْ جَمَعَ بِالرَّوْحِ فِي دِينِ النَّسَبِ خَالَ مِنَ الْأَخِي وَخَالَ مِنْ أَيْ فَعَيْدٌ لِلرَّحَى ثَلَاثُ الْبَنَاتِ وَقِيلَ سُدًّا بِالْأَسْحَفَاءِ

السكينة

خَوَلَةُ لَدَى الْمَيْتِ وَالْعَمُومَةُ أَوْلَى وَأَوْلَادُهُمْ الْمَعْلُومَةُ مِنْهُمْ لِلْأَمَّاتِ وَالْأَبَاءِ وَيَخْلَفُونَهُمْ لَدَى الْفَتَاءِ

البعث

وَلِدْعَوْمِيَّةٍ أَوْ الْخَوْلَةَ مَقَامَهُمْ فِي الْحَصَّةِ الْمَنْقُولَةِ
وَلِدْعَوْمِيَّةٍ مِنَ الْوَالِدِ مَنْ أَوَّيْنِ أَفْتَمُوهُ أَوْ مَا شِئُوا
وَلِدْعَوْمِيَّةٍ مِنَ الْأُمَّ كَمَا وَلِدْعَوْمِيَّةٍ لِزَيْدٍ شَاوِرٍ

المشاة

لَا يَرُثُ الْأَتْعَدُ لِلْأَمْوَالِ بِالرَّشْحِ فِي الْأَعْمَالِ الْأَخْوَالِ
وَهَكَذَا الْأَوْلَادُ لَهُمْ عَلَى الرَّثْبِ فِيهَا سِوَا بِنِ الْعَمِّ وَالْعَمَلِ

الشعرة

ذُو السَّبَبِينَ مِنْهَا يُوْرَثُ كَمَثَلِ عَمِّ هُوَ خَالَ يُوْرَثُ
وَأَنْ يَكُنْ يَحِبُّ فِيهَا سَبَبٌ فَلْيَأْخُذْ الْمِيرَاثَ بِاللَّحْمِ حَجَّ
مَثَلِ ابْنِ عَمِّ كَانَ يَلِيْتُ أَخَا فَلَا يَرُثُ بِاللَّحْمِ الْكَلْبُ سَخَا

فَوَارِثًا قَضَاءً أَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْأُمَّرُضِيَّاتُ بِاللَّحْمِ ابْنِي
لَا يَمْنَعُ الرَّجْعِيُّ مِنْ ارْتِدَادِ أَنْ مَا دَخَلَ فِي الْعَدَّةِ مِنْهَا أَحَدٌ
وَيَمْنَعُ الْبَيَانُ الْأَقْرَبُ كَمَا مَضَى فِي بَابِ فَلْيَفْتَرَضْ

وغيره

القول في ميراث

وَنَحْرُ الزَّوْجَةِ لِذَاتِ الْوَلَدِ وَتَمْنَعُ الْأَلَاتُ وَالْمَبَانِي
وَأَنْ يُطْلَقَ زَوْجَةٌ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَشْبَهَتْ فَلِلْمَنْ نَاحَسِرُ
وَالْبَيَانُ لِلزَّوْجِ بِالسُّوْبَةِ

الْأَرْضُ فِيهَا وَحَبْنًا فَلْيَنْصُدْ حَبْنًا وَلَا يَمْنَعُ بِالْأَيْمَانِ
لَمْ يَزَوْجِ وَيَمْنَعُ بِالْبَيْعِ رُبْعُ النَّصِيبِ ثَابِتًا بِفَرْقِ
وَقِيلَ بَلْ يُفْرَعُ فِي الْفَضِيحَةِ

القول في ميراث

يُوْرَثُ الْمُخَوَّنُ أَنْ يَبْرَعَا وَلَمْ يَخْلَفْ مُخَوَّنٌ مَنَاسِبُهُ
وَسَابَ مَنْ مَخَفَهُ مِنْهُ امْتِنَعُ كَذَلِكَ الْمَوْلَى بِرَدِّ كَلَالَا
لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ أَعْلَى الْأَنْصَابِ إِنْ عَدِمَ الْمَنْعَمُ فَالزَّوْرَاثُ
ثُمَّةٌ لِلْأَخْوَةِ وَالْأَخْوَابِ إِنْ عَدِمَتْ فَرَأِيَةُ لِلْمَوْلَى هُنَا
إِنْ عَدِمَ مُوَأْضَا مِنْ الْجَنَائِبِ

وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الضَّمَانِ امْتِنَعَا فَكُلٌّ مِنْ بَعْنٍ وَضَا سَابَ
وَأَنْ يَبْرَعَا بِرَدِّ كَلَالَا فَانَّهُ سَابَهُ بِلَا وَلَا
وَالْبَاقِي لِلْمَنْعَمِ أَوْ مَنْ نَسَبَا لِوَلَدِ الذَّكُورِ وَالْأُنثَى
يُوْرَثُ مِنَ الْأُمَّةِ قَدْ نَسَبَا كَانَ لِمَوْلَاهُ مَنْ يَرُدُّنَا
يُضْمَنُ سَابًا بِلَا وَلَا يَبْرَعَا

الفصل الثالث في التوارث

ثم الامام وارث ان امكته
وله يجر ان يدفع المال لا

وان يعيب بغير لاهل
سلطان جور دون عجز حلا

وبورث الخنثى على ما سبقا
ثم على ما البول منه انقطاعا
فهو له من اسهم باثني عشر
ومعها من اربعين اسهما
وضابط الحكم لا يورث الخنثى
وتارة تفرضه مذكرا

منه خروج بوله محققا
وبعد نصف النصبين معا
سبع مع الانثى وخرس ذكر
ثلاثة وعشرون قد اسما
ان فرض المذكور طور الثور
فاعطى كالا نصف مال الجور

الشيء

بورث بالفرع من الاوخر له
فواحد ان بالوفان انبها

ومن له راسان خبما نسبة
واثنان ان ترنا منبها

الثالثة

وبورث الخمل اذا انخركا

نحر الحى فمات مؤشكا

ان يعاقب

لابون

لابون والهد نفرا يا
بالايمين نسا اوسبا

وليرث المنفى بالمال اعنه
وبعدهم لمن يامر بفرب
وليرث المنفى من نفرا يا

الثانية

للولد الرزوخ ارت ابن الزنا
وبعدهم الجايد الضمان

البعث

ولا اعتبارا بالنسب من نسب
بانه منبراته للعصبه

الثالثة

توارث الخرق ومن فهدما
وكان مال وتوارث ولا
وقدم الاضعف في الميراث

عليهم ان يشبه من قبل ما
بورث ثاين ما افاد الاولا
نعبدا فليعط للورااث

كَالزَّوْجِ مَعَ سَبْعَةِ اخْوَةِ لَابِ
 لِلزَّوْجِ نَصْفُ لِاخْوَةِ لَامِ
 وَوَاحِدٌ يَتَمَّى لِاخْوَةِ الْاَبِ
 وَالْحَاصِدُ اخْرَبَيْنِ فِي التَّيْتِ قَدَا
 بِأَخَذِ كُلِّ سَهْمٍ الْمَضْرُوبِ فِي
 ثَلَاثَةِ الزَّوْجِ فِيهَا نَضْرِبُ
 الْحِجَةَ السَّبْعُونَ رُبْعَ عَشْرًا
 وَخَمْسَةَ الثَّلَاثِينَ نَعْدُ

الثانية عشر

اِنْ فَصَرَ الْفَرَضُ عَنِ السَّهَامِ
 فَخَصَّ بِالنَّفْسِ فَرَا ابْنَةَ الْاَبِ
 مِنْ اَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالزَّحَامِ
 وَالْبَيْتُ وَالْبَنَاتُ حَسَبُ الْمَنْهَبِ

الثالثة عشر

اِنْ يَزِدَ الْفَرَضُ عَلَى السَّهَامِ
 لَا رَدَّ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ وَلَا
 اِنْ يَجْمَعُ ذُو سَبْعِي ارْثٍ وَذُو
 رَدَّ عَلَى الْاَصْحَابِ بِالسَّهَامِ
 اَوْ مَعَ الْاَخْوَةِ مِنْ حَيْثُ عَلَا
 وَسَبِيلُهُ فَذُو الْبَدَنِ بِأَخَذِ

ثَوَارِثُهَا بِمَا يَصِحُّ مِنْ سَبَبٍ
 اِنْ نَكَحَ الْاُمُّ بَرْتَمًا مِنْ وُلْدِ
 اِنْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ حُرًّا مَا يَدَّبُ
 وَبِالصَّحِيحِ وَالنَّفِيمِ مِنْ نَسَبٍ
 وَامْتَدَّ لَا بِأَزْدٍ وَاسِحٌ فَدَفُذُ
 لِشَيْفَةٍ فَلْيَسُو ارْثٌ بِالنَّسَبِ

لِلنَّفِيفِ الْاِثْنَانِ لِدَا الْوَرَاثَةِ
 لِلتَّيْتِ سِتَّةٌ لِرُبْعِ اَرْبَعَةٍ
 وَالثَّلَاثُ وَالثَّلَاثَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ
 لِلثَّمِينِ الثَّمَانِ فَاعْرِفْ مَوَاقِعَهُ

الحادية عشر

اِنْ يَكُنِ الْفَرَضُ يَقْدَرُ الْاَسْهَامِ
 كَالزَّوْجِ وَالْاَخْتِ مِنَ الْاَبَيْنِ
 اِنْ يَنْكَسِرُ عَلَى فَرَسٍ نَضْرِبُ
 اِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّصِيبِ الْعَدَّةِ
 كَمَثَلِ اَوْ مَعَ وَالِدِ مَعَهُ
 نَضْرِبُ فِي التَّيْتِ خَمْسَةَ عَشْرَةَ
 اِنْ يَنْكَسِرُ فَرَضٌ عَلَى اَمْرَاةٍ

كلا زوج

اِنْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ حُرًّا مَا يَدَّبُ
 اِنْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ حُرًّا مَا يَدَّبُ
 اِنْ نَكَحَ الْمُسْلِمُ حُرًّا مَا يَدَّبُ

ان نسب المفسر يالزنا الى
 ولا يحد للزنا الا اذا
 وبثت الزنا بقول البيهقي
 ان شهد الثاقص من نساء
 وليذكر ورويته كالميل
 فحتم المذكر والعياانا
 ويلزم انفاهم في الفعل
 فوجع الحد اذا ما اتفقوا
 وان يفنيها بعضهم اذ غابا
 وحد من ينفى اذا شهدوا
 وليس قادما نقادم الزنا
 لا يقط الحد اذا ما الزاني
 لسقطه التوبة قبل البيهقي
 يسقط عنه حده ان ادعى
 وحيثما ثبت على العلانية
 معين حد اقد في اول
 او اربعاً على ما اخذ
 على شرط سبقت مبيته
 حد الفرية بلا ارباب
 من غير علم موجب الخليل
 حد الاجل قد هم طماننا
 وقت وموضع بلا خلف
 في واحد من المان قد فوا
 باثبات حدوا ولا اربابا
 من بعد اذ شرط الفبول ينفه
 في حجة الاشهاد غير بينا
 كذب او صدق بالاذعان
 لا بعد لها الحكمة مثبتة
 شبهة او جهلا ولم يمشا
 فالحد مفسوما على اثباته

ان مات بعض قبل الاقسام
 فان وفي نصيب ميتان
 وان يكن لم ينف فاضرب قوما
 ورائه من اصله في الاولى
 ان لم يكن وفق ضرب الثانية
 ان مات بعض وادى الاخير
 فصح الاولى على الاقسام
 يارثر صح الفضيحة ان
 بين نصيبه وما قد اسعما
 يصح منه ما ان مسؤلا
 في مخرج الاولى على العلانية
 فاعمل كما حتر بلا تعبير

ان الزنا ابلح كامل ذكر
 من غير ملك ونكاح وصفة
 فحبت ظن الرجل بالعقد على
 وليس يكفي محض عقد بل يحد
 يدر اعنه الحد حيث يكره
 ثم الزنا يثبت بالاقرار
 والعبد ان صدقه مولاه صح
 في فوج انشرون الكراهة ظفر
 او شبهة من ذلك قدر الخشفة
 اذ فلا حد اذا ما فعلا
 وقول من يدره عنه ردد
 كما عن المرءة اذ نسكرة
 اذ بعة من كامل مختار
 ويخرجي الاخرس ايماء وصح

ان نسب

ان نسب المفسر يالزنا الى

ان نسب المفسر يالزنا الى

فَالْفُئْلُ لِلزَّانِي بِذَاتِ مَحْرَمَةٍ
 وَمَكْرَهٍ لِأَمْرَةٍ عَلَى الزَّانَا
 يُصَحُّ بَيْنَ الْجِلْدِ وَالْفُئْلِ عَلَى
 وَالثَّانِي فِيهَا الرَّجْمُ حَلٌّ مِنْ
 بِوَصْفٍ بِالْأَخْصَانِ كَمَا
 بَعْدَ وَعَلَيْهِ دَرُوحٌ وَهُوَ
 فَجَبْتُمْ أَنْ تَكْرُوهَ طَاصِدًا
 وَهَكَذَا فِي الْحَرَمَةِ الْأَخْصَانِ
 وَلَيْسَ شَرْطُ عَدَّةِ الطَّلَاقِ
 يُجْلِدُ قَبْلَ الرَّجْمِ فِي الْأَخْصَانِ
 فَيَدْفَنُ الْمَرْءُ إِلَى الْحَقْوِينَ
 فَإِنْ بَغَرَ الرَّجْمَ الْإِعَادَةَ
 فَيُجْلِدُ كَمَا أَنْ لَمْ يُبْصِرْهَا الْحَجْرَ
 وَيَبْدَأُ الشُّهُودَ إِذَا قَامُوا
 وَيَعْلَمُ النَّاسُ وَقَبْلَ بَلَاغِهِ

وَالْكَافِرُ الزَّانِي بِنَفْسِ سَلَمَةٍ
 وَلَيْسَ أَحْصَانٌ بِإِلَازِمٍ هُنَا
 مَا هُوَ أَقْوَى حَجْرًا وَمَحْمَلًا
 بِأَمْرَةٍ ذَاتِ كَمَالٍ أَحْصَانًا
 أَصَابَ مُلْكًا أَوْ دَرًا مَاقِلًا
 بِالْعِزِّ أَصَابَتْهَا ذِكْرٌ
 وَإِنْ أَنْتَ مِنْهُ بِطِفْلِ خَلْفًا
 وَفِيهَا لَا يَلْزَمُ الْإِيمَانُ
 اسْكُنْ فِيهِ رَجَعَتْ لَا إِنْ بَيْنَ
 فَرَضًا وَإِنْ كَانَ مِنَ الشَّبَابِ
 وَهِيَ إِلَى الصَّدْرِ بِغَيْرِ مَبْنٍ
 إِنْ ثَبَتَ التَّفَاحُ بِالشَّهَادَةِ
 وَلَا يُعَادَدُونَ ذَلِكَ الْخَبْرَ
 وَفِي الْمَرْءِ يَبْدَأُ الْأَمَامَ
 حُضُورَهُ طَائِفَةً قَدْ اسْلَمُوا

فَيُجْلِدُ

فَيُجْلِدُ وَاحِدًا وَقَبْلَ عَشْرَةٍ
 وَيَنْفَعِي النَّصْغِيرَ لِلْحِجَارَةِ
 وَقَبْلَ لَا يُرْجَمُ مَنْ وَجِبَا
 يَدْفَنُ إِنْ صَلَوَ عَلَيْهِ بَعْدًا
 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُغْسَلْ يَدْفَنُ
 ثَالِثُهَا الْجِلْدُ لِمُحْضِنِ زَيْنِ
 وَأَمْرًا يَزْنِي فِيهَا طِفْلًا وَإِنْ
 وَالْأَثَرُ فِي الدَّرْعِ عَنِ الْمُحْضِنِ
 وَهُوَ أَشَدُّ الْجِلْدِ لِبَغْرِ فَا
 يُجْلِدُ فَا تَمَامًا وَالْأُنْثَى فَا عِدَّةً
 رَابِعُهَا الْجِلْدُ وَنَعْيُ الذَّكَرِ
 إِنْ يَكُنْ حَرًّا عَيْتَرُ مُحْضِنٌ وَوَلُو
 لِأَجْرٍ فِيهِمْ وَلَا نَهْرِيًّا
 خَاصُّهَا أَحْسُونُ جِلْدُهُ عَلَى
 وَلَيْسَ نَهْرِيًّا وَلَا جَرُّهُنَا

وَقَبْلَ بِلْ ثَلَاثَةَ مَقَرَّةً
 لِيَطْلِيَ الْأَنْدَالِي وَالْإِبَارَةَ
 اللَّهُ حَدَّ عِنْدَهُ مُتَوَجِّبًا
 كَفَنَ بَعْدَ غَسَلِ مُسْلِمًا
 بِحَيْثُ شَمَّرَ يَدْفَنُ فَا عِلْمًا
 بِطِفْلِ أَوْ مُحْضِنَةٍ بِطَرِيقِ الزَّانَا
 يَزْنِي فِيهَا الْمُحْضِنُ نَوْجًا فَاطِنًا
 كَمَا عَنِ الْمَرْءِ فِي الْمُحْضِنِ
 وَالرَّاسُ وَالْوَجْهُ وَفَوْجُ بَشْعِي
 قَدْ رُبَّطَتْ ثِيَابُهَا بِالْفَاعِدِ
 عَنْ مَضْرُوعِهَا وَجَزُّ الشَّعْرِ
 لَمْ يَكُنْ مُلْكًا وَقَوْمٌ قَدْ عَوَا
 وَأَبْنُ عَقِيلٍ أَنْتَ الثَّغْرِيًّا
 مَمْلُوكٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ قَدْ كَلَا
 وَإِنْ هُمَا نَزَّ وَجَانِكُنَا

سأدسها حلا لبعض حري
فحدت بنسبته الخسر
سابعها الضغث على العبد
ثامنها الجلد مع الزيادة
فبين زنى يمتنزه مما جفا
كن دلي بليد أو نهار

فبين يكون بعض حري
ونسبته الرق على المفرد
عند افضاء الوقت للتجدد
بما يرى الوالي بلا هوادة
أو في زمان أو مكان شرفا
في رمضان شهر الاضطرار

ثمته

ان يرمها اربعة واربع
فلقد رده القذف عمام والزنا
لعلمه الحد يقسم الحاكم
ومن يجد مع زوجة مسافرا
لا اثم لكن عليه الفودا
ومن يكن بجره من زوجا
ثم يظاها قبل الاستدانة
من يفضض بكر ابا صبح ويب

يقفلن بكر بدر حد يبيع
لشبهة تمنعنا ان ندعنا
كذا حقوق النامذ تحاكموا
جازله فقلها مكافحا
مالم يصدف ذكركن قد اشهدا
مسئلة فغرة تزوجا
كان عليه ممن حد الزاخذ
عليه مهر مثيلها بما الكتب

والانكح

وان تكن جارية فليقتد
بضرب لا ازيد من حد الزنا
وذا يصح ان اقر او بعنا
عزبان ضاحق في اذار او
ان حملت من بعل لم يخذ
واخر الحد الى ان فصعا
وان اقر ثم تاب خيرا

بالعشر من قيمتها السيد
معتزف بالحد كي بيتنا
ودونه عن مائة فلمنعنا
فقد دون الحد والحدروا
مالم يقر او بعنا بما ورد
وعند اغوازي ان نرضعا
في العفون بما او سواه فاذا

او مع سرائ بالاختيار
ولم يجب احصائه فقد فجر
من الرجال شاهد وما صعبه
او رجم او طرح من الحدار
اخذلها النار بغير مدين
بالاختيار والكمال اعرف
وبلزم الناذب للجنون

ويثبت اللواط بالافرار
من كامل حر بايقاب ذكر
كذلك ان يشهد عدل لبعه
فليقتلن بالسيف بالنار
وجاز ان يجمع بين اثنين
كذلك مقعول به ان وصفا
بغير البصحة بالقانون

الفصل الثالث في اللعاب
ان اوجب ان يحرم والاحكام
التي فيها

عز من افردون اربع
 ان شهد الشهود دون اربعة
 بعلمه بحكم وال كالزنا
 ان ادعى العبد على مولاه
 لا فوق في جميع ما قد ذكرنا
 وان يكن نفيها او تمكنا
 وبتشوي الحر وعبد مؤمن
 وقيل بل يرحم في الاحصان
 بفصل في ثالثة ان كروا
 والاحتيال فملا في الرابع
 وان يثبت في الشهود اسقطا
 وخبر الامام حيث اعرفنا
 عز من يفيد العلم
 والذكر ان نعت توجب
 بالسوط احثما من ثلثين الى

والحد لا يلزم منه فابن
 حد الفرية بغير توسعة
 لا فوق بين الحر والعبد هنا
 اكرهه بل ذرا لا سواء
 ما بين مسلم ومن قد كفر
 ما بين البني كحد كالزنا
 وكافر لم يخصوا ام اخصوا
 اذ جاء ان حده كالزنا
 عليه حد عند ما تكررا
 لما روي عن جعفر في الواقعة
 وان يثبت من بعده لم يقطا
 وناب بعده فان شاء عفا
 بشهوة فقد اتى حراما
 من دون قول رجم فليحد
 لشيخ وثلثين على ما نقلنا

ويثبت

ويثبت التحق اذا شهدا
 كذلك بالافوار فيها اربعا
 محضنة او غيرهما من مسلمة
 مختارة بالغز وعاقلة
 تفصل في الرابعة المساجفة
 لقطع بالتوبة قبل البينة
 وخبر الامام ان نعت رفا
 والابن يثبان في ازار
 فان نعت رعتين فليحد
 وان بطار زوجته فيستحق
 هوله ومهر مثل وردا
 والجمع بين فاعلى القوا حش
 نثبت باثنتين من الافراد
 وهكذا ينشاء هدي بن ذكرا
 والحد بالسباط في القيادة

اربعة من الرجال الشهدا
 وحده حد الزنا فليست بها
 او غيرهما من حرفه او من امه
 وتشوي مفعولة وعاقلة
 ان كروا الحد ثلثا سايقه
 لا بعدهما فبضعة مبينة
 ثم يتواضون ان شاء عفا
 نعت ران دون الاستنار
 في ثالث وهلك الى اليد
 بكر اجماع بوليد يلحق
 تضمنه زوجته والحد
 قيادة ثاني بفتح فاحش
 من بالغ وعاقلة مختار
 ولو افر مرة لعزرا
 خمس وسبعون بلا زيادة

حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ كَا فِرًا أَوْ مِلْمًا
فِيَلْ يَجْرُ بَعْدَهُ وَبِشْمِهِ
وَلَيْسَ فِي الْمِرَّةِ إِذْ شَبْرُ
وَلَيْسَ فِي الْحَدِّ كَهَالَةٌ وَلَا
وَلَيْسَ فِي الْحَدِّ دَمٌ شَفَاعَةٌ

أَمْرًا أَوْ رَجُلًا مَوْثَمًا
فِي مَضْرُوءَةٍ ثَمَّةٌ تُنْفَى الذِّكْرُ
تَفْحَى وَلَا جَرٌّ وَلَا شَهْرُ
فَأَخْبِرُ الْأَعْمَدَ عَدْرِي حَصَلًا
وَلَمْ يَجْرُ فِيهَا أَنْتَظَارُ سَاعَةٍ

فِي الْحَدِّ
فِي الْحَدِّ
فِي الْحَدِّ

الْفَذْفُ أَنْ يَقُولَ لِأَبْنَانٍ
وَسَبَّهَهُ مَضْرُوحًا إِذَا عَرَفَ
كَذَا إِذَا قَالَ لِمَنْ أَقْرَبِيهِ
وَأَنْ يَقُولَ لِلْغَيْرِ يَا بَنِي الرَّاحِ
أَنْ قَالَ يَا بَنِي الرَّاحِ بَيْنَ قَلْبَيْهِ
وَأَنْ يَقُولَ لِدَيْتٍ مِنْ نَائِمًا
وَمَنْ إِلَى غَيْرِ مَوَاجِرَتِ
وَيَلْمُهُ النَّعْرُ بِرُوحِ الشَّخْصِ إِذَا
وَأَنْ يَقُولَ لِأَمْرَةٍ ذَنْبُكَ

ذَنْبٌ أَوْ لُطْفٌ وَأَنْ يَقُولَ
بِمَا يُفِيدُ وَضَعُ لَفْظٍ مِنْ قَدِّ
لَسْتُ بِحَقٍّ وَلَا دَلِي فَا تَنْبِيهِ
يُحَدِّدُ لِلْوَالِدِ بِالْمِثْقَانِ
لِلْأَبِ الْأَمْرَ بِجَمْعٍ لَا لِلْوَالِدِ
لِلْأَبِ بَيْنَ ظَاهِرٍ أَفْئِدُ وَحَدًّا
ذَنَابًا فَإِنَّ الْحَدَّ لِلَّهِ أَنْ تَسْبِ
تُضْمِنُ الشَّمْلَةَ أَوْ الْأَدْفِ
أَحْتَمِلُ الْأَكْرَاهَةَ فَالْفَذْفُ

وَالْأَبْرَاحِيَّةُ

وَلَا يَأْخُذُ بِالرَّحْمَةِ فَا تَنْبِيهِ
وَأَنْ يُعَدَّ فِي عَرْفِهِ الْكَثْرَانُ
وَأَنْ يُصَفَّ شَيْئًا بِعَرِّهِ وَإِذَا
وَهَكَذَا فِي كُلِّ لَفْظٍ يُفِيدُ
وَيُوجِبُ النَّعْرَ بَعْضُ نَعْرٍ بِرَأْسِهِ
كَذَا كَهَذَا وَوَلَدٌ لِلْحَرَامِ
وَهَكَذَا يَلْمُهُ نَعْرًا بِرَأْسِهِ
كَذَا بِرَأْسِهِ إِذَا مَا اسْتَنْوَا
كَذَا بِالْحَنْزِ بِرَأْسِهِ
وَأَحْتَمِلُ فِي الْفَذْفِ الْكَلَامَ
وَفِي كَمَالِ الْحَدِّ هَيْلٌ نَعْرًا
وَأَشْرُطُ الْأَجْزَاءَ فِيهِمْ يُفِيدُ
وَالْعَضُدُ وَالْإِسْلَامُ وَالنَّعْرُ
أَنْ قَالَ لِلْكَافِرِ يَا بَنِي الرَّاحِ
فَأَنْ تَمَّتْ أَوْ تَمَّتْ فَدَامَتْ فَلَا

يُحَدِّدُ مَا لَمْ يُفَيِّرْ أَوْ بَعْدًا
فَذَا فَا يُعَاقِبُ وَكَذَا الْفَرَانُ
لَمْ يُعْرِفِ الْمَعْنَى فَلَيْسَ مِنْ أَدْوَى
بِهِ لَكِنَّهُ مُفَادَةٌ لَا يُعْرِفُ
يَقُولُ لَسْتُ زَانِيًا أَوْ مَقْبَلًا
لَمْ أَلْمَعْ بِكَ الْكَلِمَةَ الْغَيْبَةَ
بِكَلِمَةٍ مَوَاجِرَةً فَا تَمَّا
وَفَا سَقِي وَفَا جَرُّ مَا أَظْهَرَ
إِلَّا لَكِنَّهُ أَهْلِيَّةٌ لِلْحَقِيرِ
فَعَزَّزُوا الْمَجْنُونُ وَالْأَطْفَالَ
حُرْمَةً فَوَلَانِ فِيهَا ذِكْرًا
وَهُوَ هُنَا الْبَلُوغُ وَالنَّعْفُ
فَفِي سَوْجَاتِهَا النَّعْرُ
حَدِّ لَأَمْرٍ أَسَلْتَ عَلَانِيَةً
يُحَدِّدُ لِلْكَافِرِ مِنْهَا بَدَلًا

ان ينفذ محضاً غيراً
ان كثر المغذوف زاد في حد
ووجد ان نفذ الجماعه
ان طابوا مغزفين كروا

من غير حد لصحبه اثر
تعدد القاذف لو كان نقد
بلفظه فطابوا لجماعه
حد كذا الكلام فبين غيراً

مسائل

يحد للفذف ثمانين على
وكثير القاذف كنجنا
يثبت باثنتين من افراد
كذلك بالعدل في التفرير
يؤد حد الفذف بالنو
وان ثمة فقة لم يقط
وجاز لو بعد ثونه عفا
يقفل في رابعه ان كروا
والفذف ان كروا قبل الحد
يسقط لعائها واليتنه

ثيا به حد يكون مجمل
شهادة ثاني لهما مكد با
من كامل حر بالاختيار
وهكذا الموجب للغير
تصيب للزوجين فير سلا
شيء يعفو بعضهم فليقط
كما يجوز قبله فليعرفنا
حد ثلثا عند ما تكررا
فالحد واحد بلا تعد
والعفو والتصدق من محبته

ان ما

ان مات عبد بعد فذبه
وليس نيزر على الكفار
او بعضهم غير بعضا بالمرض
ولا بمجاوز ادب الولدان
يعزر الحاكم من يتركها
في المحر لا يسلخ حد ولا
يقفل من سب نبي الامه
من غير اذن من صاحبها
يعزر من قتل مدعي النبوه
ومن يترك في بيتا قتل
ويقتل المسلم حين يجر
ومن رمى ام النبي يقفل

نيزره سيد الله برت
ان لهم ثنا بزوال الحد الحوار
الا الحد خوف قسا اغرض
عشرة اسواط ولا العبدان
يفرض او يرتكب المحرمات
في العبد حده على ما قصدا
اوسب واحد من الامم
خوف على نفس مال حصلا
بعد رسول الله ذي القوه
ان كان للاسار ان ظاهر اقبل
وكافر ياتي به يعزر
وان يترك عن فطره لم يقفل

وتحرم الفطره مما اشكر
كذا العصير ان على واشتد

كذلك فقاع وان لم يظها
لم يمض ثلثاه ولا خلا اخذ

الفصل الثاني عشر

من يذنا ولو اجدنا غير
 ان يظاهرا كافر مبيتنا
 ويضرب شاربا عاريا على
 مقر فاذا نفي الفرجان
 والحد واحد اذا تكررا
 وسنخل الخمر بفشل
 وقيل يستناب عنها اولا
 وليتداب المرء ان يخلد
 ولا يجوز قتله بالامر
 وان يثب قبل قيام بيته
 وان يثب عنه وقد اقرا
 وشربها يثب بالعدلين
 ان شاهدا يشهد بشربها
 وعن علي في الوليد اطرب
 ان ادعى الاكراه فالقتل ادر

يجلد ثمانين وان كان كفر
 وقيل في العبد ياربينا
 كغيبه والظهر على ما نقله
 والوجه مع مقابل الانثاء
 والفشل في رابعه ان كرا
 عن فطرة وتوبه ولا يفيد
 فان يثب فهو والاقتلا
 شراءها فان لم يثب
 ان استحل شرب خمر
 ليقط ولا يقطع بعد البيته
 فخير الوالي كما استقر
 كذلك بالافراد مرتين
 وشاهد يفيد في الحد
 ما فاءها الا وقد كان شرب
 ما لم يكن يشاهد الاشرار

عن ينفذ

من ينفذ باحة النبيذ
 ولا يحد جاهل نجس ما
 ولا من اضطر اليها للعطش
 ويقتل الفطري جثما اشك
 كالدم والميت فا علم الزنا
 من تركها غير مستب
 ان انفذ الحاكم للحد الى
 وعن علي انه قضى على
 وسره ان لم يكن بالوالي
 وكل من ينفذ الشر او
 وان بين فسق شهود الحال

يحد ان يشرب بلا تعويد
 يشرب او شربا اذ انهما
 او لبياع لفته بها انغش
 محرما عليه اجماع حصل
 ولحم خنزير على ما بيننا
 عزه الحاكم للفسق
 حبل فاجهضت ردوى ماجلا
 عاقلة الشاني وكان ارسالا
 حقا لسنوني بيت المال
 حد هدر دمه كما روى
 من بعده يود بيت المال

في
 فصل
 في
 في

القطع في ربع من الدينار
 من حوزة من بعد ما قد هتك
 من غير مال سيد او ولد

باخذ الكامل باختيار
 ستر العز شتمه مستبلكه
 وغير ما كوال للخط البلد

فليس في الصبي والمجنون
 واخذ من غير حرز اذ وكما
 ان هتك معا ولكن اخرجنا
 لا قطع في سارق ما فهمه
 ولا على مشترك قد حسمه
 واختلف الاخبار فيما رواه
 لا قطع في مال الله القضاة
 لا قطع في ستم من قبل خافا
 ولا اب يسرق من مال الولد
 ولا على العبد مال المالك
 ولا على عبيد من الغنيمه

فقطع بل الثاني بيت القانون
 او منه ان كان سواه هتكنا
 واحد المالك قطعنا المخرجنا
 مملكا له بشبهه من ذممه
 نصبه فاولنا حسبه
 ان سرق الغانم مما غنمنا
 عن ربع دينار من العقبان
 وهالك الحرز يفهم باننا
 والقطع في العكر في الاوطار
 وسارق في الماكول في المطالذ
 يسرق منها فاحفظ النظمه

مسائل

لا فرق في ان يخرج المثلثا
 كوضع المثلث على اجار
 او امره صديقا او محبونا

ينقصه او سبب مر اعى
 او شده بالحبل لا يجزى
 ان يخرج المثلث على يهوننا

والصنف

الثانية

والصنف والايحدر يقطعان
 ان اذ عى اخذنا ومملكا يخلع
 مال الله والقطع عنه ينفع

الثالثة

الحرز ما يعلق او يدق في
 والحجب والكم اذا ما بطنا
 عمر ان اذ عى على قول الفجر
 حرز ولبس حرز ان لم يبطنا

الرابعة

لا قطع في الثمار فوق الشجر
 وقيل ان كانت بجزء فحوق
 وان انت محرزة بالمدد
 وكسرق الثمار يقطع من سرق

الخامسة

لا قطع في الحرز لو صغيرا
 لاجل افساد عليه يبيع
 وان يبع قبله به زكيرا
 وسارق الورق الصغير يقطع

السادس

يقطع في المله سارق الكفن
 عزه تباش وان تكررا
 واشترط النصاب بالقول الحسن
 وفان جاز فله ان قدرنا

الشحة

وَبَشَّ الشَّرْفُ بِالْعَدْلَيْنِ يُفَصِّلَانِ الْفَوْلَ حِدُونَ مَبْنٍ
 كَذَا بِأَفْرَازِينَ بِالنَّبِيَاءِ مِنْ كَامِلٍ حُرْبِلًا إِكْرَاهٍ
 إِنْ رَدَّ مَكْرَهُ عَلَى الْإِفْرَارِ الْعَبْنُ لَمْ يَفْطَحْ عَلَى الْمُخْتَارِ
 وَالْحَدَّ لَا يَفْطَحُ عَمَّنْ رَجَعَا مِنْ بَعْدِ أَفْرَازِينَ مِنْدُوقًا
 وَيَكْتَفِي فِي الْخَزْمِ بِالْأَفْرَارِ مِنْدُوقًا إِنْ خَلَا عَنِ التَّنْكَارِ

المثناة

وَلِجَدِّ الْعَبْنِ الْخَوْفُهَا الْعُرْفُ أَوْ مِثْلَهَا أَوْ فِيمَنْ مَعَ التَّلْفِ
 وَالْفَطْحُ لَا يُعْنَى عَنِ الْإِعَادَةِ فَاتِهِ عَقُوبَةً مُعْرَادَةً

الشحة

إِنْ لَمْ يَرِ افْعَةٌ عَرْمِيَةٌ فَلَا فَطَحَ وَإِنْ فَاَمَ الشُّهُودُ فِي الْمَثَلِ
 فَإِنْ بَدَّرَهُ أَوْ لَهَبَهُ سَقَطَا لِأَعْفُوَانِ رَافِعَةٍ فَلْيَفْطَحَا
 لَا يَفْطَحُ الْفَطْحُ مِمَّا لَمْ يَمَلِكْ مِنْ بَعْدِ مَا رَافِعَةٌ لِلْوَالِي
 وَلْيَفْطَحُ الْفَطْحُ مِمَّا لَمْ يَحْصَلَا قَبْلَ تَرَاوُجِ عَمَلٍ مَا تَقْبَلَا

الشحة

لا تفتح

لَا تَفْطَحُ إِنْ أَحْدَثَ فِي التَّصَابُحِ بِنَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ نَقْلِ غَرْمَا
 إِنْ أَسْرَجَ التَّصَابِيحَ فِي مَرَاتِدِ قَبْلَ عَلَيْهِ الْفَطْحُ بِالْبِنَاءِ

الحادية عشر

بِقَرَضِ فَطْحِ أَرْبَعِ الْأَصَابِعِ مِنْ يَدِهِ الْيَمِينِي بِنَصِّ فَاطِحِ
 وَتَنَزَّلُ الرَّاحُ وَالْإِبْهَامُ مِنْهَا يَدُكَ صَرَحَ الْأَمَامِ
 وَرَجَلُ الْبَشْرِ لِلدُّنْيَا يُفْطَحُ مِنْ مَفْصَلِ الْكَعْبِ وَتَنَزَّلُ الْعَقْبِ
 يَحْسَرُ فِي ثَالِثَةٍ إِلَى الْأَيْدِ يُفْطَحُ فِي رَابِعَةٍ كَمَا وَرَدِ
 إِنْ ذَهَبَتْ يَمْنَاهُ بَعْدَ الشَّرْفِ لَمْ تَفْطَحِ النَّسَارُ أَخَذًا بِالثَغْرِ
 يُنْدَى بَعْدَ فِطْحِهِ أَنْ يَحْتَمِلَا بِالزَّيْتِ مُغْلَى طَلْبَانِ الْبَلْمَا

الثانية عشر

إِنَّ تَنَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يَرِ افْعَا فَالْفَطْحُ وَاحِدٌ فَلَا يَدُ افْعَا
 وَالْأَقْرَبُ الْوَعْدَةُ أَنْ يَتَهَدَّ لِيَصِ بِأَخْرَجِي قَبْلَ فِطْحِ حَصَلَا

الفصل في...

مَنْ حَرَدَ السَّلَاحَ كَيْ يَحْتَفِئَا مُحَارِبٍ فَوْبًا أَوْ ضَعِيفَا
 مِنْ دَكْرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي مَضَرٍ وَغَيْرِهِ فِي تَرَاوُجِي بِحَسَرٍ

فأراد أو لئلا كما يشيخ
لم يشترط فيه نصا في معنى
ان بعض ما خوذ من البعض
يقطع من خلاف أو يقبل
والقطع للمعنى من اليدين
وقيل بل يقبل ان كان قبل
والقطع والقتل مع الضلوع
وان يكن بالأخذ للبال الكفو
وحيثما يخرج ولم يعنص
والكفو لا غير اذا كان الكفو
ان تاب من ذلك قبل الظفر
وليس للتوبة من بعد الظفر
وصلته مغشوا او حيا ولا
انزل وجهه وان تكفنا
يخرج من بلد نيه ويكتب

وليس منه الرد والطلب
أقرا أو عدلان فاما ثبوتا
فهي ترد لانها قد وجد
بصلبا وينبغي التغيير أو
وهلك البسر من الرجلين
فصا اوحده على الله بعد
ازكب القتل وما لا اخذ
يقطع فخالقا وينف ازجفا
ينف ويقص بقدر الموجب
بالشهر للسلاح حيث خوفي
بلفظ حد دون حق البشر
في حد أو فصا أو عزم اثر
بترك ما خوف تلك ولا
بعد اغتسا له فصل أو قنا
بالمنع في كل بلاد يهد

من جليسة

من جليسة اليد والمواكلة
يمنع من بلاد بشر فاذا
والاص في حكم محارب ذكر
ان لم يكن بعد قتل يندفع
ان طلب النفس بحبان بدعا
لا قطع في غيبت من يد
وان يندفع أو يرد فحفي

وكل ما يكون من معاملة
هم مكنوه فويلوا اليوحدا
فجاز دفعه بكل ما قدر
لصهد ودمه فيها شرع
وان مرض الفم ارجحت امتعا
ولا يجبل برسائل الكذب
عز وحماد اني وحمنا

بغير الواطى للبهيمة
فان تكن للاكل مخرم والولد
ان لم تكن فما كوله لم يندفع
وجبان في قصدي باليمن
نقد بر غير الى الامام
وقيل بالحد على الكمال
ثبت بالعد لئن والأقار

مع الكمال ولو القيمة
وذيها وحرفها فضا ورد
وان خرجت منه وسعت فسمع
اورده لغارم مضمن
وقيل ربح الحد بالتمام
وقيل بالقتل بلا امهال
ان نك مملكة بلا انكار

فمنها التي يندفع
في عقوق من يندفع
الفصل في عقوق من يندفع

فيها من كل الامور
 فيها من كل الامور
 فيها من كل الامور

وله محقق غير غير موقوف
 وحكمه كالمحج ولينقلنا
 يثبت ان بعدة بالاقوى
 يثبت الاستمنا بالافراد
 ويوجب التعزير في بودبا
 الى ان احترت بدو زوجة
 الارنداد الكفر بعد الدين
 ان يرد عن فطرة فليقبل
 ووجبة نين ولغندا
 امواله تقسم بين الورثة
 لاحكم ان يرد عن المحنون
 ان يرد عن كفر استنبيا

لم يملك لا عند تصديق
 وان يكن زوجا بعزرا فحفظا
 او اعترافا او بعدا بالدعوى
 كذا لا بالعدلين في الاخبار
 وقد روي ان عليا ضربا
 من وجهه بئب المال فاسلك
 ثبتنا الله على البغيين
 وان يئب عن ردة لم يقبل
 بعدة الوفاة حيث اردت
 حال حيا لله لا امر احدته
 والطفل والمكروه اذ يكون
 فان ابى يقبل فكن بمنينا
 مدة

مدة الاستمنا المذكورة
 ومهلكه ما عاش لا يزول
 الايمان ينبغي على الشفان
 من ماله بكرة بدل النفقة
 ودارت التوعين في الاموال
 وعند فقير دارت الاسلام
 لا يقبل المرة عند الردة
 بل ينبغي الزجر بعسر الاما
 وان نشام اسوء الاعمال
 ونظم الامتيت هما تغند
 يقبل في رابعة ان كررا
 فوسية اقراره بما نفى
 ان جن بعد ردة عن مملكة
 ليس له تزويج من قد ولد

ثلثة الايام في المناورة
 وعصمة النكاح لا تقول
 بعد خروج عدة الاطلاق
 على الله بكرة ان يرفقه
 المسلمون دون بيت المال
 فالارث في الضممين الامام
 وان انت عن فطرة مرتدة
 والضرب فان الصلوة لازما
 وتلبس الاخشى في الاحوال
 حتى ثوب ان يموت بالاذم
 ردة ملي على ما فررا
 وليس بالصلوة عنه يكفي
 لم يجز الفتل بئلك العلة
 فيدر ومملوكه ان فصلا

فيها من كل الامور
 فيها من كل الامور
 فيها من كل الامور

وَيَبْعِي الدَّفَاعُ بِالْمُقَدَّرِ
 إِنْ قُبِلَ الدَّفْعُ بِالصَّوَابِ
 وَإِنْ جِدَّ مَعَ ذَوِّهِ عَوَانُهَا
 كَذَا كَمَعَ مَمْلُوكٌ حِينَ يَنْظُرُ
 إِنْ قُبِلَ الْمُرْتَعَرُ فِي مَسْكِنَةٍ
 فَلَيْقُمْ الشَّاهِدُ إِنْ كَانَ شَهِيدًا
 وَمَنْ عَلَى عَوْرَةِ قَوْمٍ يَطْلُجُ
 فَإِنْ بَكَرَ فَرَمُوهُ بِالْحَصَى
 فِي الرَّحِمِ الرَّجْمُ فَفَطَّ الْأَمَقَى
 وَإِنْ فَضِلَ لِهَيْبَةٍ فَلْتَدْفَعَا
 إِنْ آدَبَ الْوَلِيَّ طِفْلًا بَعْرَةً
 وَهَكَذَا أَبْضَمْنَا الزَّوْجَ إِذَا
 إِنْ عَضَّنَا فَبَنْزَعُهُ فَتَدْرُ
 وَهَوْلَهُ مُخْلِصًا بِالْأَسْرِ

نَدْرَجًا مَكْتَفِيًا بِالْأَسْرِ
 يَكُونُ كَالشَّهِيدِ فِي التَّوَابِ
 دُونَ الْجَمَاعِ جَازٍ أَنْ يَدْرَأَهَا
 فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ عَلَيْهَا هَدْرًا
 لِقُصْدِهِ لِمَالِهِ أَوْ بَدَنِهِ
 سَبَقًا عَلَيْهِ مَقْبِلًا هُوَ هَدْرٌ
 كَانَ لَهُمْ زَجْرٌ لَمْ يَزِدْ دَعَى
 وَتُحْوَى فَالِدَمَ هَدْرًا إِذْ عَصَى
 بِجُرْحَةٍ فَالْحَمَى بَعْدَهُ الْخَى
 وَلَا ضَمَانَ فِي هَذَا لِكَيْ وَتَعَا
 فِي مَالِهِ فِي قَوْلٍ إِنْ بَخَّرَهُ
 آدَبٌ وَجَعَتْ فَمَا تَنْتَ فُخْدَا
 اسْتِنَانَهُ مِنْ أَنْتَزَعَهُ هَدْرًا
 بِاللِّكْمِ أَوْ بِالْحَمْرِ نَقْرُ الْخَنْجَرِ

كَمَا الْقَصْدُ فِي تَقْوِيهِ
 فِي تَقْوِيهِ تَقْوِيهِ

مُوجِبَةً أَرْهَأُفَهَا كَهَاءُ
 فَلَيْسَ بِالْمُرْتَعَرِ فِي الْغَدْرِ فَوَدَّ
 وَالْعَمْدُ أَنْ يَفْضُدَ كَامِلًا إِلَى
 قَبْلَ كَذَا يَبْدَأُ دَرِّ إِنْ انْفَقَ
 إِنْ لَمْ يَرُدَّ قَتْلًا يَبْدَأُ دَرِّ فَلَا
 أَمَا إِذَا كَرِهَ ضَرْبًا بِاللِّكْمِ
 كَذَا كَذَا إِنْ بَضْرَهُ دُونَ بِلَا
 وَهَكَذَا عَمْدًا إِذَا مَا بَرِحَ
 كَذَا كَذَا إِنْ بَخَّرَهُ لَمْ يَزِدْ دَعَى
 أَوْ كَبْرًا فِي التَّوَابِ مَا لَمْ يَعْلَمْ
 أَوْ بَرِيءًا فِي لَيْحَةٍ أَوْ جُرْحَةٍ
 أَوْ بَلُوًا نَفْسَهُ عَلَى الْبَنَانِ
 أَوْ قَدَّمَ الْمُسْتَمُومَةَ مِنْ طَعَامِ
 وَهَكَذَا إِنْ جَعَلَ الْمُسْتَمُومَةَ فِي
 أَوْ حَفَرَ النَّبْرَ بَعْدَ قَدْعَا

مَحْصُومَةً عَامِدًا الْعَمْدُ
 وَلَا يَغْتَبِرُ الْكُفْرُ حَتَّى يَأْتِيَ عَمْدًا
 قَتْلًا بِمَا غَالِيَةً أَنْ يَفْتَدِيَ
 قَتْلًا بِهِ فَالْعَمْدُ فِيهِ قَدْرٌ
 فَصَاصُ كَالْعَوْدِ الْخَفِيفِ سَدًّا
 لَمْ يَحْتَمِلْهُ مِثْلُهُ فَلْيُؤَخِّدْ
 فَصَدِّقْهُ مَرَضًا قَدْ هَلَكَ مِثْلًا
 بِالْحَمْرِ الْغَائِرِ أَوْ بِالسَّهْمِ
 إِنْ مَاتَ أَوْ عُلِيَ بِهِ فَارْتَدَى
 قَدْرُهُ عَلَى الْخُرُوجِ فَاعْلَمْ
 عَمْدًا فَاعْدُ جُرْحَةً فَطَوَّحَهُ
 أَوْ يَهْوِيهِ مِنْ شَاهِقِ الْمَكَانِ
 إِلَيْهِ عَالِمًا بِسَبَلِ الْأَعْلَامِ
 مَنَزَلِهِ عَمْدًا أَوْ لَمْ يَعْرِفْ
 سِوَاهُ حَالٍ حَصِيلَهُ لَوْ وَتَعَا

أَوْ يُلْفِي فِي الْحَيَّةِ فَالْتَقَمَهُ
 فَيَقُولُ كَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَهُ
 كَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْفُوهُ
 أَوْ يُلْفِي لِلْأَسَدِ الضَّرَّارِ
 كَذَا إِنْ أَهْتَشَهُ مَا أَهْلَكَ
 كَذَا إِنْ يَدْفَعُهُ فِي بَدَنِهِ
 وَإِنْ يَكُنْ يَجْعَلُ بِالْبُرِّ فَلَا
 أَوْ شَهْدًا بِالرُّؤْيَى مِنْهُ
 وَإِنْ يَكُنْ يَعْلَمُ بِالرُّؤْيَى

مَنْ أَرَاهُ الْغَيْرَ عَلَى الْفَتْلِ خَلَدَ
 وَمَكْرَهُ الصَّبِيَّ وَالْمَجُونُ
 وَبَلَرَهُ الْفِصَاحُ جَابِرًا إِذَا
 فِي الْحَبْلِ وَأَخْصَّ الْمَطْبُوعُ بِالْفُؤْدِ
 بَلَرَمَهُ الْفِصَاحُ بِالْقَانُونِ
 أَرَاهُ فِيمَا دُونَ تَفْسِيرِ خَلْدَا

إِنْ يَشْرِكُ فِي الْفَتْلِ فَيُؤْمَرُ فَيُقْتَلُ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ يَرُدَّ مَا تَدَّ يَعْضَلُ
 وَجَاذَ

وَجَاذَ الْوَلِيَّ قَتَلَ الْبَعْضُ
 فَرَدَّ مِنْ بَيْتِي بَقْدَ الْفَرَضِ
 إِنْ يَبِينُ فَضْلَهُمْ إِذْ قَتَلُوا
 فَمِنْ بَيْتِ الْوَلِيِّ حَيْثُ يَفْتَلُ

الثالثة
 وَالْأَنْثَى إِنْ تَقَدَّرَ بِالذَّكَرِ
 وَالْخُنْثَى إِنْ إِذْ عَلِمَتْهَا بَرْدٌ
 كَذَا الْبَتَاءُ إِذْ يَرُدُّ الْعَائِلُ
 إِنْ يَشْرِكُ فِي الْمَرْءِ أَنْ يَرُدُّ
 وَالرَّوْدُ إِنْ يَفْتَلُهَا مِنَ الْوَلِيِّ
 إِنْ يَفْتَلُ الْمَرْءَ رَدَّ الذَّكَرُ
 مِنْ غَيْرِ رَدِّ فِي شَارِكِ ظَهْرٍ
 مِنْ دِيَةِ الْكَاثِلِ نِصْفُ الْفُؤْدِ
 مَا زَادَ عَمَّا يَنْجُو الْكَاثِلُ
 رَدَّ عَلَيْهِ نِصْفَ مَا لَهُ اسْتَفْرَ
 كَمَا مِنَ الْمَرْءِ إِنْ لَمْ يَفْتَلِ
 عَلَى الْوَلِيِّ نِصْفَ مَا يَفْتَرُّ

الرابعة
 إِنْ يَشْرِكُ فِي الْحَرْبِ بَرْدٌ
 وَأَمَّا الرَّوْدُ مِنْ نَدَى فَضْلًا
 فِيمَا زَادَ عَنْ فَيْتَمِهِمْ عِنْدَ الْفُؤْدِ
 فِيمَا زَادَ عَمَّا جَاءَ مَفْضَلًا

الخامسة
 إِنْ يَشْرِكُ حُرٌّ وَعَبْدٌ فَيُقْتَلُ
 مِنْ فَيْتَمَةِ الْمَمْلُوكِ عَنِ نِصْفِ الْوَلِيِّ
 وَأَرْدَدَ عَلَى السَّيِّدِ مَا فَدَّ فَضْلًا
 وَأَرْدَدَ لِحُرِّ نِصْفَ مَا بِالنَّادِيَةِ

التفصيل في تحرير العبيد

وَأَنْ فَتَلَكَ إِجْدًا فَا لِدُ مِنْ
وَحَيْثَمَا كَانَ بِهِ الْفَضْلُ عَدُو
وَأَرَدَ الْحُرَّ مِنَ الْمَوْلَى الْأَقْلَ
وَبِالَّذِ حُرَّ مِنَ الْمَفْرُوضِ

فَحَسْبُ شُرُوطِ الْمَرْغَبَةِ
فَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِحُرٍّ وَكَذَا
وَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ أَوْ
يُقْتَصُّ لِلرَّوْفَةِ فِي الْأَطْرَافِ
حَتَّى إِذَا مَا بَلَغَتْ ثَلَاثُ اللَّيْلِ
وَيُقْتَلُ الْعَبْدُ بِعَبْدٍ وَبِحُرٍّ
بِالْحُرِّ وَالْحُرُّ بِقَتْلِ الْأَمَةِ
وَبِإِعْتِبَارِ قِيمَةِ الْمَمْلُوكِ
لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِعَبْدٍ حُرًّا
إِنْ قَتَلَ السَّيِّدُ عَبْدًا كَفَرًا

حُرًّا عَلَى مَوْلَاهُ إِنْ فَضَلَ ذِكْرَهُ
رَدَّ عَلَى الْمَوْلَى حُرًّا لِمَا لَمْ
مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ وَغَيْرِهَا يُعْتَلُ
يُعْرَفُ حُكْمُ سَائِرِ الْمَفْرُوضِ

مِنْهَا نَسَاءُ الرِّقِّ وَالْحُرِّ
بِحُرِّهِ بِرَدِّ نِصْفِ قَتْلِهِ
حُرًّا أَوْ رَدِّ مَا فِيهِ مَا رَأَى
مَنْ رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ رَدِّهِ إِنْ
صَارَتْ عَلَى النِّصْفِ بغيرِ شُرُوطِ
وَحُرِّهِ أَوْ أَمْرٍ بِإِلَّا نَكَرَ
وَالْعَبْدُ وَالْمَثَلُ بِغَيْرِ تَقْوَمِ
فِي قَتْلِهِ الْمَمْلُوكِ قَوْلُ حَوْلِي
وَقِيلَ إِنْ بَعْدَهُ يُقْتَلُ حَيْثَمَا
كَفَارَةُ الْقَتْلِ بِهِ وَغَيْرُهَا

وقيل

وَقِيلَ بَلْ يُقْتَلُ إِنْ تَعَوَّدَ
وَلَا يُجَاوِزُ دِيْنَةَ الْأَعْرَابِ
لَا يَضْمَنُ الْمَوْلَى إِذَا الْعَبْدُ
فِي خَطَا فِي الْعَقْلِ بِالْأَقْلَ مِنْ
فِي عَمَلِ الْخِيَارِ لِلْحَسَنِي
مَكَانَ شُرُوطِ الْأَوْطَلِقِ إِنْ
إِنْ قَتَلَ الْأَعْرَابُ حُرًّا اخْتَلَفَ
وَأَنْ يَمِينَ اثْنَيْنِ حُرًّا فَطَعَا
إِنْ قَتَلَ الْحُرَّ بِنِ عَدُوِّ جَانِ
إِنْ كَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ لِلْعَدُوِّ
وَهَكَذَا الْوَقْتِ الْعَبْدُ بِنِ
مِنْهَا نَسَاءُ الدِّينِ فَاسْتَلِمَ
وَأَنْ يُعَاهَدَ أَوْ يَكُنْ ذِمِّيًّا
وَيُقْتَلُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ مَتَى
يُقْتَلُ بِالذِّمِّيِّ ذِي حُرِّ وَكَلُو

قَتْلَ عِبْدِهِ لِإِفْسَادِ بَدَنِ
بِقِيمَةِ الْمَمْلُوكِ لِلْإِخْبَارِ
وَقَوْلُهُ الْخِيَارُ قَدْ بَيَّنَّنَا
أَوْ شَرِّهِمْ وَتَسْلِيمِ لِقَبْلِ
عَلَيْهِ أَوْ لِيَةِ الشَّرْحِ
لَمْ يُعْطِ شَيْئًا وَمَدَّ بِكَفْنِ
تَلَسَّنَ الْأَقْلَ لَهُمْ فَوَدَّ
فَلْيُقْطَعِ الْبَسْرُ ثَانِ فَا نَطْعَا
يُحْكَمُ بِهِ لِأَوْلِيَاءِ الثَّانِ
وَدَوْنَهُ بَيْنَهُمَا فَلْيُحْكَمْ
حُرًّا أَوْ عَبْدًا فَاعْرِضْ لِدَارِ
يُقْتَلُ بِالْكَافِرِ وَالْعَكْسُ أَقْتَلَا
عَزْرُ فُرْصَا وَوَدَى الذِّمِّيَّا
إِعْتَادَ بَعْدَ رَدِّ فَضْلِ ثَبَاتَا
تَحَالَفَا فِي مِلَّةٍ كَمَا رَأَى

بِقَادِ بِالذَّمِّ مِنَ الذَّمِّ مَعَ
يُقْتَلُ ذِمِّي يُقْتَلُ مُسْلِمٌ
وَوَلَدُ الصَّغَارِ لِلتَّحْيِيدِ
وَحَازَ الْأَسْرَافَةَ أَنْ يُسْلِمَ
وَالْكَافِرُ الْفَائِلُ ذِمِّيًّا مَتَى
أَنْ ظَهَرَ الْإِسْلَامُ مَوْلُودًا زَانًا
يُقْتَلُ ذِمِّيٌّ بِمَرْتَدٍ وَلَا
وَلَيْسَ بِالْأَقْرَبِ إِضْمَانٌ بِهِ
مِنْهَا أَنْتِهَا أَبُوهُ فَلَا يَلِ
لَكِنَّهُ يَلْزَمُ التَّكْفِيرَ
وَعَبْرَةٌ يُقْتَلُ مِثْلُ الْوَالِدِ
مِنْهَا كَمَا لِ الْعَقْلِ فَالْمَجْنُونُ لَا
وَنَبَتْ الْعَدِيَّةُ بِالْفَانُونَ
كَذَاكَ لَا قَتْلَ عَلَى الصَّبِيِّ
يُقْتَلُ بِالْحَبْلِ يُطْفَلُ وَإِذَا

رَدَّ وَبِالْعَكْسِ وَالْعَزْمُ يَفْعُ
وَيُدْفَعُ الْمَالُ إِلَى مَنْ يَدْفَعُ
عَلَى مَقَالٍ شَيْخِنَا الْمُقْبِدِ
فَالْقَتْلُ لَا يُعْتَرَفُ عَلَيْهِ فَا عِلْمٌ
أَسْلَمَ بَعْرَةٌ دَمِيَّةٌ كَمَا لِي
يُقْتَلُ بِهِ مَوْلُودٌ رَشِدٌ نَجِي
يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِهِ إِنْ قَتَلَا
بَلَرَمَهُ لِقَتْلِهِ بِالشَّادِيَّةِ
يُقْتَلُ بِالْوَالِدِ إِنْ كَانَ عَلَا
وَالْعَزْمُ لِلْقَدِيدِ وَالنَّعْرُ
وَالْأَمُّ وَالْحَدُّهَا بِالْفُودِ
يُقْتَلُ بِالْمَجْنُونِ أَوْ مَنْ عَقَلَا
شَرَعًا عَلَى عَاقِلَةٍ الْمَجْنُونِ
فِي قَتْلِ بِالْحَبْلِ وَلَا صَبِي
بِأَسْرَعِ قَتْلٍ حَتَّى أَخْذَا

مخاص

وَحَامِلُ الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ نَا
فَمَنْ أَبَاحَ الشَّرْعُ قَتْلَهُ فَمَا
وَحَيْثَمَا عَيْزُ رَدِّي فَشَلَا
يُقْتَلُ الْأَفْرَارُ تَمَّ الْبَيْتِ
فَيُجْرَى الْمَرْةُ فِي الْأَفْرَارِ
وَيُقْتَلُ الْأَفْرَارُ مَنْ سَفِي
خَيْرٌ وَلَيْتَا إِنْ أَقْرَبَ بِالْحَطَا
إِنْ يُعْتَرَفُ بِالْقَتْلِ عَدَا بَغِي
وَأَنَّهُ الْحَايُ وَابُّ الْمَعْرِفِ
وَهُوَ سَبِيكُ الْمَالِ يُودَى وَفِي
بَيْتِ الْقَتْلِ أَمْرٌ أَنْ عَدَلَا
فَلَيْسَ بِكَيْفِي قَوْلُهُ فَدَرْجَةٌ
وَأَنْ يُقْتَلَ سَأَلَ بِالْحَرْجِ دَمَهُ
لَا بَدَّ أَنْ يَنْفَعُوا الْقَوْلَانِ

مَقْتُولُهُ مِنْ دَمِهِ مُحْفُوقًا
يُقْتَلُ مَنْ يُقْتَلُ مُسْلِمًا
مَنْ اسْتَحَقَّ قَوْلَهُ فَلْيُقْتَلَا
عَلَيْهِ وَالْفَسَامَةُ الْمَعْتَبَرُ
مَنْ كَامِلٌ حُرٌّ بِالْإِحْتِبَارِ
وَمَنْ مَقْلَسٌ يُعْتَدُ فِيهِ
شَخْصٌ وَغَيْرُهُ بَانَ عَدَا سَطَا
سِوَاهُ فَضْلًا بِبِدَاءَةِ الْمَفْرِ
فَالْقَتْلُ عَمَّا جَمِيعًا يُصْرَفُ
بِهِ التَّرَكُّ فِي حَيَوَةِ الْمَرْضُوقِ
جَاءَ بِقَوْلٍ لَمْ يَكُنْ مُصْحَفًا
مَا لَمْ يَقْتُلْ مَا كُنْ بِمُصْرَحَةٍ
نَبَتْ بِرِدَامِيَّةٍ مُلْتَزِمَةٍ
بِالْوَقْتِ وَالْأَلَّةِ وَالْمَكَانِ

يُقْتَلُ مَنْ يُقْتَلُ
مَنْ اسْتَحَقَّ قَوْلَهُ
فَلْيُقْتَلَا

أما بثبوت الفئدة بالفساد
 ودون لوث بمودى القاعد
 وفي الشكول بخلاف المدعى
 واللوث في الفئدة أماره بها
 كمثل أن يوجد ذوحسام
 أو كونه في فريه لغيره
 ومثل أن يشهد عدل أحد
 واللوث بالبناء والفساد
 أن وجد الفئدة في قلاة
 أو في زحاه حبر أو شرع
 وقد لها خمسون حلقا يطا
 فإن يكن قبيله خمسينا
 وكررت عليهم اليمين
 ثبتت بالنسبة في الألف
 إن لم يجد هم أو اليمين

فهو لوث بوجوب انهامه
 بخلاف منكر يميناً واحده
 واحده بثبوت فيها المدعى
 بطن صدق المدعى فاندبها
 ملطخ عند قبيل دام
 بين فرعى بالقرابها
 لا فاسق ولا صبي شام
 يحصل عند الظن بانفان
 أو جامع أو شارح للإثبات
 بؤدى بيثت الما في الشرع
 في العبد الجماعا وفي فئدة الخطا
 أقسم كل واحد يميناً
 إن نقصوا عنه فلا يمينوا
 منصف خمسين في الانبساط
 أحلفه وقومه خمسينا
 فان

في الفئدة
 في الفئدة
 في الفئدة

فان لى منكروه أن يخلفا
 وقيل بل كان له بالقاعد
 يندب للحاكم بالتلفين
 وجاء كان المصطفى يمين
 فان أقامه الأولياء بيمينه

الزم بالدعوة على ما عرفنا
 رد قباي يمين واحده
 أن بعض القاصد لليمين
 منهم سببها أيا في فنى
 قضى والأفلة ليومنه

في الفئدة
 في الفئدة
 في الفئدة

موجباً إن لانه بالمثلث
 شروطاً كالنفس باستدامة
 فلا يجوز القطع بالسلامة
 ونقطع السلامه بالصحة
 ونقطع اليمين بالتمنى وإن
 إن لم يكن فالرجل بالترتيب
 ثبت في الحارص الباضع أو
 ونلاحظ الصحة في استيفاء
 لا يحقها إن صدق اسمها

أو غيره مع فضده للتلف
 و زاد الاستواء في السلامة
 لغيرها ولو سبب الجاني
 إن لم تخف سرية مطعنه
 لم نك فاليسار باليمين ابن
 على الله روه عن حبيب
 سيمحان أو موضحه كما روى
 في الطول والعرض على الوفاء
 ثبت في الطاشم أو ما نقلنا

وهكلا في الكسر للعظام
 وجاز من قبل الأيد مال
 وليس إلا بالجد يد من نود
 فليس الحرج ويعلم ويشق
 ويزم الناخير في جرح الطرف
 يثبت في العين ويثما اجف
 ان فلع الصبح عين الاغور
 وقيل للاغور مضيق من
 ان يذهب الضوء وينفي اليد
 يطرح في الاخفاف ظن ايدا
 هو اجهما يذك شمس مشرقه
 ويثبت الفصا في الشعور
 بزب شيخ قطعوا رب الفتح
 يثبت في الحصان والحصان
 تقطع بالصماء اذن لم تضم

خوفا من التعزير بالالزام
 والاحسن الصبر بالاحتمال
 على اللحن النبي قد ورد
 بين العلامتين كيف ليحقق
 الى اغتدال اليوم حفظا عن تلف
 اعور تقطع عينه معينا
 تقطع له واحدة فليصبر
 مع الفصا فليود نادية
 قيل على رواية محقفة
 مقابلا سبجلا قد اجميا
 ليذهب الضوء وينفي اليد
 ان امكن المثل بل المحذور
 وزب مخون بزب قد نسا
 لم يحتر ان يذهب نفع ماون
 والائف ذوالشم يفتيهم
 وكل

وكل مخرب ميثل يقطع
 وان تعد مقلوعه فلا فود
 يصبر بالطفل فان لم تعد
 وان يميت قبل حصول الياس
 والسن لا تقلع بالضرر ولا
 وهكلا اذا ائدة بزاشدة
 وكل ما فيه الفصا من نطر
 وجبها يقطع يد امر شخص
 لصاحبه الاصبغ ان كان سبق
 وان يقطع اليد بيد اهان

وتفاح السن بسن تقلع
 والارض ان يعترت حيث زد
 يفقد ان عادت بارش يقصد
 من عودها فالارض بالقباس
 عكس واصلي بما قد تضلا
 حيث لكل موضع على احدة
 تلزم فيه فدية اذ انقصد
 واصبعا من غيره يفيض
 ثم ليد الكف ويعط ما يتحقق
 يقطع له ثم ورد للثاني

الفرص في العمد الفصا من الحاد
 وان تصالحا على اليدية
 وفي وجوب فدية اذ اطلب
 ان يشتره اسناد مؤثر الى

لا احد الامر من بالنجار
 جاز كذا انقصه او تعد
 وليه وجه اذ الحفظ وجب
 محضو عنى لم يبيع ان يفتلا

الفصل الثالث في تقطع

يندب ان يحضر شاهدا
 لاجل الاحتياط في الاطراف
 تعتبر الالة حتى لا تشتم
 فان يدت جناب في الطرف
 ليس يعتبر السيف من فضا
 بحر مثل من ان مثالا
 وقيل بل يقتصر في الاطراف
 لا تقتصر بالية شكل
 لا يضمن المقتصر ما لم يبعد
 ابرة مقتصر بين المال
 ودارت الفضا من بين
 وقيل باختصاصه بالعصبة
 وجاز للولي ان يندب
 والاذن اولى وخصوي الطرف
 وقيل للحاضر ان يستوفيا

في طالة استيفاءه من جان
 والمنع من حصول الاختلاف
 لا سيما في طرف قبلته
 بالسم يضمن ذوالفضا من الحف
 يقصر الجسد بالاختصاص
 بالشخص آخره او ثقلا
 ان يبعد ضرر ما بالجان
 اذ يات في الاثني ولا يجل
 سائر الاطراف عند الفود
 ان لم يكن فهي على الفئال
 من برت المال سواء الزوجين
 يعني قريبا باسره او امة
 من دون اذن من امام حضر
 وهو على اذن الشريك فلا
 ويضمن الحصة حتى يديا

وعن صغير

وعن صغير لا يباشر الولي
 ان صالح البعض على ان يدبا
 وهم يردون عليه توفية
 من شاركه الولد منه فضا
 ان يشترك ذوالعمد والحاجي
 يقتصر محوور على كماله
 قولان في الفضا لان
 يجوز في الفضا ان يوكلا
 ولا يقد من جاهل حتى تضع
 يقبل في المحل مقال الحاجل
 ان فانل الحمد توفي وديا
 ان لم يكن مقال له للطلب

وقيل ان كان صلاحا يبعد
 لم يقط الفضا من يضا
 نصيب من صلاح من الدين
 والاب بالرد ليصف حضا
 غافل في الحاجي نصفا في القو
 بان يكون بالغا وعاقلا
 دون صماك الدين للديان
 لا شئ ان يغرل اذا ما جهلا
 وتوضع الطفل اللبا يمشي
 وان نفاه نظر الفواجل
 من ماله حتما على ما روي
 يؤخذ من الاوية الاوب

ونبت القديته بالاصالة
 في خطا والشبه لا محالة

كتاب الفضا
 في الفضا
 كتاب الفضا
 في الفضا
 كتاب الفضا
 في الفضا

كفصد صيد فيصيد شخصاً
 والشبه مثل ضرب به بغيره
 والضبط ان العمد حيث از معاً
 والمحض ان لا يعتمد الفعلى
 والخطا الذي كالعمد
 فيضمن الطبيب ما يثلف من
 واختاره واستظهر اذا رواه
 ويضمن التاتم ما يجنبه
 وقيل بل في ماله حساباً
 كذلك من عتف بالزوج في
 ويضمن الصالح بالجنون
 او بالصحيح اذا قواه غافله
 ويضمن الصادق بالهجوم
 وان يمت صادقه فهو هدر
 ان وقف المصدوم فيها حراً

او وحى بكر فيبدر حفصاً
 فتونة بضمير يفسد بوا
 نعمد الفعل وفضده معاً
 فعلاً ولا يفسد الى من قد في
 عمد لفعل خطا في الفصد
 على وجه في ماله وان اذن
 والا قرب الصخرة ان ابواه
 في مال من يعقل اذ يخطيه
 كما ميل المنافع لو اصابا
 جماع او ضم فيعتى فاعرف
 والطفل والمرضى بالقاتلون
 وقيل بل يضمن فيها العاقلة
 في ماله القديرة للمصدوم
 لمؤثر بفعله بلا حذر
 وقوة يضمن من قد صد ما

ان لم يكن

ان لم يكن متدخلة للصادق
 كان لكل وارث نصف الذية
 كذلك نصف فية المالك كروب
 ويضمن عبدان بالغان
 ان يقول الرابي حذار يا فتوى
 وان يقع بالفصد من علو كمل
 فانفق الغنل فثبته العمد
 ان كان لا يقبل ما قد صنعاً
 وان يقع مضطراً او بقصد
 اما اذا الفند ربح او زلق
 ان يدفع الواقع من سواء

مسائل
 وكل من يدع يليل رجلاً
 ويضمن يقدية ان فينلا
 لا شئ ان منه التماسه نظر
 الشيا

وان يمت حوان في التصادم
 وينفط التصف لاجل الشوق
 ان كان وينقص بالمحسوب
 تصادم ما في الشرع يهدران
 لم يكن في الغنل ضماناً مثبناً
 سواء غير فاصدان يقنلا
 بلزوم في ماله فليفسد
 في غالباً ولا نعمد وفعاً
 سواء تلزم دية من عقلاً
 فهو وما يجنب هدر ينفق
 يضمنه دفع وما اجناه

ان نقتل ظنر فنقتل الولد
ان نك للبحر بذات عاقله
وان اعادت ولدا فانكرا
فلنخرم القدر حتى نحصره

نضمنه في مالها كما ورد
وان نك لمجاحة فالعاقلة
نقتل الا عند كذب ظهرا
او ولدا عملا من فرده

الثالثة

ان دكيت جارية بمحادثة
فاضطرب من نحتها المروية
فهي على اربواية نصفان

جارية بفرارها ثا البشة
فالفت الزاكية المكنوية
عليها ما رد قبل بل ثلثان

الرابعة

قد جاء في لص ثيابا اعتمل
فاهلكته امره قد هدر
في ماله للبضع بالالزام
وجاء في خدين وسن ثلثة
ان عليهما الفتل بالفضا
والوجه ان الخدين ان كانا

وامرأة ضم وطفلها فقتل
وليد وارثوه طفلا ذبرا
اربعة الالاف من درهما
زوج فاهلكته عند المقتله
وقد بنة الخدين بلا مناص
بالزوج يهدد ردمه بما اتفه

ورق سكارو

وفي سكارو اربع قد جرحا
قد جاء نضمنه ما من قتلا
وجاء في سنه علمان غرق
فاستند اثنان الى ثلاثة
ان عليتا فيه خمس الدية

اثنان واثنان بقتل طرا
من بعد ان بوضع جرح حصلا
واحد لهم بالسطح حيث يقع
واستندت اليهما الثلاثة
ونلت في الواقعة منغضية

الخامسة

من علم السباحة الصغير
ومن نبي المسجد في الطريق ان
ومن بضع في ملك غيره المحجر

بضمنه في المال لا الكبر
لم يبيع وبأذن الولي ضمن
او في طريق عم بضمن الضرر

السادسة

بضمن من فوط بعد ان علم
كذالك من بناء ما نلا الى
وان بضع عليه كوز اوقع
ان وقع الميزاب والجناح

بالميل من حابطة فلم يقع
طر نقيه او في الاساس هلا
فلا ضمان عند ان لا يقع
من دون تفريط فلا جناح

السابعة

لا يضمن الموفد للبيز ان في ملك له في الرجح ان لم تعصف ولم يزد عن قدر الخيلج ويضمن ان الحج فيها للنس له

الضم

ان كان فعل واحد فيما ملك ان كان على الاخره ما هلك يضمن ما جبو انه يجني على جدد ان يجن عليه ويجب ودون حفظ يضمن المالك ولا ضمان في دفاعه اذا ان في دخول الدار قوم اذوا

الشعاع

ويضمن الراكب للخيل ان كذلك القائل لكن ضمننا ان يفيد الزكرك والقائل ان ركب المركوب والركاب وان يكن صاحبه ورعا

ويضمن

ويضمن المالك راكبا اذا الفاه من سفيره فليؤخذا

العاشر

ان يجمع بالسبب المباشر وان يكن يجهل يضمنه السبب والسبب السابق يضمن الضرر ان كان فعل واحد فيما ملك

الحادي عشر

ورافع في ذبيته تعلفا وثالث برابع فالسبع روي ابن قيس في فضا بالقتل ولغيره من الثمان ثلثا من ذبيته ولغيره الثالث للخبير وعند سهل في القضاء حكنا للثالث النصف وروى الكامل

مسألة في النفس الفصل في النقص

يعيره وهو شخص علفا افترس الجرح ثلثا وفعوا او طعمه فربسة قد قبضا والثان للثالث ثلثي الذبيته ثلثها فوضا بلا تعبير للاول الثلج لثان ثلثا والرايع والكل اعطى العاقلة

فقدية العمد ثوبى في سنة
أى عشرة الألاف من درهم
أومائة مستنة من ابل
وكل حلة على المبين
وقدية الشبية للعمد مائة
منها ثلثون وأربع زوى
والسنت والسنون من حقة أو
أواحد الخمسة والسادى
وقدية المحض على ما أثرا
أومائة سنون من حقة إذ
عشرون من بنت خاص
وقدية المحض بمال العاقلة
وفى شبية العمد المحض نقل
بواد ثلث قدية فى الحرم
فى السنة الحياتى العمد الى

من مالهم من سنة معينة
ألف شباة أو دنانير وروا
أومائة بفسرة أو حلة
توبان كانا من برود اليمن
من ابل على طرفى مومنة
ثنية طرفه فاستبصر
بنت لبون بانصاف قد عوا
غامين من أموال جان سن
من احد الخمسة مما ذكر
بنت لبون بانصاف قد عوا
ومثل ذلك ابن لبون بانصاف
عند ثلث من سنين كاملة
رواية اخرى بالتفصيل لابل
لغانيل اوفى الشهور الحرم
جان وفى المحض الى من عقلا

والنصف

والنصف من ذلك حق الأنتى
ثم ثمان مائة من درهم
والنصف منها دية الذمية
قيمة عبيد دية العبد متى
وقدية الخرج والأعضاء
والحاصل العبد فى المقدر
يختار السيد ان يمن على
ان شاء يأخذ قيمته ويبيع

ثلاثة الأرباع حظ الخنزير
فى دية الذمى ان يخنزرم
وانسب اليها العضو بالروية
لم يتجا وز ما حرت ثبنا
ببينة النفس فى الأفضاء
وعكس ذلك فى الذم لم يقدر
عبد بما قيمته قد اكمل
وان يشا يرض به ويقنع

الثانية

فى شعر الرأس جميعه الدية
ان نبشا فالأرش اما لو نبت
فى الحاجبين لازما حمة مائة
فى بعض ما حرم من الشعور
والأرش فى الأهدى فى مقال

كذلك فى اللحية عند التوفية
من حرة فحرم مثلها ثبت
من الدنانير وذا انصف الدية
ببينة المحل للذكور
وقيل بالقدية بالإكمال

الثالثة

النصف في عين وفيها الدير
في كل حصن ربعها موق
وليس في العين والاحقان
وعين ذي احد فيهما الدير
والنصف في صححة ان استحق
في الخسف الفاسدة البقية

صححة او غيرها بالثوية
وفي الجمع فدية توفى
تداخل بل نبت الثشان
بخلفه او افر مؤديه
فديتها اذ ذهبت من اجل حق
الثالث من فديتها صححة

الرابعة

النصف في اذن وفيها الدير
وثلاثها في شجرة الاذن يفر

وتعوض بالاجسا عند التاديه
وثلاثه في خرمها فليعرف

الخامسة

في الانف او ما دونه كل الدير
وان يصح الانف بالجار
ثلاثان من فديته في الشلل
في فخر مشهر اثلث الدير

كذلك ان يكسر ففقد نايه
فالقرض فيه مائة الدينار
والثالث في روثه فليعقل
وقيل نصفها توفى توفيه

السادس

ونصفها

ونصفها في شقه بالثوية
في البعض مسح وفي الاثني عشر

وقيل في سفلاهما اثلث الدير
ثلاثان والاشرف في الاثني عشر

البعثا

وفي اللسان فدية معروفة
في البعض بالحجاب المحروف
ويجب المحروف ثم يحكم
والثالث في قطع اللسان الاثني عشر
ان ادعى الذهان في الثلاثه
وقال قوم بضراب اللسان
فان يكن اسود فليصدق

كذلك فيما يدعي محروفا
وقيل بل يمسح بالمحروف
باكثر الامر من نحو يلزم
بمسح في ابعاضه فليقتبس
في منطق صدق بالفسامه
بابره فنظر الثمان
وان يكن اسود مطلقا

الثمان

تشكل القديرة في الاثنان
فهي المقادير من الدينار
في غيرها وثلث عشره
وكسوة البضاء والشوداء

وثلث عشره مع الثمان
سبعمائة عند الاغنياء
من المائات اربع مفسره
في خلفه وهكذا الصغراء

والتثنية في زائدة ان تفلح مفردة ساخنة ان تخرج
 وفي اسوداد السن بالجناية ثلثان من فديتها عنابة
 كذلك في تضادها الثلثان وقيل بل بحكم بالاحسان
 وينظر لسن طفل فاذا عادت في المدة ارتش اخذ
 ان لم تغد فغديته المنعز وقيل بل فيها يعبر فانظر

الشعاع

تكمل في اللجين واثنان حيث يكونان مع الاسنان
 العاشرة

ان كسر الجيد فصار اصورا فلتكن كقديته مضرا
 وهكذا في منع الازداد والارش ان عادم من الضاد

العشيرة

ثبت في كل يد نصف الذية وصلها المعصم فدر ما هي
 ثلثة في قطع اصابع اليد جميعها فديتها ان تضرد
 ان معها ثلثي من الزند قطع زيدت حلومة على ما قد سمع
 في العضدين والذراعين يتم وفي اليد الزائدة الحكم لزمه
 في اصبع

في اصبع عشر وتلشد كمل في زائدة الثلثان في الثلث
 في الظفر عشرة الذابن مني لم يثبت او اسود لو فانتسا
 في عوده ابيض خمسة وفي شلاء من اصبعه ثلث بغير
 العاشرة

في كسر ظهر دية وان جدير ثلث وفي احد يد الجاد ذكر
 ان ينكسر فثلث الرجلان فغديته تكمل والثلثان
 ان كسر الصل فثبته بطل ونكح فالد ثلثان في الحل

الشعاع

في القطع للنجاع تكمل الذية لانه فرد يعبر بثلثيه
 العاشرة

وقد نبت المرأة في يديها والنصف في كل نصف عليها
 في لبن حكومته اذا انقطع وهكذا حين نزوله اضعف
 في راسي الثلثين يتجأ حكم من مروة او رجل بان شتم
 وقيل في راسيهما من الذكر ربع وفي الواحد منهما اسفر
 العاشرة

تكمال في الفصيدة او في الحشفة
من سيلم او من خصي بالصفه
في بعضهما الحاشي عند الناديه
في ذكر العينين ثلثه من ديه

الشك

تشكل القديرة في الخصبين
نقسم في كلتاهما نصفين
وقيل في لسرهما الثلثان
والثلث في اليمى على البيان
في ادره الخصبين اربعه
من الدنانير بغير فخطئه
وجثما يفتح فلم يقدر على
مشي بضاعف قدرها مختصلا

العشر

تكمال في الشفرين من ثقب او
سليم في ركب جماراد

الشك

تكمال في الاضياء حين اتحد
مسلك بول مع حصن ورد
لكلها لثقت عن زوج
انضى بها بعد بلوغ ثلثا
وقبله يضمن مع كهر ديه
وليفتن حتى يموت او يهيم

الشك

تكمال في الفخذين كالاثنين
نصف في الحده سبتين

النصف

العشر

النصف في كل من الرجلين
حدهما من مفصل الساقين
واستدكك في عشرة الاصابع
والعشر في كل بحكم جامع
وقديرة الاصابع بالتكامل
نقسم في الثلث من اناجل
وقديرة الابطهام في اثنين
وتكمل القديرة في الساقين

الحادي عشر

ان كبرت زرقوه ولم يغيب
جبر انا زرعون دينار الجب
في كبر عظم العضو من ديه
لذلك العضو بغير ثقب
ان صلح الكسر وضع كسفر
اربعه الاثمان منه ان كبر
وربع ما في الكسر في موضع
في رص عظم العضو ثلث قد
ان صلح الرص وضع بغير رص
اربعه الاثمان منه ان رص
في فكه المفضي الى التعطل
بفرض ثلثا ديه المعطل
ان صلح المنفك بلزم دون
اربعه الاثمان منه ان يفلد

العشر

في كبر صلح من جوارب العصد
بعشره من الدنانير تجل

فان بدأ ذلك بالعلمه
 في سماع احد الاذنين ان يظل
 ان نقصا فليفسر السمع الى
 اتناء سينه لكي يحصل
 هود ولا حلف الشامة
 نصف ان ينقص نفس الماكل

الثالث

تكل في البصار حيث الجاز
 وان يكن عن غير عمد يكتفي
 ان عدم الشهود فالشامة
 ان ادعى نقصان عين واحد
 وان نقصت نعضها نفاسا
 فان تساوت اربع الجاه
 صدقته او شهد العبدان
 يشاهد وامر ابن فا عرف
 ان فامت العين على السلامه
 فيست الى الاخره لك المشاهد
 الى بقى السن له فياسا
 صدق دعواه بالاستياد

الرابع

تكل في الشم وبالرديح
 ثم فسامه وفيه رفعا
 ان ادعى النقصان قبل حلف
 ان فطع الانف فشمه ذهب
 يعرف كالنوم ومنك فان
 يدن الحرق منه حتى يدعما
 ويوبى الحاكم شيئا يعرف
 فقد بنان من تعدد السبب

وتلوه الخمسة والعشرون
 في كثير عصص اذا ما غاطه
 كذلك في ضرب عجانه اذا
 من تقضض باكرة بالاصح
 بحيث لا تملك بولا غير ما
 وقيل بل يلزمه ثلث البدن
 من واسن نطن الشخص حتى احدا
 او يقصد منه بذلك من دينه
 في ما يلي القلب فلا نؤونا
 لم يتملك دينه بالضايطه
 لم يتملك بوله ولا الاذنين
 فانخرقت مشانه في الموضع
 قد نهما وحر مثل لزما
 كما انك مرويه في الاقصيه
 بدل اسر بطنه الى ان تجدنا
 بمقتضى رويته في الاقصيه

وفي ذهاب العقل نكل الدية
 ان شجرة فاذهب العقل فلا
 ان عاد عقله فلا اعاده
 والبعض بالجانب عند التاديب
 يبنى على ذلك اخل فليقتصلا
 ان حكم الخبير بالابادة

الثاني

تكل في السمع وان يروح النظر
 وان هما تنازعا بخبر
 فان بعد فلا ادرش مما خسر
 بالوعاد الصوت العظيم الاثر
 فان

القول في بيان
 ثمانية عشر
 في بيان

تكملي في الذوق وفي المرحع دعواه مع قسامه فشمع

الخامس

السادس

تكملي في استئصال الأوتار الماء أو نعدد الأحيال

السابع

في سكر البول تكامل الدية والأرض في انقطاعه بالتوجه
وقيل شكك حيث داما إلى غروب يومه دواما
ثلاثان إن دام إلى الزوال نكث إلى ارتفاع يوم غال

الثامن

تكملي في الصوت لك النطال عند بقاء حالة اللسان

حارصة فاشرة للجلد

تأخذ في اللحم يسير أدامه

تتسبب في اللحم كثير أباضعه

يبلغ جلد العظم في السمحان

فيها يعبر واحد فليقد

فيها يعبران وتلك الثانية

فيها ثلاثة على المواضع

أربعة فيها بالاستحقاق

موضحة

موضحة بخسة من بعرة

وكنت أرباعا إذا كان خطأ

خمسة عشر فدية المنفلة

مأمومة تبلغ أم الزاس في

دامعة نفلق أم الزاس

فإن بعشر فقبل بالحكومة

جائفة تمضي إلى الحود ولو

في نافذ الألف نكث ومو

في نافذ في منخر عشر الدية

إن شفة شفت إلى أن قطره

وخمس إن بزاد في أحرار

وفي أسوداد الوجه شدة وفي

وهذه الثلاث في اليهود

وقد يبر الشجاج بالبوأ

في بدن الشخص بسنة الدية

ها شمة للعظم فيها عشرة

أثلاثان إن كان شهما بالخطا

للعظم حيث أوجت إن تنفله

تلك ثلاث وتلا تون نفو

مفرونة في غالب بالناس

فيماز بأداة على المأمومة

من ثغرة التي بثلت قد روى

بصلح خمس فدية قد ثلثا

إن صلحت أو لا فسدس فدية

سب من فدية بها نكث جرما

في الوجه دينا ونصف حاد

خضرة ثلثة هل يعرف

في الجسم بالتصيف من المذود

في الوجه والرأس على الشواء

منه إلى الرأس يعبر تعدد

الفضل الثالث

وفي التي قد نفذت في طرف
ونسبه الدينار فيما نقل
ففي الكفاي وفي التوفيق
والأرض والحكومة الحكمة
في صحته وغيرها والأخذ من
وكل من ليس له ولي
يفرض في العبد بأخذ الدين

من رجل مائة دينار فح
إلى امرئ وامرأة قد كمل
بؤخذ بالتسبية بالخفي
نفوسهم مفقد والملكية
قد ينسب بئسبة قد يقترن
فحاكم الشرع به ملى
وقيل لا يفرض اخصاصا اورد

الكتاب في التوفيق
الفصل في العبد

في نطفة اذا استقر في الرحم
من افزع المرم فبعض ماء
واربعون في سقوط العلف
في العظم ان ينشأ ثمانون
لا فوق في الثابت والتدبير
يعطى ثمانون من الذاهم
والعشر من قيمته اتم مملك

عشرون دينار اعلى الما فلا زمة
ف عشرة فلزمة اداء
سنون في المصغرة منه مطلقه
وفي التمام قبل روجه مائة
وليس في الحالات من تكفير
ان بك ذميا يحكم لا زيم
يفرض في مثل جنين بمملك

وان

وان يلحق الروح بكل الذك
والنصف منهما اذا ما جهلا
والعضو المخرج اليه ينسب
ووارث القديرة للجنين
ولعنه من قيمة امه لدى
والخطا المخصر بك به العاقلة
في قطع اس ميت قد اسلم
وعضوه وجرحه بالتسبية

والنصف من ذلك لا انشئ
ويكفره التكفير عما فعل
والأرض ان لم تنقل بحبس
من يرت المال على النعين
جنانية لاخذ اجهاض بد
وعبرة تد به نفس فاقلة
وكان حرا مائة مسلما
وهذه مصرها في القرية

الكتاب في التوفيق

هم الذين من اب نقرتوا
لا تعقل المرأة والمسكين
بل دخل في العفل العمود ان
ويعذر الك ضامن الجرحه
لا تعقل العاقلة العبد ولا
وان جرى الحر على العبد خطا

وان هم عن ارب مئتي محبوبا
في تلك الطفل والمجنون
تعدم فوا بنة مؤلا ضمن
قد الامام سيده العشرة
عبد اولاً بيهيمة فليعقلا
يعقله عاقلة فليست ط

عاقلة الذبح نفسه وان
نفس القدي في الاقوام
وقيل في الغنى من دينار
والاوب الذي يبيع في التوزيع
ان قتل الوالد عمد انفراد
ان لم يكن غير ابيه فالذبح
وان يكن عن خطأ كانت على

ولم يجب ان حصص النيب
وانرضت في الطفل المحنون
ان يشترك في قتله كثير
ان قبلها فان عد هلكا

من ائلف القابل بالذكاة
وليس للمالك دعوة الفم

يوسم ببحر فالامام قدمن
بما تراه فطنة الامام
نصف وفي الفقيه ربع جاد
واحتمل البسط على الجميع
باخذها سائر وراثا للولد
بملكها الامام دون تعديه
عاقلة ولم يرت من قتلا

كناصب السكين اذ يصيد
لا كافر بمقتضى القانون
الزه كل واحد تكفير
اخرجت الثلاث بما ملكا

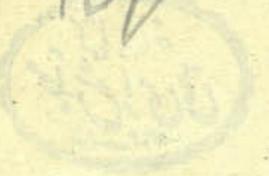
كان عليه الارش بالاشيا
كاملة والذبح للبهيمة
وان يكن

الثالث في الكفاية

الارش في الكفاية

وان يكن اذواه لالهائجب
يوضع من قيمته ما استوفى
وجمما يفعل به تعسبا
اما اذا ائلف ما لا يقبل
في كل صيد اربعون درهما
كيش على منيف كلب النعم
في حارس الحايط عشرون وفي
وليس نقد بر الما عداها
بضمن للذبح في اشدنا
وبضمن الغاصب دون الجاني
ما لم تكن تنقص عما قدر
وبضمن المالك للمواشي
ومهم من اطلق الضمانا
وعن علي في بيع عفلة
فضاع بالوقوف في قلب

فيمتد يومه اذ لم يعصب
بقيمة من مائة كالصوف
فالارش للمالك شرعا جيا
تد كبر فقيه ما يفصل
وقيل ما يوسى بمؤما
وقيل بل عشرون درهما
ما كان للزينة فقيه فاكتف
ولا ضمان للذبح اذ اها
بالقيمة الحزير كالعقار
فيمتد كلب السوف للعدوان
شرعا والا ضمن المقدار
ما اشدت لئلا يحكم فاش
واغبر التفرط حيث كانا
من شركاء واحد اذ نقله
ان عليهم محدة الصيد



لأنه يعقله فدا حفظا
في الفقه نظم لغيره يستر
ثلاثة فصيح شعيرين معه
هدية فووطها فامول
نشرق كالشمس على الافاق
وَضَبَعُوا بِاللَّزْكِ فَاغْفَلُوا
فِي مِائَةٍ وَالْأَلْفِ تَقِي عَشْرًا
سَبْعَمِائِدِ وَالْوَفِّ أَرْبَعَةً
وَنُحْفَةً سَمَوَّهَا مَسْنُونٌ
وَتَفْرَعُ النُّورِ عَلَى الْأَحْدَادِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْهِدَايَةِ

لِدِينِهِ فِي الْبَدَا وَالنَّهْيَةِ

تمت تصحيح النسخة من نسخة الفوائد في سنة ۱۱۱۱

نظر الفقير إلى الله العتيق فوام الدين محمد بن محمد مهدي الحسني

عنه ما يرد الصدق على يد

براز در لغت اسم است از برار صواب و مکمل
وسیع مانند نوابه و در مطلق صواب
ارایه معنی از نوابه است اصل
اسم للصواب و امکان الوسیع کتو ابه
کما یخرج مع الازلیه مع الفضلات

